وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة 2021

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

الزراعة كبديل اقتصادي للتحرر من التبعية النفطية في الجزائر

(مع اقتراح مشروع زراعة نبتة jatropha نموذجا)

من إعداد الطالبة:

أسماء بوزيان

تحت إشراف:

د. لطيفة بهلول

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عادل طلبة	أستاذ محاضر أ	رئيســـــــا
لطيفة بهلول	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
سيف الدين قحايرية	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة 2021

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

الزراعة كبديل اقتصادي للتحرر من التبعية النفطية في الجزائر

(مع اقتراح مشروع زراعة نبتة jatropha نموذجا)

من إعداد الطالبة:

أسماء بوزيان

تحت إشراف:

د. لطيفة بهلول

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عادل طلبة	أستاذ محاضر أ	رئيســـــــا
لطيفة بهلول	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
سيف الدين قحايرية	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

باسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله.

الله لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانه، فبعد الشكر لله وحمده.

لا يسعني الا ان أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذتي المشرفة على هذا العمل "الدكتورة بهلول لطيفة" عرفانا مني بجميل نصحها ودعمها وتوجيهها لي والحرص الدائم على متابعة عملي وتشجيعها المحفز.

كم اتوجه بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة تقديرا مني

لرحابة صدورهم وقبولهم تقييم هذا العمل وتفضلهم بإثرائه.

دون ان أنسي شكر كل من ساعدني على تجاوز صعوبات انجاز هذا العمل

وساهم بكل ما يستطيع لتفعيله استاذتي المتميزة "الدكتورة حميلة منيجل" والى كل أساتذة قسم الاقتصاد الذي درسوني لأصل الى هذه المرحلة.

وفي الأخير اشكر كل من أسهم في انجاز هذا العمل

سواء من قريب او من بعيد لكم مني جميعا

فائق الشكر والتقدير.

الاهـــــداء

إلى من تقاسم معي فرحة النجاح ونشوة الإحساس به الى كل من أحب اهدي هذا العمل فأقول:

إلى من إذا ذكرته قرت عيني وهنأ فؤادي من رسم بتضحياته وجهده معالم حياتنا، من انحني امامه انحناءة شكر وتقدير لا توافيه قدره وحبه من ردد دائما احيا لأراك دكتورة اعدك انني سأفعلها...ابي الحبيب

إلى من حارت كلماتي وسكتت خجلا امام وصفها من اختزلت حياتها واحلامها لتعيش طموحاتنا من لا تفارقنا دعواتها فهي بلا منازع من لا يحلو تقبيل الثرى الا تحت قدميها، من لو جمعت الدنيا لما حوت ووضعتها بين يديها ما جاءت نقطة في بحر حبها وفضلها علي... امي الحنونة.

إلى من وهبني الله اياه لنكون شريكا حياة وصديقان قبل ذلك، توأم روحي ملجأي الأخير وعكاز النفس حيث تميل من أكد لي دائما انني خلقت لأكون ملكته من جعل مني شعلة أحلام تصر ان تصبح واقع.

ثقفتك ودعمك وتحفيزك كان دائما وقودي ممتنة لوجودك كوتش النجاح...زوجي الحبيب.

ثمرتا الحب ابتسامة البراءة، صفاء الروح ونقائها حبيبا قلبي "فراس-أسماء ميرال".

إلى من اتمنى لها دوم الصحة والعافية مرضعتي وامي الثانية جدتي الرائعة "ما ياقوتة" والى روح جدي الطاهرة "ما عطرة" وجداي الحبيبان "احمد-جيلالي".

لى من هم بمثابة الماء والهواء للجسد فلا يطيب العيش الا بقربهم ولا يرتاح البال الا بالاطمئنان عليهم لا تهنئ الروح الا بسعادتهم أغلي الغالي اخواتي: سارة "ياسمين-علال" هاجر " سيسو-تقي"- امين" اكرام "جيلالي" اميمة.

إلى كل عائلتي: خالتي الحبيبة، اخوالي، اعمامي حماتي واسرهم كل باسمه وشخصه.

لى عائلتي الثانية: عائلة زوجي واسرته المصغرة شكرا لدعمكم ومساعدتكم لصبركم الدائم معي لكل ما قدموه لي دون مقابل فقط لإيمانكم بنجاحي "بابا علي- ماما وردة- جمايكا- اخوات زوجي: هدى-سناء-وفاء-انيسة-مريم-شيماء-جازية".

إلى من جمعت زهورهم من حقل الصداقة والزمالة من كان رفيقي في كل حالاتي كل باسمه.

لى كل من جعل مرضاة الله أسمي امنيه، وسعى بجد لنصرة رسوله صلى الله عليه وسلم، وعشق ارض فلسطين وهتف بحبها، وعمل بإخلاص للنهوض بجزائرنا الحبيبة الى كل من حوتهم ذاكرتي واسقطتهم سهوا مذكرتي.

الملخص

لعنة الموارد النفطية في الجزائر أكدت دائما على ضرورة إيجاد بدائل استراتيجية تحمي الاقتصاد من تقلبات وصدمات القطاع النفطي من جهة، وحسن استغلالها من جهة أخرى، لذا هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه التبعية وفي مقدمتا القطاع الزراعي كأحد البدائل الاستراتيجية المتاحة للتنويع، وذلك باقتراح مشروع زراعة نبتة الجاتروفا كمصدر للوقود الحيوي وأحد البدائل الطاقوية للطاقة النفطية الناضبة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للتحرر من التبعية النفطية إلا أن الإنتاج لا يعكس ذلك، خصوصا في ظل إمكانيات القطاع الزراعي المتعددة والمتجددة القادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي إذا ما اقترنت برغبة حكومية حقيقة.

الكلمات المفتاحية: لعنة الموارد النفطية، التنويع الاقتصادي، نبتة الجاتروفا، الزراعة، الجزائر.

Summary

The curse of oil resources in Algeria has always stressed the need to find strategic alternatives that protect the economy from the fluctuations and shocks of the oil sector on the one hand and make good use of them on the other hand. Therefore, this study aimed to shed light on this dependency, with the agricultural sector as one of the strategic alternatives available for diversification, by proposing a project to cultivate the jatropha plant as a source Biofuel and one of the energy alternatives to depleted petroleum energy.

This study concluded that despite the efforts made by the state to free itself from oil dependence, production does not reflect this, especially in light of the multiple and renewable agricultural sector capabilities capable of achieving economic diversification if accompanied by a real government desire.

Keywords: curse of oil imports, economic diversification, jatropha plant, agriculture, Algeria.

فهرس المحتويـــــات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	I-I
فهرس الجداول	I
فهرس الاشكال	VI
فهرس الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ- ث
الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية لأدبيات الدراسة	01
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: التبعية النفطية	03
المطلب الأول: الاطار العام للنفط	03
1. مفهوم النفط	03
2. أهمية النفط	04
المطلب الثاني: لعنة الموارد في الدول النفطية	07
1. مفهوم لعنة الموارد	07
2. تفسير لعنة الموارد	08
3. سبل تجنب لعنة الموارد	11
المطلب الثالث: النفط في الجزائر	13
1. احتياطي النفط في الجزائر	13
2. أهمية النفط في صادرات الجزائر	13
3. تطور أسعار البترول الخام في الجزائر	14
المبحث الثاني: اساسيات حول التنويع الاقتصادي	17
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	17

فهرس المحتويـــــات

1. مفهوم التنويع الاقتصادي	17
2. مبررات اللجوء للتنويع الاقتصادي	19
3. أنماط ومستويات التنويع الاقتصادي	20
المطلب الثاني: تقييم التنويع الاقتصادي	21
1. محددات التنويع الاقتصادي	21
2. درجات التنويع الاقتصادي	22
3. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	23
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر	24
1. قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر	25
2. البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري	27
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	32
المطلب الاول: الدراسات المحلية	32
المطلب الثاني: الدراسات العربية	33
المطلب الثالث: الدراسات الدولية	36
المطلب الرابع: مقارنة بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة	39
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: المقاربة التطبيقية للدراسة	44
مقدمة الفصل	45
المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر	46
المطلب الثاني: فرص وتحديات القطاع الزراعي في الجزائر	46
1. مقومات قطاع الزراعة في الجزائر	46
2. تحديات القطاع الزراعي في الجزائر	48
3. الحلول الممكنة للنهوض بالقطاع الزراعي	50
المطلب الثاني: السياسات الزراعية الجزائرية وأسباب تعثرها	51

فهرس المحتويـــــات

1. سياسة التسيير الزراعي	51
2. الثورة الزراعية	53
3. إعادة هيكلة القطاع الزراعي	54
4. السياسة الزراعية خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية 90-99	55
5. أسباب تعثر السياسة الزراعية	56
المطلب الثالث: برامج اصلاح القطاع الزراعي (2000-2019)	57
1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PANDA	57
2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PANDAR	59
3. برنامج التجديد الفلاحي والريفي	61
4. مخطط عمل الفلاحة	63
المبحث الثاني: الزراعة كبديل تنموي للنفط	64
المطلب الأول: المساهمة التنموية للقطاع الزراعي	64
1. مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام PIB	64
2. مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية	65
3. مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي	68
4. مساهمة القطاع الزراعي في سياسة التشغيل	69
المطلب الثاني: مكانة القطاع الزراعي في سياق التحولات الاقتصادية	70
1. تفعيل دور القطاع لمواجهة ازمة انخفاض أسعار النفط "مارس 2020"	71
2. الاستراتيجيات البديلة افاق 2025	72
المبحث الثالث: مشروع زراعة نبتة الجاتروفا في الجزائر "الذهب الاخضر كبديل للذهب الأسود"	75
المطلب الأول: المواصفات الفنية لنبتة الجاتروفا	75
1. ما هي نبتة الجاتروفا	75
2. استخدامات نبتة الجاتروفا واحتياجاتها البيئية	76
3. فرص وتحديات زراعة نبتة الجاتروفا	79
المطلب الثاني: الجاتروفا كمصدر للوقود الحيوي وأسباب اهتمام العالم بزراعتها	80
1. الأهمية الاقتصادية البيئية والاجتماعية لنبتة الجاتروفا	80

فهرس المحتويـــــات

2. طرق تحويل الجاتروفا الى وقود حيوي "بيو ديزل"	81
3. تجارب زراعية لنبتة الجاتروفا	83
4. الدراسة العددية لمشروع زراعة الجاتروفا في الجزائر	85
خلاصة الفصل	87
الخاتمة العامة	88
قائمة المراجع	92
الملاحق	101

فهرس الجـداول

الرقم	عنـــــــــــــوان الـــــــــجدول	الصفحة
(01.01)	احتياطات النفط الخام المؤكد عالميا في الجزائر2000-2019	13
(02.01)	نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية 2000-2019	13
(03.01)	تطور أسعار البترول الخام في الجزائر	14
(04.01)	معامل هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الخام (2000-2018)	25
(05.01)	معامل هيرفندال لتنويع الصادرات السلعية (2000-2018)	26
(06.01)	معامل هيرفندال لتنويع الايرادات العامة (2000-2018)	26
(07.01)	معامل التنويع المركب للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)	27
(08.01)	مقارنة الدراسات المحلية بالدراسة الحالية	39
(09.01)	مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية	40
(10.01)	مقارنة الدراسات الدولية بالدراسة الحالية	41
(01-02)	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي لاهم السلع الغذائية النباتية – الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	68

فهرس الأشكـــال

الرقم	عنـــــــــــــــوان الشـــــــــــكل	الصفحة
(01-02)	نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2019)	64
(02-02)	تطور الصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (2000-2020)	66
(03-02)	تطور الواردات الكلية والزراعية خلال الفترة (2000-2019)	67
(04-02)	تطور اليد العاملة الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	70
(05-02)	استخلاص البيو ديزل من نبتة الجاتروفا	83

فهرس الملاحـــق

الرقم	عنـــــــــــــــوان المـــــــــــــلحق	الصفحة
(01)	نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الخام للفترة 2000-2019	101
(02)	نسب المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر خلال الفترة (2000/2019)	102
(03)	المساهمة النسبية لبنية هيكل الايرادات العامة للفترة (2000- 2019)	103
(04)	تطور الصادرات الزراعية ونسبتها من الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2019)	104
(05)	تطور الواردات الكلية، الواردات الزراعية، نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية، نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة (2000-2019)	105
(06)	تطور القوى العاملة الاجمالية، القوى العاملة الزراعية، نسبة اليد العاملة الزراعية إلى الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).	106

المقدمة العامة

المقدمة العامة

استقلت الجزائر. بكل ما شهدته من دمار وخراب عزمت على صناعة التغيير، حيث كان الواقع الاقتصادي في حاجة إلى الكثير وخطوات مسؤولي القرار تتسارع لتحتمي بإمكانيات الدولة وتتجاوز انتكاسات الاستعمار وفعلا كان للذهب الأسود الفضل الكبير في دعم الرؤى الوطنية، واعتبر سند ومرجع كل الاستراتيجيات والبرامج والآفات التنموية، وكان الملاذ الآمن ومنطقة الراحة التي ألقت مخالبها مرة أخرى على حرية الدولة بشكل آخر من أشكال الاستعمار ليجد الاقتصاد الجزائري نفسه أسير صدمات وتقلبات القطاع النفطي، فتتجدد الرغبة الحكومية في التحرر من تبعيته كلما عرفت أسعاره صدمات تخفض من قيمته، وتفقد هذه الرغبة قوتها كلما كانت الأسعار مصدر أمان لمخططاتها التنموية.

وبالرغم من أن الدولة بقيت تتخبط طويلا في هذا الوضع إلا أن التحولات الاقتصادية الدولية كانت دائما تجدد ضرورة التخلي عن الهيمنة النفطية، وتحقيق التحول الاقتصادي الفعال من الطبيعة الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية تجسدا للتنوع الاقتصادي الذي تفتقره الجزائر في ظل تعدد وتجدد الإمكانيات عبر مختلف القطاعات على رأسها الزراعة.

هذا القطاع الذي أثبت في العديد من المرات أنه رهان حقيقي يستطيع تقديم الكثير إذا ما اقترن ذلك باهتمام المختصين لا سيما فيما يخص المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة بالإضافة إلى الإمكانيات العديدة التي يشهدها القطاع، تم فتح آفاق ونوافذ استثمارية جديدة أين أكدت مجموعة من الدراسات الدولية على تمتع المناخ الإفريقي بميزات تؤهله لاحتضان زراعة نباتات يطلق عليها الذهب الأخضر ، لتشكل بديل طاقوي من شأنه استبدال الاستخدامات النفطية المفرطة وفك قيود الخناق المفروضة من خلاله على الاقتصاد على رأس هذه النباتات نبتة تسمى الجاتروفا.

1- الإشكالية:

بناء على ما سبق جاءت الإشكالية على النحو التالي:

" ما مدى قدرة الجزائر على تحقيق التحرر من التبعية النفطية باستغلال القطاع الزراعي وتفعيل جوانبه المختلفة؟ وهل يمكن لزراعة نبتة الجاتروفا أن تكون أحد هذه الجوانب؟".

2- الأسئلة الفرعية:

لإثراء وتبسيط إشكالية الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هي حقيقة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي؟

المقدمة العامة

- ما مدى جاهزية القطاع الزراعي ليكون بديل اقتصادي استراتيجي للنفط؟
- هل يمكن تحقيق تحدي التنويع الاقتصادي مستقبلا في ظل التثمين لموارد وكفاءات الاقتصاد الوطني؟
- هل يمكن لنبتة الجاتروفا أن تكون أحد المنافذ الزراعية لاستبدال الطاقة النفطية؟

3- الفرضيات:

تهدف الدراسة للإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال طرح الفرضيات التالية:

- ✓ للاقتصاد الجزائري ومستوى استقراره حساسية مفرطة اتجاه إرتفاع وانخفاض أسعار النفط؛
- ✓ يمتلك القطاع الزراعي إمكانات مهمة ومساهمة معتبرة في الناتج الداخلي الخام تؤهله لأن يكون بديل استراتيجي للنفط؛
- ✓ تحقيق التنويع الاقتصادي لا يعني التخلي عن القطاع النفطي بل تثمين باقي القطاعات؛
- ✓ نبتة الجاتروفا أحد الاكتشافات الزراعية الحديثة والمنافذ الطاقية البديلة في الجزائر.

4- أهمية الدراسة:

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد والتي لطالما اقترنت بتأثيرات القطاع النفطي مبرزة سلبيات التبعية المفرطة له أكدت أهمية البحث عن بدائل اقتصادية والتي تحول دون ذلك بتعدد أشكالها وجوانبها وهو ما يثبت أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء على جانب حديث للقطاع الزراعي للاهتمام به من أجل إتمام الجهود المبذولة في إطار تحقيق التنويع الاقتصادي.

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة عامة إلى تشخيص الواقع الاقتصادي الجزائري في ظل الهيمنة النفطية وضرورة تحقيق التنوع الاقتصادي بتفعيل القطاع الزراعي كأحد البدائل المتاحة لذلك أما الأهداف الفرعية فتمثلت في:

- ✓ تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الهيمنة النفطية والكشف عن الوجه السلبي لريعية الاقتصاد؛
- ✓ التأكيد على ضرورة التوجه لتفعيل المساهمة الكلية خارج قطاع المحروقات تجسيدا للتنوع الاقتصادي؛
- ✓ إبراز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الزراعي؛

- ✓ التعرف على إمكانيات جديدة للجزائر في مجال المصادر الطاقوية ومدى قدرة القطاع الزراعي في تبني زراعة نبات الجاتروفا كمصدر للوقود الحيوي.

6- حدود الدراسة:

اختلفت حدود الدراسة بين المكانية والزمانية وذلك بناء على الضرورات البحثية حيث تمثلت الحدود المكانية في الدراسة التطبيقية التي تناولت الجزائر والاقتصاد الجزائري بصورة خاصة، بينما الحدود الزمانية فإن الفترة التي وضعت للدراسة كانت مختلفة وتناولت عدة سنوات حسب الضرورة، وتتغير الفترة من متغير لآخر طبقا لمقتضيات دراسة استشرافية لغاية سنة 2025، شملت آفاق الاستراتيجيات الزراعية البديلة.

7- منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي وذلك من خلال الاستعانة بالقوانين والعوامل المفسرة لظاهرة الموارد النفطية وقياس مؤشر التنويع الاقتصادي، كذلك التعرف على مراحل تطور أهم السياسات والبرامج الزراعية وقوفا عند أهمها، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف ومعرفة واقع الاقتصادي الجزائري وإمكانات القطاع الزراعي والخصائص الغنية لنبتة الجاتروفا، وكذلك الاستعانة من خلال هذه المنهج على أسلوب المسح المكتبي بهدف التعرف على المراجع والبحوث الدراسات التي لها صلة نمو بموضوع البحث. هذا وقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من ناحيتين: الأولى من خلال دراسة التجارب الدولية في زراعة نبتة الجاتروفا، ومن ناحية أخرى التعمق في حالة الجزائر والوقوف على القطاع الزراعي كأهم البدائل الاستراتيجية وإمكانية احتضانه لبديل طاقوي جديد وهي نبتة الجاتروفا "مصدر الوقود الحيوي".

8- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل أكاديمي من صعوبات تواجه الباحث خلال مسيرة اطوار بحثه ولعل أهم الصعوبات في هذا الخصوص ما يلي:

- ❖ تضارب الإحصائيات سواء الرسمية الجزائرية أو الجهات الرسمية الدولية في بعض الأحيان، حيث كان هناك تضارب كبير في احصائيات الموقع الرسمي في حد ذاته مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛
- ❖ إغلاق المواقع الرسمية المتعلقة بموضوع البحث خاصة باب الإحصائيات من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وموقع الديوان الوطني للإحصائيات "إحصائيات التجارة الخارجية" وموقع المديرية العامة للجمارك؛

- ❖ عدم توفر المراجع المطلوبة في المكتبة الخاصة بكلية الاقتصاد؛
- ❖ قلة المراجع المتعلقة بنبتة الجاتروفا، وانعدام الدراسات الجزائرية بخصوصها كمصدر للوقود الحيوي.

9- خطة الدراسة:

بناءً على هذه الدراسة وبغية الالمام بجوانب الموضوع وتغطيتها تم تقسيم الموضوع إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، حيث ناقش الفصل الأول الأدبيات النظرية للموضوع متناولاً التبعية النفطية بإلقاء الضوء على الاطار العام للنفط ليبين مفهومه وأهميته، لعنة هذا المورد في الدول النفطية: تفسيرها وسبل تجنبها وإسقاط ذلك على الجزائر بدراسة النفط في الجزائر كعناصر للمبحث الأول، أما المبحث الثاني فتم فيه التعرف على أساسيات حول التنويع الاقتصادي، ماهيته، تقسيمه ودراسة ذلك في الجزائر، بناءً على الوقوف على درجات التنويع محدداته ومؤشرات قياسه وكآخر مبحث في هذا الفصل تم تقديم بعض الدراسات المتعلقة بالموضوع في شكل دراسات سابقة تنوعت بين محلية، عربية ودولية ثم مقارنة ذلك بالدراسة الحالية.

أما الفصل التطبيقي فشمل بدوره على ثلاث مباحث؛ جاء المبحث الأول لدراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر وذلك بناءً على أهم الفرص والتحديات التي يواجهها إضافة إلى جملة السياسات والبرامج التي شهدها القطاع منذ الاستقلال إلى غاية 2019 ثم تقديم الزراعة كبديل تنموي للنفط من خلال المبحث الثاني بدراسة التنموية للقطاع ومكانته في سياق التحولات الاقتصادية ليتم بعد ذلك تخصيص المبحث الأخير من هذا الفصل لاقتراح مشروع الدراسة بزراعة نبتة الجاتروفا كمصدر للوقود الحيوي بالتعرف على مواصفاتها، ما هي هذه النبتة وما استخداماتها والفرص والتحديات التي تواجه هذه الزراعة وصولاً إلى المطلب الأخير في هذه الدراسة أين تم ابراز أهم تأثيرات النبتة من خلال أهميتها البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، كيفية تحويلها إلى وقود حيوي وقراءة بعض التجارب الزراعية المتعلقة بها للتمكن في الأخير من تقديم دراسة تقديرية لهذا المشروع في الجزائر.

الاطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

اعتبرت التبعية النفطية هاجسا لعديد من الدول حيث ألقت بضلالها على كافة المؤشرات والسياسات والبرامج الاقتصادية وحالت دون تحقيق العديد من الرؤى التنموية مما استدعى ضرورة مراجعة آليات وسبل الخروج من هيمنة القطاع النفطي وتحقيق التنويع الاقتصادي، بتفعيل أداء البدائل المتاحة والبحث باستمرار عن ما يضمن ذلك، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشكل تحديا لأداء اقتصاديات الدول من بينها الجزائر، بناء على ذلك وللإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتبعية النفطية وسبل تحقيق التنويع الاقتصادي سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول: التبعية النفطية؛**
- **المبحث الثاني: أساسيات حول التنويع الاقتصادي؛**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة.**

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التبعية النفطية

إن نعمة الموارد النفطية التي تتمتع بها بعض الدول انقسمت بين تأثيرها الإيجابي والسلبي وذلك بناء على كيفية إدارة واستغلال هذه الموارد، لأن سوء استغلالها يعني بروز اللعنة النفطية خاصة الدول التي تعاني من التبعية اتجاه هذا القطاع، وهذا ما يتم التطرق له من خلال هذا المبحث بالتعرف على حقيقة التبعية النفطية من خلال مفاهيم عامة للنفط ثم لعنة الموارد النفطية ودراسة ذلك في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار العام للنفط

سيتم في هذا المطلب تناول الاطار العام للنفط وذلك من خلال التعرف على مفهومه وأهميته.

1. مفهوم النفط

1.1 تعريف النفط

تعددت تعاريف النفط واختلفت تسمياته حسب ما يراه الباحثين في مجاله من أهميته وخصائصه، إلى حد تسميته بالذهب الأسود لمنافسته الذهب على المستوى العالمي.

- وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية كلمة النفط تعني البترول.[1]
- البترول petroleum هي كلمة من أصل لاتيني تتكون من مقطعين أولهما هو petr وتعني صخر، والثانية oleum يقصد بها زيت، أي أن كلمة بترول يقصد بها زيت الصخر؛ كون أن الانسان قديما كان يراه طافيا فوق الصخور أو خارجا منها.
- وهو بذلك خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتجمع في باطن الأرض إلى أن تخرج لسطحها من تلقاء نفسها بفعل العوامل الطبيعية المختلفة أو بفعل الانسان.[2]
- يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في الوقت ذاته فهو بسيط كونه يتكون كيماويا من عنصرين فقط "الهيدروجين-الكاربون"، ومركب كون أن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها مما يخلق في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.[3]

---

[1] أحمد شفيق الخطيب، **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، 1990، ص: 323.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2015، ص: 15.

[3] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013/2012، ص: 04.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

من خلال ما سبق يمكن القول أن النفط هو عبارة عن زيت صخري يتكون من مواد هيدروكربونية أصلها ترسبات لبقايا مواد نباتية وحيوانية يأخذ أشكال مختلفة لكل شكل خصائص حسب التركيب الجزئي لمكوناته.

2. خصائص النفط

هناك عدة مميزات للنفط منها ما يلي ذكره[1]:

- الطبيعة السائلة للنفط، مما يجعله وقودا سهل النقل والتخزين باختلاف المناطق والظروف؛
- تعدد المشتقات والاستخدامات وذلك بناء على الخواص الفيزيائية والكيميائية التي تساهم في تعدد مشتقاته إضافة إلى أنه مادة يمكن استغلالها بالكامل حيث يمكن استعمال جميع مشتقاته في مختلف الاستخدامات الطاقوية من الوقود للنقل وتوليد الكهرباء إلى الاستخدامات الحرارية المختلفة واستخدامات صناعية أخرى كالصناعات البتروكيمياوية والصيدلانية؛
- ارتفاع المحتوى الحراري وذلك مقارنة ببقية أنواع الوقود الأخرى لاحتوائه على أعلى درجة ما يجعله الوقود الأكثر كفاءة في عمليات التحويل الحراري.
- سلعة استراتيجية من أكثر السلع تداولا من حيث الكمية والقيمة حيث تنبع خاصيته الاستراتيجية من أهميته الاقتصادية للدول المنتجة والمستهلكة.

بالإضافة إلى هذه الخصائص المتعلقة بالنفط كمصدر استراتيجي للطاقة هناك خصائص أخرى متمثلة في[2]:

- تركيبته الكيمياوية الفريدة حيث أن الهيدروجين المدمج مع الكربون يعطي خواص لا توجد في الطبيعة؛
- هو مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طابع الدولية؛
- يعتبر مصدر نابض يتناقص بكثافة استعماله.

2. أهمية النفط

احتل النفط مكانة هامة على مستوى العالم ودون منازع كمادة استراتيجية تتزايد أهميتها عبر التاريخ ومختلف المحطات التي أثبتت حاجة المجتمع الصناعي لها؛

---

[1] فاتح بن نونة، **أثر التوسع في انتاج واستخدام الوقود الحيوي في قطاع النقل عالميا على التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول النامية حالة انتاج الوقود الحيوي في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي 2004-2013**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص: 05.

[2] داودي فاطمة الزهراء، سليماني رزيقة، **مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصادا لنفط)**، ملتقى حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند اولحاج –البويرة-، 29-30 نوفمبر 2016، ص: 05.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

حيث برزت هذه الأهمية انطلاقا من الحرب العالمية الثانية عندما قامت خطة مارشال لاعادة تعمير أوروبا على تزويدها بالبترول وكذا بروز دوره الاستراتيجي في البلدان التي انتصرت في الحروب نتيجة توفر البترول لديها، وبلدان أخرى خسرت الحرب نتيجة عدم كفاية الوقود اللازم لتزويد معداتها العسكرية بالبترول اللازم لتسييرها.[1]

حيث أن أهمية النفط تحدد من خلال جوانب مختلفة؛ والمتمثلة أساسا في:

1.2 الأهمية الاقتصادية للنفط

تتمثل أهميته النفط حسب هذا المجال من خلال كونه:[2]

1.1.2 النفط مصدر أساسي للطاقة

باعتبارها هذه الأخيرة أحد عناصر العملية الانتاجية فإن النفط يعد أهم مصدر لها وأفضلها وما يثبته تطور الطلب العالمي عليه والذي يتزايد بالرغم من وجود بدائل طاقوية أخرى حتى وإن كانت الجهود المتعلقة بها لاتزال ضعيفة ولا تفي بالغرض.

2.1.2 النفط مادة أساسية للنشاط الاقتصادي

- ✓ يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات فقد تتوقف المصانع بدونهما، كما يخلق أزمات تزعزع الاقتصاد العالمي فهو أساس العديد من العمليات الانتاجية ومنتجات الصناعة النفطية ضرورية في مختلف النشاطات الاقتصادية؛
- ✓ تمكنت الفلاحة بالاعتماد على إدخال النفط كوقود (ديزل)، لمختلف الجرارات والآلات ومعدات الحرث والسقي أو كمادة كيمائية كالأسمدة والمبيدات؛ من رفع منتجاتها وزيادة محاصيلها؛
- ✓ النقل والمواصلات الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد، فجميع وسائله تعتمد على النفط كوقود لتحركها سواء من أجل نقل المواد الأولية، السلع والمنتجات بمختلف أنواعها من مناطق الانتاج والاستخراج إلى مناطق الاستهلاك أو من أجل نقل الأشخاص بين مختلف مناطق العالم وبالتالي تطوير القطاع السياحي والخدماتي؛
- ✓ تجاريا يعتبر النفط مادة تجارية عالمية للتبادل التجاري ذو أهمية عظمى في التجارة الدولية.

---

[1] يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر-القاهرة، 1996، ص ص: 08-09.

[2] شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، 2019/2018، ص ص: 71-80.

3.1.2 النفط مصدر للإيرادات المالية

يتجسد ذلك بشكل أكبر وواضح في اقتصاديات الدول المصدرة والمنتجة للنفط أو الدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو تمويل الخطط الاقتصادية أو الموازنة العامة للدولة مما يجعلها تابعة إلى أحوال أسواق النفط العالمية وتغيرات أسعارها.

2.2 الأهمية السياسية والعسكرية للنفط: تتمثل في:[1]

1.2.2 الأهمية السياسية للنفط

الإعتراف الصريح بأهمية النفط كمادة حيوية تسعى جميع الدول لامتلاكها وتوفيرها دون عائق جعل منها محط صراع دائم بين الدول يحتدم يوما بعد يوم لدرجة اقتران امتلاكه بامتلاك القرار والسلطة على العالم، ومن هنا برزت العلاقة بين النفط والسياسة حيث أصبح محور السياسة الدولية بتصريحات كبار المسؤولين أمثال كليمانصو «النفط ضروري كالدم» وكوليج «تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته» لذا بات هم الدول خاصة الصناعية الكبرى كيفية الحصول عليه؛ لما جعله سبب خفي أو معلن للعديد من الحروب، حتى بعد أن تغيرت أوجه الاستعمار وأساليبه في الوقت الحاضر بقي النفط عامل مؤثر في السياسة الدولية، حيث ترجمت معظم الدول حاجتها إليه بجعله يدخل في صلب سياستها الخارجية وتوجيه زياراتها نحو الدول المنتجة له بهدف عقد اتفاقيات تضمن تأمينه، لتصبح بذلك الاعتبارات السياسية أكثر تحكما في النفط ويصبح بذلك مادة أسياسية أكثر من كونه مادة اقتصادية وتجارية.

من جهة أخرى أعتبر النفط سلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب مثال على ذلك منع عصبة الأمم عام 1936 وصول النفط إلى ايطاليا كي تتراجع عن نزولها للحبشة كذلك وقف الصادرات النفطية للعراق تماما عندما غزت الكويت والأمثلة في هذا المجال عديدة مما يثبت أن النفط والسياسة لا ينفصلان.

2.2.2 الأهمية العسكرية للنفط

يعتبر النفط محرك آلات المصانع الحربية والتي بدونها لا يمكن انتاج أية آلة حربية مهما كان نوعها ناهيك على أنه يعتبر الوقود الضروري الذي تشتغل بواسطته الآلات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة، فبعد الحرب العالمية الأولى عند اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية أخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتماما بالغ لتأمين النفط وهذا بالحصول عليه أو بالسيطرة على مصادر

[1] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 74-78.

انتاجه خاصة وأن توفره بالشكل المناسب كان الفاصل في انتصار الدول على بعضها في نفس الوقت كان مبررا لنشوب العديد من الحروب بهدف السيطرة عليه فكان أكبر ماريشالات الحرب العالمية الثانية و أحد أكبر مصممي استراتيجياتها لذا فإن مشجعي الأحداث الدولية يلاحظ أن هناك قاسم مشترك في كل الصراعات الدولية وهو الرغبة في الحصول على الذهب الأسود.

المطلب الثاني: لعنة الموارد في الدول النفطية

بالرغم من الأهمية البارزة للنفط كمادة استراتيجية دولية تأثير وجودها لا يمكن اغفاله وبالرغم من أن الصناعة النفطية أنتجت ايرادات معتبرة للدول المصدرة إلا أن ما أثبته خبراء الاقتصاد حول أداء هذه الدول الذي بقي دون المستوى المطلوب يؤكد أن النفط لم يساهم في التنمية الاقتصادية ويثبت بشكل آخر اشكالية اللعنة البترولية أو لعنة الموارد الطبيعية.

1. مفهوم لعنة الموارد

1.1 بروز لعنة الموارد

قبل الوصول إلى تحديد مفهوم ومدلول هذا التعبير سنحاول تشخيص الواقع الذي دفع لإيجاده ووصف الدول الغنية بالموارد أنها تعاني من لعنة، فمنذ عام 1980، أصبحت بلدان العالم النامي أكثر ثراءً وأكثر ديمقراطية وأكثر سلاما إلا أن هذا لا ينطبق الا على البلدان التي لا نفط لديها كون أن بعض هذه الدول أصبحت أسوأ حالا ففي الفترة بين 1980 و2006 تراجع دخل الفرد بـ 06% في فنزويلا و45% في الغابون و85% في العراق وكثير من الدول المنتجة للنفط مثل الجزائر وأنغولا وكولومبيا ونيجيريا والسودان والعراق، بالإضافة إلى أنها شهدت حروب أهلية على مدى عقود من الزمن. هذه العلل شكلت ما يسمى بلعنة الموارد أو لعنة النفط بامتياز لأنها لم تكن نتاج أنواع أخرى من الموارد الطبيعية مثل الغابات، المياه العذبة، الأراضي الزراعية الخصبة.. الخ، ومن المهم الإشارة إلى أنه ليس كل الدول التي لديها النفط عرضة للعنة، فعلى سبيل المثال بلدان مثل النرويج وكندا وبريطانيا العظمى ذات الدخول العالية والاقتصاديات المتنوعة والمؤسسات الديمقراطية تستخرج الكثير من النفط ولا تعاني إلا القليل من التأثيرات السلبية، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت عبر التاريخ المنتج الرئيسي للنفط في العالم والمستهلك الرئيسي ايضا وهذا ما يسمى مفارقة الثروة النفطية.[1] التي تخزن لعنتها فلعنة الموارد لها معالم معينة تحددها إذا ما المقصود بلعنة الموارد؟

[1] مايكل روس، **تبعية النفط**، ترجمة محمد هيثم شوالي، مكتبة مؤمن قريش، قطر، 2014، ص ص: 27-29.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

2.1 تعريف لعنة الموارد

مجموعة النتائج السلبية المثيرة للدهشة التي شهدتها البلدان المعتمدة على النفط المعادن سميت لعنة الموارد.

وللوقوف على مدلول هذا المصطلح سنقوم في البداية بتوضيح ما لا ينطبق عليه، إذ لا تعني لعنة الموارد كما يعتقد البعض أن وفرة الموارد الطبيعية سينعكس سلبا بالضرورة على التطور والنمو الاقتصادي، على العكس هناك أمثلة قوية على التنمية الناجحة، اعتمادا على الموارد مثل الولايات المتحدة الأمريكية (المعادن)، كندا، استراليا، تشيلي، بالمقابل لا يوجد حالات التنمية الناجحة اعتمادا على تصدير النفط، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن اقتران هذه اللعنة بمجرد امتلاك البلد لمخزون من النفط أو المعادن بل تعني اعتماد الدول إلى حد بعيد على ايرادات النفط حيث يتم قياس ذلك عادة بمدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات عادة من 60% إلى 95% من اجمالي الصادرات، أو بنسبة صادرات النفط والغاز إلى الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن أن يتراوح الرقم من 4.9% كحد أدنى إلى 86%.

إذا النفط مادة يمكن أن تكون مفيدة ويمكن أن تكون ضارة وهذا بناءً على تقاسم الثروة الناجمة عنها والاستفادة منها، حيث تأخذ لعنة الموارد في أضيق أشكالها معنى التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.[1] فظاهرة لعنة الموارد إذا تعبر عن مفارقة الوفرة أين تتحول وفرة الموارد الطبيعية من نعمة إلى نقمة ومن ثم إلى لعنة، بسبب الآثار السلبية التي تخلفها على النمو الاقتصادي.[2]

بناءً على ذلك يمكن القول أن لعنة الموارد هو مصطلح يدل على الاعتماد المفرط للدول على مواردها الطبيعية إلى حد التبعية، نتيجة حالات الإنفجار المفاجئ والطفرات التي تشهدها هذه الموارد بالإضافة إلى سوء استغلالها وإهمال باقي القطاعات ما يعود سلبا على النمو الاقتصادي ويحول نعمة هذه الموارد إلى نقمة.

2. تفسير لعنة الموارد

نتيجة المفارقات التي أحدثتها اقتصاديات هذه الدول وواقعها الذي لا يعكس وفرة الموارد الطبيعية جاءت جملة من النقاط التي تفسر حقيقة هذه الظاهرة والمتمثلة في:[3]

---

[1] سفيتك ناتساليك، انيا ثيفرين، **الرقابة على النفط**، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص ص: 25-27.

[2] حلمي حكيمة، **ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الازمة الحالية- قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر-**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-، جوان 2017، ص: 121.

[3] منال منصور، **لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها**، مجلة دراسات، العدد 03، جامعة طاهري محمد -بشار-، ديسمبر 2015، ص ص: 184-191.

1.2 التفسير الاقتصادي للعنة الموارد

تم تفسير لعنة الموارد اقتصاديا بناءً على عنصرين هما: نظرية المرض الهولندي ودورية السياسة المالية.

1.1.2 نظرية المرض الهولندي

انتشر استخدام هذا المصطلح للدلالة على حالة المفارقة بين الثروات الطبيعية لبلد ما وما يسببه من آثار ضارة على الاقتصاد وهو ما شهده الاقتصاد الهولندي من مشاكل رافقت اكتشاف كميات كبير من النفط والغاز في المناطق التابعة لهولندا سنة 1959 والمتمثلة في انكماش قطاع الصناعات التحويلية، ارتفاع نسبة البطالة من 1.1% إلى 5.1% نتيجة ارتفاع تكلفة اليد العاملة بعد تخصيص قسم كبير من الإنفاق العام لزيادة الرواتب وبالتالي ارتفاع المداخيل الحقيقية بالمقابل انكماش هوامش ربح المؤسسات، كما أصبحت العملة أقل تنافسية وسعر الصرف لا يعكس الحالة الفعلية لمعدلات لتضخم.

2.1.2 دورية السياسة المالية

ويقصد بها الحالة التي يشهدها الإنفاق العام بسبب عدم استقرار عوائد النفط من التقلب بين سياسة الإنفاق التوسعية عند الانتعاش والانكماشية عند الركود، وما يزيد عن ذلك من تقلبات في المتغيرات الاقتصادية نتيجة تبعية الاقتصاد لتلك المواد؛ وخاصة عدم القدرة على وضع خطط استثمارية واضحة وربطها لتمويل قد يتغير في أي لحظة مما يسبب توقفها، ناهيك عن تقلبات أسعار الصرف وزيادة مخاطرها على المستثمرين في القطاعات خارج قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري؛ أي أن تأثير تقلبات عوائد النفط على الاقتصاد يتجلى ذلك في العلاقة الموجبة بين العوائد والنفقات العامة بالتالي فالتقلبات في المداخيل، الموافقة لتقلبات الإنفاق العام والخاص تؤدي إلى تقلبات سعر الصرف بالتالي عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري مما يثبط الحافز على الاستثمار في هذا القطاع.

2.2 التفسير السياسي للعنة الموارد

من ناحية السياسة قدم العديد من الباحثين شرح لهذه الظاهرة وعلاقتها بالجانب السياسي وتأثيرها عليه من بينهم:[1]

[1] شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص ص: 25-29.

Ricky lam and leonard wantchekom (2003) 1.2.2

اللذان قدما ورقة بحثية بعنوان المرض السياسي الهولندي لمعرفة كيف تتأثر الأنظمة السياسية بالتغيرات الاقتصادية خاصة انتعاش قطاع الموارد، وحيث توصلا إلى أن وفرة الموارد تؤدي إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بين الشعب والزمرة الحاكمة سبب تأثيران أحدهما أكبر قدر من ريع الموارد والآخر غير مباشر سببه تراجع الأداء الاقتصادي عامة كنتيجة لظاهرة المرض الهولندي، وبالتالي فإن وفرة الموارد لا تؤدي فقط إلى إبطاء معدل النمو الاقتصادي لكن أيضا إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة.

michael l- ross (1999) 2.2.2

فقد قدم التفسير السياسي لنقمة الموارد من خلال ثلاث نظريات هي:

- النظرية الادراكية التي ترجع أن التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين وهذا ما يفسر لماذا فشلت عدة حكومات في تنويع صادراتها والمحافظة على استقرار السياسات وضعف قطاعها الخاص الأمر الذي جعل منها عرضة لظاهرة المرض الهولندي.
- النظرية الاجتماعية: تؤكد هذه النظرية على أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للإنفتاح الاقتصادي.
- مقاربة المؤسسات: حسب هذه المقاربة فإن ارتفاع العائدات التي تحققها الموارد تساهم في إضعاف مؤسسات الدولة التي من شأنها دعم التنمية الاقتصادية، مخلفة بذلك مؤسسات تفتقر للقدرة على صياغة وتخطيط استراتيجية تنمية قوية حيث أن تراكم الأموال الذي لا ينبع من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح المجال لإمكانية هدر الثروة في أنشطة ومشاريع أقل انتاجية، والتي من شأنها زيادة التشوهات والانحرافات في العملية الاقتصادية وتعمق اللامساواة في المجتمع وتضعف المؤسسات السياسية والقانونية فيسقط الاقتصاد في مصيدة النمو البطيئ.

J.robinson, R.torvik rt.verdier 3.2.2

فقد قدم التفسير السياسي للعنة الموارد من خلال 04 نقاط أساسية هي:

- ✓ استغلال السياسيين للموارد الطبيعية بشكل مبالغ فيه واستخراجها على حساب طرق أخرى أكثر فاعلية لخلق الثروة؛
- ✓ الرفع من فرصة البقاء في منصب السلطة باستغلال الثروات والحصول على تدفقات مالية تؤثر على أصوات الناخبين؛

- ✓ استعمال عوائد هذه الموارد في تطبيق سياسات الدعم والحماية لبعض الأنشطة لغرض البقاء في السلطة مما يؤدي إلى إقامة قطاع عام أقل أداءً والتقليل من دور القطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر انتاجية؛
- ✓ تأثير انتعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات ذات الصلة بالجانب السياسي حيث أن هذه الأخيرة كلما مارست الشفافية ودورها في كبح الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من وفرة الموارد فإنها ستحقق مكاسب كبيرة بدل تحويل نعمة هذه الثروة إلى نقمة.

3.2 التفسير المؤسساتي للعنة الموارد

خلصت الأبحاث إلى أن المؤسسات الضعيفة هي السمة المميزة الرئيسية للبلدان التي لديها لعنة الموارد حيث أن لهذه الوفرة آثار سلبية غير مباشرة على المؤمن من خلال المؤسسات وبشكل أكثر تحديدا تؤثر على جودة المؤسسات في أي بلد كما تؤثر المؤسسات سلبا على معدلات النمو من ناحية أخرى.

هذه المؤسسات الضعيفة يمكن أن يصدر عنها أي شيء بدءً بعدم كفاية وضوح القوانين وضعف الضمانات الوقائية لمنع الفساد أو ضعف السياسات الاقتصادية ومنافسة البحث عن الريع.[1]

ويعود سبب ذلك حسب الدراسة المقدمة في العنصر السابق إلى انتعاش الموارد الذي يتيح للحكومات عدة خيارات للسياسات المرتبطة بنوعية المؤسسات، وفي الحالة التي تفتقد فيها للمؤسسات الجيدة ستمكن السياسات الرديئة من أن تتيح لمجموعات معينة استغلالها لإعادة توزيع الريع لأغراض غير اقتصادية.[2]

3. سبل تجنب لعنة الموارد

ارتفاع سعر الصرف الحقيقي؛ انخفاض مستوى النمو الاقتصادي؛ تراجع الاستثمار وانتشار الفساد وسلوك البحث عن الربح؛ كل هذه التأثيرات غير المرغوب فيها التي تصيب الاقتصاد وتترجم لعنة الموارد تفرض ضرورة التدخل للحد منها وتحويل هذه اللعنه إلى نعمة اعتمادا على ما يلي:[3]

1.3 السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أهم أداة تستخدمها الحكومة في إدارة تدفقات المداخيل بالتخصيص الجيد للإنفاق العام، وذلك باستخدام عائدات الموارد لتسديد ديونها أو استثمارها تجنبا لارتفاع نفقاتها العامة

---

[1] معمر محمد رضا، **التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية، دراسة تحليلية لنموذج التنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2019/2018، ص: 38.

[2] منال منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص: 194.

[3] بلعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017، ص ص: 43-46.

وحماية الاقتصاد من الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف، كما يمكن للحكومة أن تؤثر على التمويل الخاص للاستثمار من خلال السياسة الضريبية، و كذا التأثير على تخصيص نفقات الاستهلاك بين مختلف القطاعات. ومن بين آليات السياسة المالية التي تحسن من إدارة عائدات الموارد النفطية نجد:

- **الصناديق السيادية:** والتي تتنوع بين صناديق الاستقرار العائدات* والتي تهدف إلى استقرار الانفاق العام عبر برمجة تدفقات الايرادات العامة المتقبلة إلى الميزانية واستثماراتها قصيرة الأجل قليلة المخاطرة، والعوائد بالإضافة إلى صناديق للادخار تهدف إلى بناء أصول غير نفطية تدر دخلا للأجيال القادمة تعوض نضوب النفط.
- **اعتماد سعر نفط مرجعي:** اعتماد النفط كأهم مصدر من مصادر الموارد في اعداد غلاف الميزانية يعرضها لتقلبات اسعاره.
- **صناديق استقرار العائدات:** يمكن أن تتحول مهامها إلى صناديق للادخار في حالة ارتفاع الايرادات النفطية وتحقيقها فائضا ماليا. لذا فإن تحديد أسعار المرجعية منخفضة يجنب الدول نتائج ارتباط ميزانياتها بأسعار النفط المتقلبة.

2.3 السياسة النقدية

يؤدي انتعاش قطاع الموارد في معظم الدول الغنية لها إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي مما يفرض ضرورة تدخل السلطات النقدية بهدف تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية والتي تستهدف الحد من ارتفاع الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري (مصدر الضغوط التضخمية) لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم وتتطلب علمية التعقيم تكوين احتياطي أجنبي للصرف كما يمكن للسلطات النقدية أن تفرض رقابة على النظام البنكي والمالي لزيادة نسبة الاحتياطي الالزامي واستعمال عمليات السوق المفتوحة.

3.3 التنويع الاقتصادي

الذي يتضمن قيام الدولة بتصدير قائمة واسعة من المنتجات أي الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية وبذلك مصادر غير نفطية مع ضرورة تطوير القطاع الخاص.[1]

* صناديق استقرار العائدات يمكن أن تتحول مهامها إلى صناديق للادخار ف حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض مالي.

[1] منال منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص: 205.

المطلب الثالث: النفط في الجزائر

حقيقة الموارد النفطية في الجزائر تحددها جملة من المؤشرات تدل على تبعية الاقتصاد له من عدمها وهو ما سيتم دراسته من خلال هذا المطلب بالكشف عن الصورة الحقيقية للنفط في الجزائر.

1. احتياطي النفط في الجزائر:

إن الجهود المبذولة من طرف الجزائر بهدف التنقيب عن النفط والرفع من احتياطه بقيت مقتصرة على اليابسة رغم الاهتمام بالاستكشاف البحري الذي لم يأخذ نصيبه نتيجة نقص الامكانيات المادية والعلمية التي يتطلبها، لتحتل بذلك الجزائر المرتبة 16 من حيث احتياطات النفط المؤكدة والموضحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01.01): احتياطات النفط الخام المؤكد عالميا في الجزائر 2000-2019

الوحدة: مليون برميل.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطي	11.314.0	11.314.0	11.314.0	11.800.0	11.350.0	12.270.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الاحتياطي	12.200.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0	12.200.0

Source : OPEC annual statistical.bullentin 2007, 2013, 2020.

حسب احصائيات منظمة الأوبك فإنه قد شهدت تقديرات احتياطي النفط في العالم ارتفاعا بنسبة 3.6% عن تقديرات سنة 2018 حيث بلغت1550.7 مليار برميل في نهاية سنة 2019 وبالنسبة نفسها تقريبا بما يقدر بـ 3.7% كان الارتفاع الذي عرفته تقديرات احتياطي النفط في الدول الأعضاء في الاوبك إلى أن الاحتياطي الجزائري شهد استقرار لفترة طويلة والممتدة بين 2006 -2019 بما يقدر 12.2000 مليون برميل وذلك بعد التذبذب الطفيف الذي عرفه بين سنتي 2002-2005.

2. أهمية النفط في صادرات الجزائر

جدول رقم (02.01): نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية 2000-2019

الوحدة: دولار أمريكي للوحدة.

البيان	الصادرات الكلية	الصادرات خارج المحروقات	النسبة المئوية %	صادرات المحروقات	النسبة المئوية %
2000	21651	590	2.7	21060.0	97.27
2001	19091	560	2.9	18531.9	97.07
2002	18700	591	3.2	18109.2	96.83
2003	24465	477	1.95	23993.2	98.05
2004	32208	660	2.05	31550.2	97.95
2005	46495	907	1.95	45587.9	98.05

97.84	53608	2.16	1183	54791	2006
97.85	59605	2.15	1311	60916	2007
97.53	77192	2.47	1954	79146	2008
97.66	44411	2.34	1066	45477	2009
97.20	56143	2.80	1619	57762	2010
97.10	71662	2.90	2140	73802	2011
97.18	70571	2.82	2048	72620	2012
96.72	63662	3.28	2161	65823	2013
95.41	58362	4.59	2810	61172	2014
94.15	33081	5.85	2057	35138	2015
94.00	2791735	6.00	1781	29698	2016
96.00	33202	4.00	1367	34569	2017
94.61	38897	5.39	2216	41113	2018
94.09	32926	5.91	2068	34994	*2019

*بيانات تقديرية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية، جوان 2006، سبتمبر 2007، مارس 2012، مارس 2016، جوان 2019، مارس 2020.

إن أول ما يظهر بشكل واضح من خلال النسب التي يحتويها الجدول هو التفاوت الكبير بين نسبة الصادرات النفطية ونسبة الصادرات خارج النفط حيث أن هذه الأخيرة لم تتعدى 6% طيلة فترة الدراسة بالمقابل فإن هيمنة الصادرات النفطية واضحة بنسبة تجاوزت 97 % في العديد من المرات لتصل إلى نسبة 98% في سنة 2005/2003 وتعرف أضعف مستوياتها بين سنة 2015/ 2016 تزامنا مع انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى ضعف إنعاش النمو في منطقة المورد على وجه الخصوص مما أثر سلبا على الطلب العالمي على هذه السلعة لكن سرعان ما عادت هذه النسبة للارتفاع في السنة الموالية بمواقع 18.9% بعد انخفاضها إلى نسبة (43.4%)، (15.6%) سنتي 2015/ 2016 على التوالي فانتقلت الصادرات من المحروقات من27.92 مليار دولة في سنة 2016 إلى ما يقارب 33.20 مليار دولة سنة 2017، لتنخفض بعد ذلك بنسبة 6.84 % في 2018 وتواصل انخفاضها في سنة 2019 بالرغم من ارتفاع أسعار النفط وذلك راجع إلى انخفاض الانتاج بنسبة 2% ، بالمقابل ارتفاع الاستهلاك المحلي بـ8.8 % أي ما يعادل 454 ألف برميل في اليوم بدل 411 ألف برميل في اليوم وبالرغم من هذا التذبذب في نسبة الصادرات النفطية إلا أنها تشهد هيمنة على النشاط الاقتصادي، الجزائر متأثرة بشكل كبير بتغيرات أسعار النفط بالمقابل انخفاض متوسط قيمة الصادرات خارج المحروقات كدليل على قلة تنوع الاقتصاد الجزائري مما دفع بالجزائر إلى السعي وراء فك هذا الارتباط من خلال طرح عدد من الاجراءات نصب حلها في بناء اقتصاد خارج النفط.

3. تطور أسعار البترول الخام في الجزائر

إن الخلاصة التي أثبتتها دراسة هيكل الصادرات في الجزائر ونسبة الصادرات النفطية منها هي هيمنة هذه الأخيرة بنسبة كبيرة. كما أنها تتحدد وفق عوامل مختلفة على رأسها أسعار البترول لذا فإن

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

دراسة تطور هذه الأسعار سيوضح درجة خضوع الاقتصاد الجزائري لواقعها ومستوياتها والموضحة كما يلي في الجدول التالي:

جدول رقم (03.01): تطور أسعار البترول الخام في الجزائر

الوحدة: دولار أمريكي للوحدة.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر	28.5	24.3	25.2	29.0	38.5	54.6	65.7	74.9	99.9	62.3
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	2019
السعر	80.2	112.9	111.0	109.0	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الاحصائية، جوان 2006، سبتمبر 2007، مارس 2012، مارس 2016، جوان 2019، مارس 2020.

شهدت أسعار البترول ارتفاع كبير في سنة 2000 مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك (+37.15%) لتنخفض بعد ذلك سنتي 2002/2001 وتعود للارتفاع بشكل متواصل طيلة الفترة 2003-2008 لتصل لما يقارب 100 دولار للبرميل وتنخفض أسعارها بعد ذلك متأثرة بالأزمة العالمية (الرهن العقاري) بنسبة 36.3% مقارنة بسنة 2008 ومع انتعاش النمو والطلب العالمي تابعت أسعار البترول في 2010 تعزيزها التدريجي بنسبة 28.7% مقارنة بمستواها المتوسط لسنة 2009 حيث انتقل سعر برميل البترول الخام من متوسط 62.3% دولار أمريكي في 2009 إلى 80.2 دولار أمريكي في 2010 حيث يعكس هذا التعزيز المعتبر أساسا الانتعاش القوي للطلب العالمي المرتبط خصوصا بحرية النشاط الاقتصادي في البلدان الآسيوية.

ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة وضعف انتعاش النمو في منطقة الأورو على وجه الخصوص تراجع الطلب العالمي على البترول أمام وفرة العرض المنخفض اسعاره ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2014 بنسبة 47.5% اذ تراجع من 100.2 دولار أمريكي للبرميل إلى 53.07 دولار أمريكي في 2015، واستمر الانخفاض بنسبة 15.2% في 2016 حيث بلغ أدنى مستوى له في جانفي 2016 بـ 31.1 دولار للبرميل ارتفع بعد ذلك ليصل إلى 53.96 دولار في صائفة 2016 نتيجة توقف الانتاج في عدة بلدان من بينها: فينزويلا، نيجيريا، ليبيا التي تواجه صراعات داخلية وفي نهاية شهر نوفمبر استنادا للاتفاق الموقع على تقليص الانتاج من طرف بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول والدول المنتجة له خارج المنظمة.

أنهى سعر البرنت السنوي بلوغه سعر يفوق 55 دولار، ليرتفع في سنة 2017 بنسبة 20.2% بعد الانخفاضات الحادة التي عرفتها في 2018، حيث تجاوزت 80 دولار أمريكي في أكتوبر 2018 بالغة بذلك ذروة لم تصلها منذ نوفمبر 2014، وتوسعت هذه الزيادة بانخفاض إلى غاية نهاية 2018 بمتوسط 71.3% حيث يعكس هذه التقلبات في أسعار النفط الارتفاع في الانتاج الأمريكي الذي بلغ 10.9 مليون برميل في اليوم

وكذلك ارتفاع الانتاج في المملكة العربية السعودية، كندا، العراق وروسيا مما دفع الأسعار للانخفاض بالمقابل قرار تخفيض الانتاج من طرف الدول الأعضاء في الأوبك ودول غير الأعضاء بمقدار 0.8 مليون برميل يوميا عامله لدعم الأسعار.

تعود الأسعار مرة أخرى للانخفاض في سنة 2019 حيث بلغت 64.4 دولار أمريكي للبرميل أي انخفاض بنسبة 9.6% وذلك بسبب تصاعد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتراجع الطلب العالمي بالمقابل النمو القوي للنفط الصخري واستمرار اتفاق خفض الانتاج من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: أساسيات حول التنويع الاقتصادي

مساهمة القطاعات في اقتصاد الدولة تختلف وتتنوع، لكن تحديد ذلك يتوقف على مدى تنوع هذه المساهمة ومدى تعدد البدائل المتاحة لذلك وتحديدها من خلال التعرف على ماهية التنويع الاقتصادي وقياسه وإسقاط ذلك في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على ماهية التنويع الاقتصادي بالكشف عن مفهومه ومبررات اللجوء إليه، أنماطه ومستوياته.

1. مفهوم التنويع الاقتصادي

1.1 تعريف التنويع الاقتصادي

اختلفت التعاريف المقدمة للتنويع الاقتصادي وذلك حسب الزاوية التي تم تناولها في شرح هذا المفهوم، وتبعا لمجال التطبيق، ومن بين هذه التعاريف نجد:

- يقصد به حسب ما جاء في الاقتصاد السياسي أنه "تنويع الصادرات بشكل عام بالاعتماد على سياسات هادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة أساسا لتذبذب السعر والكمية وذلك بالبحث عن فرص جديدة أو بتطوير منتجات بداخل القطاع نفسه.[1]
- العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق المنتجات أو المخرجات في الاقتصاد، أما بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية فيعرف على أنه تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الموارد الطبيعية.[2]
- العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أن يترجم في صورة تنويعٍ لأسواق الصادرات أو تنويعا لمصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي) أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.[3]
- على المستوى القطاعي يعرف التنويع الاقتصادي ب"توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا".[4]

---

[1] هواري أحلام، سعدي علي، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد –بشار-، أوت 2019، ص: 217.

[2] نوي نبيلة، **أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية- دراسة تجربة الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2017/2016، ص: 69.

[3] محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، **الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني استراتيجية للتنويع والارتهان لتقلبات أسعار البترول**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد بوقرة –بومرداس-، ديسمبر 2020، ص: 54.

[4] هواري أحلام، سعدي علي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 217.

مما سبق يمكن القول أن التويع الاقتصادي هو سياسة تستهدف تجسيد معالم الاقتصاد القائم على التحرر من التبعية لقطاع أو مورد معين، وخلق بدائل أو تطوير البدائل المتاحة مما يعزز قدرات الدولة مكن التنافسية العالمية ويحميها من مخاطر قد تعرقل نموها الاقتصادي.

2.1 أهمية التنويع الاقتصادي

يتمثل أساس فيما يلي[1]:

1.2.1 أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو الاقتصادي:

- ✓ تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي؛
- ✓ تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات؛
- ✓ توطيد درجة التكامل بين القطاعات الانتاجية؛
- ✓ توليد الفرص الوظيفية، وزيادة القيمة المضافة.

2.2.1 أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية:

إن إقامة اقتصاد متنوع من شأنه خلق العديد من المنافع والتي تتراوح بين التصدي للصدمات الخارجية، زيادة المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الانتاج الرأسمالي، أما تخفيض الاعتماد على النفط فيؤدي إلى رفع الانتاجية، تعزيز النمو، والحد من تقلب الناتج، أما الاعتماد المفرط على النفط فيمكن النظر إليه من الجوانب التالية:

- ✓ اعتماد التنويع الاقتصادي يعني إيجاد موارد ودخول متدفقة جديدة بالمقابل فإن استخراج النفط يعتبر استنزاف مخزون رأس المال؛
- ✓ يتصف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ التأثير على العديد من المؤشرات الاقتصادية وإحداث تقلبات مهمة في كل من حصيلة الصادرات النفطية والايرادات الحكومية والانفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه؛
- ✓ إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناتجة عن تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية؛

[1] صاري إسماعيل، **التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد – بشار -، أوت 2019، ص ص: 897-898.

- ✓ تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتحقيق البيئة الدائمة لذلك والكفيلة بتوفير الخبرات والمؤسسات والتمويل اللازم لتنفيذ تلك الخطط.[1]

2. مبررات اللجوء للتنويع الاقتصادي

يستهدف التنويع الاقتصادي تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع بحيث يخلق نسب متناسبة ومتوازية بين القطاعات الانتاجية المختلفة، لذا فإن الدول النفطية على وجه الخصوص تلجأ إليه على اعتبار أن الاعتماد على سلعة أمر محفوف بالمخاطر الاقتصادية والسياسية، ويجعلها عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار حيث يساعد التنويع في التقليل منها وتجنب انتقال صدماتها من القطاع النفطي إلى القطاعات الانتاجية الأخرى.[2]

فعلى عكس نظرية ريكاردو حول المزايا النسبية التي ترى في التخصص (انخفاض التنويع الاقتصادي) محفزا للنمو الاقتصادي فإن الكثير من الأبحاث والدراسات بينت أن انخفاض التنويع الاقتصادي وتركز الانتاج في عدد قليل من المنتجات والقطاعات له أثار سلبية على النمو الاقتصادي حيث يعتبر بذلك الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، غير أن تفادي الخطر مهما كانت أهميته لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن عليها قطاع واحد على اقتصادياتها لأن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد أثارها في عمق الاقتصاد المحلي، كلها تجعل من الضروري اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي، حيث أن الاقتصاد الأكثر تنوعا بطبيعته اكثر استقرارا وقدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم وأقل عرضة للتقلبات الدورية[3] مما يقلل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي ويساهم في رفع معدل التبادل التجاري، حيث يضمن توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري وأخيرا تعزيز التنمية المستدامة[4].

---

[1] بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك- تمنراست -، 2018، ص: 333.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية: المرض الهولندي ولجنة الموارد، وعدم اليقين**، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2016، ص: 24.

[3] بشطة بلال، بورمانة عبد القادر **و اقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد 01، جامعة عمار ثليجي – الاغواط -، 2020، ص ص: 120-121.

[4] ممدوح عرض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض، خلال 16-17 فبراير 2014، ص: 8.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

3. أنماط ومستويات التنويع الاقتصادي

1.3 أنماط التنويع الاقتصادي

يأخذ التنويع الاقتصادي التقسيمين الآتيين[1]:

- **التنويع الأفقي**: ويطلق عليه تنويع الاستثمار على أدوات من القطاع نفسه، ويستهدف بذلك توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع ذاته.
- **التنويع العمودي(الرأسي)**: يطلق هذا النوع من الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات والذي يستلزم إضافة مراحل انتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

2.3 مستويات التنويع الاقتصادي

تتعدد مستويات التنويع الاقتصادي بين جعل الهيكل الانتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة، ثانيا على صعيد الصادرات بتوسيع سلة الصادرات و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير، بصفة عامة يمكن أن نميز بين مستويين هما:[2]

1.2.3 تنويع الانتاج:

يستهدف تنويع الانتاج تحقيق حالة تناسب في المساهمة الفعلية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي مما يساعد على الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الانتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو ما يسمى بالمرض الهولندي، حيث يعمل التنويع الانتاجي على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات وبالتالي التنمية بمعناها الاكثر شمولية. إلا أن تنويع القاعدة الانتاجية يواجه تحديات تكمن في اتجاهين:

- **جانب الطلب**: المتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي من خلال مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.
- **جانب العرض**: ويتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري وإصلاح القطاع العام وتشوهات سوق العمل وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.

---

[1] شليحي الطاهر، بن موفق زروق، **المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة الحقيقة، المجلد 07، العدد 04، جامعة أحمد دراية –أدرار -، ديسمبر 2018، ص: 194.

[2] بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد **الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، 2019/2018، ص ص: 29-31.

2.2.3 تنويع التجارة الخارجية

يرتبط هذا التنويع إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية من خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات.

- **تنويع هيكل الصادرات:** ويقصد به توسيع أصناف الصادرات ليس فقط من خلال تزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية بل أيضا بالمنتجات ثم بالصناعات نصف جاهزة من الانتاج المحلي.
- **تنويع هيكل الاستيراد:** ويقصد به التخلي عن بعض البضائع وينظم انتاجها في أراضيه كي لا تتأثر التنمية سلبا وتفقد استقلاليتها، وعوض ذلك يركز على المنتجات الصناعية ذلت تكنولوجيا عالية ومعقدة.

المطلب الثاني: تقييم التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على تقييم التنويع الاقتصادي بمعرفة وجودته ودرجته وذلك من خلال محددات درجات التنويع بالإضافة إلى مؤشرات قياسه وهو ما يتم معالجته من خلال هذا المطلب.

1. محددات التنويع الاقتصادي

تحقق التنويع الاقتصادي يتطلب توفر بيئة ملائمة بمعالم محددة تجسد محددات التنوع الاقتصادي وهي:[1]

1.1 الحكم الراشد

وهو الذي يبرز من خلال العديد من المظاهر التي تساعد على تصميم وتنفيذ سياسات رامية إلى تدعيم القطاعات الناشئة وضمان وضعها في بيئة تسمح لها بالازدهار، أما على الصعيد الإقليمي فيبرز من خلال إدارة حكيمة للموارد ووضع إطار تنظيمي داعم للنشاط الاقتصادي، وكذا التدخل الحكومي خاصة لاغتنام الفرص التي من شأنها أن تنتج تنوعا اقتصاديا إضافيا.

2.1 دور القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورا بارزا في تقيم التنويع الاقتصادي حيث أن زيادة مشاركته تزيد من فرص العمل وكذا جلب الاستثمار الأجنبي، التكنولوجيا وطرق الإدارة الحديثة بالإضافة إلى قدرته على الابتكار والنشاط في قطاعات غير مستغلة، وهو أهم أشكال التنويع الاقتصادي، لذا يقع الدور على الحكومة في توفير سبل تعزيز ريادة الأعمال وإزالة العقبات البيروقراطية بالإضافة إلى توفير احتياجات هذا القطاع

[1] بوعبدلي ياسين، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات-الطاقات المتجددة بديلة-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2018/2017، ص.ص: 23-25.

مثل تحسين مناخ الأعمال، والحد منه هيمنة القطاع العام وفتح المجال أمام مبادرة الخواص في قيادة الأجندة لتنويع الاقتصاد.

3.1 الموارد الطبيعية

والفيصل فيها هو حسن استغلالها لكنها من بين العوامل التي يمكنها دفع التنويع الاقتصادي وذلك من خلال استغلال دعم صادرات السلع من المنتجات الوطنية وخاصة من خلال اثراء الموارد بحيث يمكن تحقيق قيمة إضافية من الموارد المستخرجة فيمكن استخدامها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية والخدمات، وبالتالي توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد وتوفير فرص أفضل لانتاج وتجارة مجموعة متنوعة من السلع في السوق المحلي والدولي وهذا من شأنه أن يغذي زخم التنويع الاقتصادي.

4.1 الموارد البشرية

حيث أن المورد البشري لا يقل أهمية عن باقي العناصر السابقة في قدرته على تعزيز الابتكار في أي اقتصاد، فعلى سبيل المثال من خلال البحث والتطوير والمهارات الإدارية يمكن أن تؤدي إلى أفضل المنتجات والعمليات الاقتصادية، كما أن دعم كل من الحكومة والمجتمع المدني يمكن من إطلاق طاقات الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي وهذا يشمل دعم التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات الراكدة، والتي يمكن أن تحقق معدلات نمو مرتفعة.

2. درجات التنويع الاقتصادي

هناك عدة معايير والتي من خلالها يتم تقييم درجة التنوع الاقتصادي لأي دولة، وأهم هذه المعايير هو[1]:

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، ويقصد بها درجة إسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛
- ✓ تطوير الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية تجسيدا لاهداف التنويع بتقليل الاعتماد على هذه الإيرادات بالمقابل توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن؛
- ✓ تطوير إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني زيادة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

[1] ضيف احمد، عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائروالية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19،جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف -، 2018/10/29، ص: 23.

- ✓ مقاييس أخرى مثل درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.[1]

3. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

إن درجات التنويع الاقتصادي السابقة تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة إلا أنها لا تعطي التنويع بدقة وذلك لتشتيت واختلاف المؤشرات المستعملة، لذا فإن قياس التنويع الاقتصادي يعتمد على مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. أهمها نجد[2]:

1.3 مؤشر ogivc (the ogivc index)

استخدم المؤشر لأول مرة من قبل tress(1938) لقياس درجة التنويع الاقتصادي ويعطى بالعلاقة التالية:

$$OGV = \sum_{i=1}^{n} \frac{(si*1/n)^2}{1/n}$$

حيث:

N: عدد القطاعات في الاقتصاد

SI: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد

إذا كان OGV = 0 فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد، كلما ارتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد.

2.3 مؤشر entropy (entropy index)

كان الاقتصادي attanam(1986) أول من استخدم مؤشر entropy لقياس التنويع الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية ويعرف وفق العلاقة التالية:

$$ENT = \sum_{i=1}^{n} si\ln\left(\frac{1}{si}\right)$$

حيث:

N: هو عدد القطاعات في الاقتصاد

[1] شليحي الطاهر، بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 206-207.

[2] نوي نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 74-76.

SI: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد

Ln: لوغاريتم

ENT= 0 يعني تركز النشاط الاقتصادي في قطاع واحد وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على تنوع الاقتصاد.

3.3 مؤشر هيرفندال-هيرشمان herfindal-hirshman index

من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه ويعرف بالصيغة التالية:[1]

$$H.H= \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2}-\sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات

Xi: قيمة المتغير في النشاط (i)

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد أي $(0\leq H\leq 1)$

فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد(أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، واذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دلالة على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر

بشيء من التخصيص سيتم التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال هذا المطلب وذلك بقياس وإبراز البدائل المتاحة لتحقيقه.

[1] محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 55.

1. قياس تنوع الاقتصاد الجزائري

من خلال هذا العنصر سيتم قياس التنويع الاقتصادي للجزائر وذلك باستعمال معامل هيرفيندال-هيرشمان بمؤشرات كمية تساعد على معرفة عمق أو سطحية التغير الحاصل في الاقتصاد الوطني، وبالتالي قياس زيادة درجة تنويع القاعدة الاقتصادية أو تناقصها

1.1 تحليل التنويع الاقتصادي على مستوى الناتج المحلي الخام PIB:

يعتبر قياس التنوع الاقتصادي للناتج المحلي الخام أول أشكال التنويع وأهمها والمبني على نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2018 حيث يتحدد مستوى هذا التنوع حسب قيم الظاهرة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04.01): معامل هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الخام (2000-2018)

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر H.H	0.160	0.114	0.107	0.130	0.151	0.218	0.236	0.212	0.223	0.105
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
مؤشر H.H	0.130	0.140	0.125	0.098	0.087	0.066	0.0651	0.061	0.066	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على الملحق رقم 01.

يوضح الجدول قيم التنويع الاقتصادي السائد في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي تتزايد قيمته وتتناقص تبعا لزيادة نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرف أكبر قيمة سنة 2006 المقدرة بـ 0.236 أين بلغت نسبة مساهمة قطاع المحروقات 45.9% وهي أكبر نسبة خلال فترة الدراسة ليبدأ بالتراجع ويشهد أدنى قيم له خلال الفترة 2012-2019 نتيجة لتراجع مساهمة قطاع المحروقات وضعف المساهمة النسبية للقطاعات الأخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن انخفاض هذا المؤشر واقترابه من الصفر دلالة على تنوع الاقتصاد الجزائري وهو ما تخبرنا به القيم المتحصل عليها مبدئيا وبصورة عامة لكن الحكم بذلك لا يزال مبكرا في هذه الحالة كون مؤشر التوزيع الاقتصادي تحدده متغيرات أخرى تشكل في الأخير ما يعرف بالمؤشر المركب.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

2.1 تحليل التنويع الاقتصادي على مستوى الصادرات

إن قياس التنويع الاقتصادي للصادرات يعكس المشاركة الفعلية والتنافسية للقطاعات الانتاجية خارج المحروقات ومدى قدرتها على تلبية الحاجيات المحلية والذي سيتم دراسته من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي:

جدول رقم (05.01): معامل هيرفندال لتنويع الصادرات السلعية (2000-2018)

الوحدة: %.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر H.H	0.95	0.95	0.94	0.96	0.96	0.96	0.96	0.96	0.96	0.96
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
مؤشر H.H	0.95	0.95	0.95	0.94	0.92	0.90	0.90	0.91	0.89	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على الملحق رقم 02.

تبرز القيم المتحصل عليها في الجدول ارتفاع درجة التركيز للاقتصاد الجزائري وهذا نتيجة ارتفاع قيم مؤشر هيرفندال التي تتراوح بين (0.89%- 96%) أي الاقتراب الشديد من الواحد وهذا ما يدل على ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري واعتماده المفرط على الصادرات النفطية، بالمقابل تراجع القطاعات الانتاجية الأخرى حتى في عز الصدمات السعرية النفطية، مع إحداث الارتفاع الطفيف في مستوى التنوع الاقتصادي ابتداء من سنة 2014 نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة، تزامنا مع الازمة النفطية الحادة وانخفاض أسعار النفط.

3.1 تحليل التنويع الاقتصادي على مستوى الايرادات العامة

تلعب الإيرادات الحكومية دورا هاما في تنويع القاعدة الاقتصادية لذا فإن الدول توليها أهمية بالغة، مستهدفة رفع وسائل تعبئة هذه الايرادات وتنوعها خاصة و أن درجة نجاح التنمية الاقتصادية مرهون بدرجة تعبئة وتنوع تلك الايرادات والتي تتحدد حسب القيم الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (06.01): معامل هيرفندال لتنويع الايرادات العامة (2000-2018)

الوحدة: %.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر H.H	0.60	0.43	0.40	0.47	0.41	0.58	0.58	0.57	0.63	0.45
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
مؤشر H.H	0.45	0.47	0.45	0.41	0.38	0.31	0.24	0.20	0.20	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (3).

شهد معامل هيرفدال لتنوع الايرادات العامة تذبذب متباين طيلة فترة الدراسة. تراوحت قيمته بين 0.63 % سنة 2008 أين بلغت الايرادات النفطية نسبة 80% من إجمالي الإيرادات وبين 0.2 % خلال السنوات الأخيرة 2017/ 2018، أين عرف انخفاض متواصل مرافق لأزمة النفط وانهيار أسعاره معبرا على ارتفاع درجة تنوع الاقتصاد الجزائري وتكاثف جهود الدولة لتجسيد ذلك متخلية بشكل ما على هيمنة الايرادات النفطية الموجهة لميزانية الدولة.

4.1 المؤشر المركب لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000/ 2018)

يعتبر التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ولذا سنقوم بتقدير المؤشر الإجمالي بالاعتماد على أخذ الوسيط الحسابي لمعاملات هيرفندال للمتغيرات المدروسة والتي تعكس حقيقة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (07.01): معامل التنويع المركب للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: %.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر المركب	0.57	0.49	0.48	0.52	0.50	0.58	0.59	0.58	0.60	0.50
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
مؤشر المركب	0.51	0.52	0.50	0.46	0.46	0.42	0.40	0.39	0.38	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم: (04،05،06).

من خلال القيم المتحصل عليها والمتعلقة بالمؤشر المركب والتي تتراوح بين(0.38%- 0.60%) يتضح تباين مستوى التنوع الاقتصادي الجزائري حيث أن ارتفاع قيمته دليل على ضعف التنويع وهيمنة القطاع النفطي، وهي الصورة التي أكدتها كافة التحليلات السابقة لكل من هيكل الصادرات وهيكل الإيرادات فيما يخص حساب معامل هيرفندال المتعلق بهما إلا أننا نلاحظ نقطة ايجابية في ما يخص التغير الحاصل في بنية الناتج المحلي الخام بالإضافة إلى القفزة النوعية التي سجلتها الجباية غير البترولية في تمويل خزينة الحكومة ما يوضح بعض التغيرات الهيكلية، حيث أنها كانت طفيفة في بنية الاقتصاد الجزائري والتي تعكس أساسا إحداث التنويع الاقتصادي الوطني كضرورة حتمية للتغلب على الأزمات النفطية ومجابهة التحديات التنموية بخلق و تيسير كفؤ للبدائل.

2. البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

1.2 قطاع الصناعة

سعت الجزائر إلى الرفع من مساهمة هذا القطاع وجعله محركا رئيسا للتنمية، وذلك بعد فشل استراتيجيات الصناعات الثقيلة التي انتهجتها الجزائر في المرحلة الأولى بين 1962-1985 والتي عرفت هيمنة

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

الدولة على القطاع الصناعي استهدفت إنشاء قاعدة صناعية خصص لها أكثر من 900 مليار دج لتنتقل بذلك إلى مرحلة أخرى هي مرحلة الخصخصة منذ 1986 لى يومنا هذا وهي مرحلة شهدت التوجه نحو اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العمومية وعلى الرغم من هذه التحولات إلا أن مساهمة القطاع الصناعي بقيت ضعيفة لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال لتعتمد الجزائر بعد ذلك منذ 2007 على إطلاق سياسة النمو الصناعي الجديدة والتي تعتمد عل أربعة عوامل رئيسية هي[1]:

- ✓ إعادة تأهيل المؤسسات؛
- ✓ تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين؛
- ✓ ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن اختيار القطاع الصناعي كبديل استراتيجي تبرره أربعة أسباب رئيسية على الأقل هي[2]:

- ✓ أن الصناعة من حيث قوة القطاع الذي يؤطر الجهاز الانتاجي الوطني وبهيكله، فالتصنيع يحقق بفضله تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الفلاحة والخدمات؛
- ✓ أن الصناعة كذلك هي محضن التكنولوجيا من حيث قدرتها على انتاج المستجدات التقنية وتعميمها على الإقتصاد برمته؛
- ✓ أن الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في انتاج المحروقات وأسعارها؛
- ✓ أخيرا الصناعة تمد بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.

بالإضافة إلى ذلك فإن أهم ما يجعل القطاع الصناعي مؤهلا لتحقيق التنويع الاقتصادي هي الخصائص التي يتميز بها حيث تتوفر الجزائر على إمكانيات للتصنيع، كتوفر عدة صناعات لها فرص

---

[1] ضيف احمد، عزوز احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 25-26.

[2] مباركي كريمة، **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في اطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، 2014/2013، ص ص: 194-195.

تصديرية كبيرة، وفرة في الموارد الطبيعية الاستراتيجية لاسيما منها الغاز، قطاع خاص ناشئ وهو قطاع واعد فضلا عن تاريخ وتجربة صناعية على امتداد عقود بأكملها.[1]

2.2 قطاع السياحة:

من بين أهم القطاعات التي حققت فيها دول نفطية نجاحا في سبيل التحرر من التبعية النفطية على رأسها الإمارات العربية المتحدة[2] والذي تعتبر الجزائر فيه من أهم الدول التي تمتلك مقومات سياحية ناجحة والمتمثلة في:[3]

- **المقومات الجغرافية الطبيعية:** فالجزائر أكبر إفريقي يتميز بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يفوق 1200 كلم، يتميز بشواطئ رائعة تنقسم إلى ثلاث أقاليم تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي: إقليم الساحل، إقليم التل، إقليم الصحراء. أما المقومات الطبيعية فتتمثل في الحمامات المعدنية ومجموعة من الحظائر الوطنية.
- **المقومات التاريخية والثقافية:** تحتوي الجزائر على أهم المناطق التاريخية التي تعبر عن تاريخ الجزائر والمتمثلة في الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تايلبالت حيث يصل طول الضريح إلى 7 و8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغييت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، مواقع أثرية فيها نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسة، معالم أثرية ومدافع ونصب وشخصيات تدل على دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، آثار إسلامية كالزوايا والمساجد القديمة.

كما تتميز الجزائر بعدة مقومات ثقافية مثل: المتحف الوطني للمجاهد بالعاصمة، المتحف الوطني الباردو بالعاصمة، متحف هبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة.

بناءً على ذلك فإن حظوظ الجزائر في خلق قطاع سياحي ناجح لا يختلف عليه إثنان لولا القصور الواضح في هذا القطاع عند دراسة الإمكانات المادية التي يحوزها والتي تعتبر ضعيفة مقارنة مع الدول المجاورة كتونس والمغرب والمتمثلة أساسا في تردي أوضاع البنية التحتية للفنادق والأماكن الترفيهية،

---

[1] مباركي كريمة، **المرجع السابق**، ص: 198.

[2] طويل نسيمة، **ازمة الطاقة في الجزائر: التداعيات والبدائل المتاحة**، مجلة المفكر، العدد 15، جامعة محمد خيضر – بسكرة -،جوان 2017، ص: 154.

[3] ضيف احمد، عزوز احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

وتدني مستوى الخدمات ومشاكل قطاع النقل بالإضافة إلى العامل الأمني الذي سيطر على ذهنية السائح الأجنبي.[1]

3.2 الزراعة

يحتوي هذا القطاع على إمكانات عديدة تجعله قادرا على التأثير في المتغيرات الكلية والرفع من النمو الاقتصادي فهو أحد البدائل المتاحة والمهمة للاقتصاد الجزائري والذي سيتم التعرض له بالتفصيل في الفصل التطبيقي.

4.2 الطاقات المتجددة

تزخر الجزائر بإمكانات كبيرة من الطاقات المتجددة بالإضافة إلى مواردها النفطية والغازية نجد[2]:

1.4.2 الإمكانيات الشمسية

إن الموقع الجغرافي للجزائر وكبر مساحتها واختلاف تضاريسها وخصوصيات مناخها جعلها تتوفر على عدد كبير من الساعات الشمسية حتى يصل الاشعاع الشمسي فيها إلى 3000 ساعة مشمسة في السنة في الهضاب العليا و 3500 ساعة في المناطق الجنوبية بمعدل اشعاع اكثر من 1900 كيلو واط ساعي /م^2/ سنة، كما تتوفر الجزائر على اغنى الحقول الشمسية في العالم حيث إن كمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع الواحد تقدر بـ 5 كيلوواط ساعي/م^2 على معظم أجزاء التراب الوطني ويمكن أن تبلغ 7 كيلو واط ساعي / م^2 وهو ما يتيح اشعاعا شمسيا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط في الساعة للمتر مربع وحسب وزارة الطاقة والمناجم فإن احتياطي حقول الطاقة الشمسية يتجاوز 5 مليارات واط ساعي، حيث تعتبر القدرة الشمسية في الجزائر الأهم في حوض البحر الأبيض المتوسط.

2.4.2 الإمكانيات الريحية

تعتبر الجزائر من أهم المناطق ذات هبوب الرياح القوية التي يمكن لها أن تولد طاقة معتبرة، فعلى سبيل المثال فإن توربينات هوائية على ارتفاع 30 متر بسرعة رياح تقدر ب 5،1 متر /ساعة يمكن أن تولد طاقة سنوية تقدر ب673مليون واط ساعي، والتي يمكن أن تغطي احتياجات1008 مسكن من الطاقة، حيث يعتبر الجنوب الغربي للجزائر أكثر هبوبا وسرعة للريح عنه في الجنوب بسرعة، فالرياح فيه يمكنها أن تصل إلى 5 أمتار في الثانية مما يعطيها قدرة على تدوير التوربينات وبالتالي طاقة أكبر وتكلفة أقل،

---

[1] طويل نسيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 154.

[2] محمد اليمين قاسمي، **الاستراتيجية الطاقوية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2011/2010، ص ص: 153-160.

فالطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الرياح يمكن انتاجها محليا دون تكاليف نقل عن طريق إنشاء المحطات الكهربائية في المناطق المعزولة ومعالجة مشكل الكهرباء في الجزائر.

3.4.2 الإمكانيات المائية

تقدر كميات الأمطار التي تسقط على الإقليم الجزائري بحوالي 65 مليار م^3 سنويا لا يستغل منها إلا 5% حيث تقدر حاليا كمية المياه النفعية المتجددة ب 23 مليار م^3 ويقدر عدد السدود ب103 سد يستغل منها أكثر من50 سد لتوليد الطاقة الكهربائية والذي لا تجاوز 3% فقط، أما أهم أماكن تواجد المياه الجوفية فهو أدرار، بسكرة، الأغواط، إليزي وتقدر الاحتياطات ب6×10 م^3 وعلى أعماق متفاوتة.

4.4.2 إمكانات الحرارة الجوفية

أحصت الجزائر أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز معظمها في شمال البلاد وتتجاوز حرارة الثلث منها (تقريبا 33%) 45°م، وتوجد مصادر ذات درجات حرارة كبيرة يمكن أن تبلغ 118°م في بسكرة وللجزائر إمكانيات معتبرة فيما يخص هذه الطاقة فمن خلال الآبار الإرتوازية ومصادر المياه المعدنية الحارة يتم الحصول على أكثر من 12 م^3/الثانية من الماء الساخن والذي تتراوح درجته بين 22°م و98°م. كما تتوفر الجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة تتراوح درجة حرارتها ب57°موقد، حيث انتجت العمليات الأولية لاستغلال هذه الطبقة طاقة سنوية تقدر ب100 ميغا واط.

5.4.2 إمكانات الكتلة الحيوية

تنقسم إلى قسمين:

- الإمكانات الطاقوية من الخشب تتمثل أساسا في الغابات الاستوائية والتي تتمركز في شمال البلاد وتمثل 10% من المساحة الإجمالية والتي تقدر طاقته الإجمالية ب37 ميغا طن.م.ن/السنة؛
- أما القسم الثاني فهو الإمكانات الطاقوية من نفايات المنازل والنفايات الزراعية والتي تقدر قيمتها الطاقوية بـ864 مليون طن.م.ن/السنة منها 2.26 مليون طن.م.ن بالنسبة لنفايات المنازل و6.38 مليون طن.م.ن وبالنسبة للنفايات الزراعية.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على أهم الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها والتي حملت موضوع البدائل الإقتصادية المختلفة لتحقيق التنويع الإقتصادي والتحرر من التبعية النفطية من أجل اعتمادها كقاعدة أساس في بناء الدراسة الحالية ومقارنتها بها.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1. **دراسة صاري إسماعيل بعنوان: التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر: (تقديم نموذج مقترح) أوت 2019.**

❖ **الهدف من الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري وذلك في ظل توالي الصدمات النفطية الخارجية بالإضافة إلى إبراز المفاهيم الأساسية للتنوع الاقتصادي وتنوع التنمية نظريا وتجريبيا وأهم الصدمات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع اقتراح نموذج لتحقيق هذا المسعى انطلاقا من الوضع الراهن.

❖ **إشكالية الدراسة**

هل الاقتصاد الجزائري يتجه نحو التنوع وما هو النموذج المقترح لهذا الغرض؟

❖ **نتائج الدراسة**

- ما يزال التنويع الاقتصادي في الجزائر بحاجة ماسة إلى جهود أكثر وأن النجاح لهذا المسعى سيبقى رهينا بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد من تنويع القاعدة الانتاجية ومن ثم خلق منتجات تنافسية مع ضمان أن تأخذ سياسات التنويع طابع الاستمرارية والديمومة وأن لا تكون ردود أفعال مؤقتة؛
- النموذج المقترح في عمومه يؤكد على التدخل الذكي والمدروس للدولة في التوجه الاقتصادي الذي سيقود تلقائيا إلى تنويع هيكل الايرادات العامة وكذا هيكل التجارة الخارجية؛
- إن قطاع الطاقة في الجزائر يعتبر قطاع أساسي للتنويع الاقتصادي وتسريعا لوتيرة التحول الهيكلي وبالخصوص ما يتعلق بآفاق هذا القطاع ما الذي يلي معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية؛
- من أهم سبل التنويع الاقتصادي في الجزائر يكمن من خلال مواكبة التحولات العميقة لخط الانتاج العالمي القائم على استقطاب أجزاء مهمة من سلاسل القيمة العالمية في شكل قيم مضافة منتجة محليا ومتضمنة في صادرات السلع التي تعرف بسلاسل القيمة العالمية، كما أن الاصلاحات

الاقتصادية والمالية العميقة التي تسعى إلى خلق بيئة أعمال مناسبة لجلب المستثمرين المحليين والأجانب، تعد شروط أساسية للتنويع الاقتصادي.

2. **دراسة (Kacem Gairaa and Yahia Bakelli) بعنوان: "تقييم إمكانيات الطاقة الشمسية في منطقة الجنوب الجزائري: حالة منطقة غرداية (Solar Energy Potential Assessment in the Case of Ghardaia Region) Algerian South Area:، فيفري 2013.**

❖ **الهدف من الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل إمكانات الطاقة الشمسية في منطقة غرداية (جنوب الجزائر) لمساعدة مستخدمي الطاقة الشمسية؛ كما يهدف التحليل الذي اعتمد عليه صاحب المقال إلى مساعدة المهندسين والمصممين في تقييم إمكانات منطقة غرداية لتطبيقات الطاقة الشمسية.

❖ **إشكالية الدراسة**

هل تحتوي صحراء الجزائر على المقومات اللازمة لتكون مكان استغلال طاقة الرياح؟ وما هي الميزات التي تتميز بها ولاية غرداية حتى تكون هي الوجهة الرسمية لبرامج استغلال الطاقات المتجددة؟

❖ **نتائج الدراسة**

خرجت هذه الدراسات بمجموعة من النتائج حول غرداية من خلال سرد اهم الخصائص التي توفرت فيها والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ الإشعاع الشمسي المتراكم السنوي مهم حيث تبلغ حوالي 2118 كيلوواط ساعة على المتر مربع للإشعاع الشمسي العالمي و2067 كيلو واط ساعة على المتر المربع للإشعاع الشمسي DNI؛
- ✓ الإشعاع الشمسي اليومي كبير أيضًا حيث تُظهر تطوراته حدًا أقصى قدره 1018 واط على المتر المربع للإشعاع الشمسي DNI و1268 واط على المتر المربع للإشعاع الشمسي العالمي؛
- ✓ يتميز موقع غرداية على التوزيع بالساعة والذي له مصلحة خاصة في تحديد منطقة اقتصادية لتطبيقات الطاقة الشمسية؛
- ✓ الشمس كطاقة في غرداية هي حل واعد للطاقة التقليدية ويمكن أن تكون نقطة الانطلاق لصناعة الطاقة الشمسية في المنطقة.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1. **دراسة دورين هورشيج (Doreen Horschig)، بعنوان: " التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تحديات الدولة الريعية "، 2016.**

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

❖ الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم التحديات التي تقف في طريق تحقيق الحكومة لرؤية 2030، التي تعد الواجهة الأولى لاستغلال الحكومة لمواردها في عملية تنويع الاقتصاد، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل خارج نطاق النفط. حيث يسعى الباحث إلى دراسة مدى قدرة الحكومة على التعامل مع هذه التحديات وكذا تجاوزها.

❖ إشكالية الدراسة

ما هي التحديات التي تواجه سياسات التنويع الاقتصادي في السعودية، وما الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التنويع رغم هذه التحديات؟

❖ نتائج الدراسة

من خلال تحليل هذه الدراسة تم الوصول إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- ✓ التنويع الاقتصادي هو تعديل مصادر الدخل القومي لتقليل الاعتماد على مورد معين واحد حيث يتمثل هذا المورد في السعودية في النفط والذي يستخدم كإيجار؛
- ✓ فإن المملكة العربية السعودية دولة ريعية لأنها تعتمد بشكل كبير على ريع النفط؛
- ✓ منذ عام 1970 أدخلت الحكومة السعودية سياسات جديدة لمزيد من التنويع في عشر خطط تنموية، لكن معظمها باءت بالفشل أثناء تنفيذها؛
- ✓ رؤية 2030 الجديدة التي أطلقتها الحكومة والتنويع الاقتصادي لا يمكن أن تنجح إلا إذا تمت معالجة أخلاقيات العمل والابتكار والرقابة الحكومية؛
- ✓ لم تشهد الأزمات الاقتصادية السابقة في البلاد تعبئة سياسية، لكن هذا لا يعني أنها لن تؤدي إلى أزمة في المستقبل إذا توقفت عائدات النفط؛
- ✓ من المرجح أن يتم خدمة المصالح طويلة الأجل للبلاد بشكل أفضل من خلال العلوم والتنمية والتكنولوجيا والتنويع؛
- ✓ يجب على الحكومة السعودية وضع خطة موثوقة وقابلة للقياس لتنفيذ السياسات والتغلب على التحديات لتحقيق رؤية الاقتصاد السعودي؛
- ✓ حسب النهج الذي تنتهجه الحكومة فإن الاقتصاد السعودي في عام 2025 سوف يكون أكثر تنوعًا وازدهارًا، وسوف يقوده القطاع الخاص، وسيوفر فرص عمل مجزية، وتعليمًا جيدًا، بالإضافة إلى رعاية صحية ممتازة، ومهارات ضرورية لضمان رفاهية جميع المواطنين؛
- ✓ تتمثل التحديات التي تواجه نجاح التنويع في:

- **الثقافة السعودية:** تحدي الثقافة السعودية للدولة الريعية وأخلاقيات عمل الشباب في تنفيذ مثل هذه السياسات؛
- **الإعانات:** يجب تخفيض الدعم الحكومي من أجل تشجيع الابتكار؛
- **الرقابة الحكومية:** لن ينجح تطبيق سياسات التنويع إذا لم تكن عائلة آل سعود الحاكمة على استعداد لتقليص سيطرة الحكومة.

- ✓ تشيد وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية على نطاق واسع بالاقتصاد السعودي في رؤيتها لعام 2025؛
- ✓ يجب على المملكة العربية السعودية الشروع في التغيير من الداخل لإنتاج تنمية اقتصادية تعود بالفائدة على الأجيال القادمة؛
- ✓ رغم كل التحديات والتحديثات لا يجب أن يتم تجاهل أنه يجب الحفاظ على القيم الإسلامية والتراث الحضاري للمملكة.

2. **دراسة ماردين محسوم فرج بعنوان: قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016).**

❖ **الهدف من الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل التنويع الاقتصادي خلال السنوات (2004- 2016) والتعرف على مدى تطور وتنويع القاعدة الانتاجية وتحليل هيكل الانتاج الحقيقي والتجارة الخارجية من أجل عرض واقع التنويع الاقتصادي في العراق خلال الفترة المذكورة وباستعمال معامل هيرفندال-هيرشمان.

❖ **إشكالية الدراسة**

ما هي درجة الاعتماد الاقتصادي العراقي على الموارد الطبيعية متمثلة بالنفط كمصدر رئيسي للتمويل في عملية التنمية الاقتصادية؟ وما هي حدود و مستوى التنويع الاقتصادي في الأنشطة الحقيقية والتجارة الخارجية للعراق؟

❖ **النتائج**

- إن سياسة التنويع الاقتصادي هي أحد وسائل تحقيق التنمية وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديا كبيرا للاقتصاد العراقي حاضرا ومستقبلا، نتيجة للإعتماد الكبير على النفط، وأن استمرار استخراج النفط الخام يتبوأ المقام الأول في توليد الناتج المحلي الإجمالي؛
- إن حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة اتخذ مسارا تصاعديا إلا أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يتغير بشكل كبير خلال الفترة

(2016-2004) وبالرغم من انخفاض مساهمة قطاع التعدين والمقالع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يزال مهيمنا على باقي القطاعات الأخرى.

- قيمة معامل هيرفندال لتنويع الصادرات التي انخفضت قيمته من (0.99) 2004 إلى (0.98) 2016 يدل على أن النمو في الصادرات العراقية لا يعكس سوى وهمٍ اقتصادي ناجمٍ عن الارتفاعات في أسعار النفط؛
- نسبة معامل هيرفندال للاستيراد تتناقصت قيمتها من (0.25) 2004 إلى (0.20) 2016 وفي الفترة (2016-2012) لم يحدث تغيير يذكر في الاستيرادات العراقية ولعل سبب في ذلك الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي متمثلة في الأزمة السياسية في العراق.

المطلب الثالث: الدراسات الدولية

1. **ديباك سانجرويا ود. جوجندرا كومار(Deepak Sangroya,Dr. Jogendra Kumar Nayak)، بعنوان: " تطوير طاقة الرياح في الهند"، 2015.**

❖ **الهدف من الدراسة**

تهدف الدراسة إلى مناقشة رحلة طاقة الرياح في الهند منذ عام 1985 حتى الآن وسلطت الضوء على مساهمة الحكومة المركزية وحكومات الولايات المختلفة في تطوير هذه الصناعة. حيث توضح أسباب شروع الحكومة في استكشاف مصادر طاقة جديدة ونظيفة وذلك بسبب أن تلبية احتياجات الطاقة المتزايدة من خلال المصادر التقليدية مثل الفحم والغاز وما إلى ذلك يخلق مشاكل بيئية. لذا فقد حظي تطوير وتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية باهتمام كبير في الهند.

❖ **إشكالية الدراسة**

لماذا قامت الهند بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي؟ وما هو سبب تكريسها كل الجهود من أجل استغلال طاقة الرياح بدل التركيز على المصادر الأخرى؟

❖ **نتائج الدراسة**

خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج تتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ حتى أواخر الثمانينيات تم توليد الطاقة بشكل كبير من خلال حرق الفحم والنفط الهيدروكربوني والغاز الطبيعي مما أدى إلى انبعاثات ضخمة للكربون. ومن ثم، أصبحت الأزمة البيئية مصدر قلق بالغ الأهمية للعالم اليوم؛

- ✓ يولد اقتصاد الطاقة الجديد هذا الطاقة من الرياح والشمس ومن خلال الحرارة داخل الأرض نفسها. الطاقة الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري تضر بالبيئة وتتسبب في تغير المناخ؛
- ✓ الطاقة المعتمدة على المصادر المتجددة بشكل عام وطاقة الرياح بشكل خاص، لا تؤثر سلباً على البيئة، كما تفعل مصادر الطاقة التقليدية؛
- ✓ تحتل الهند المركز الخامس في العالم في تركيب طاقة الرياح، بعد الصين والولايات المتحدة وألمانيا وإسبانيا، نظرًا للظروف الجغرافية للهند التي تتوفر على الكثير من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة المائية والمد والجزر؛
- ✓ أدى برنامج طاقة الرياح الهندي الذي بدأ في النصف الثاني من الثمانينيات إلى زيادة تركيب طاقة الرياح بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية؛
- ✓ سياسات طاقة الرياح الصادرة عن الحكومة الهندية صديقة للغاية للمستثمرين وتقدم تعريفة وتنظيمات جذابة توفر نموًا صحيًا لهذا القطاع؛
- ✓ يتمثل هدف MNRE في زيادة مساهمة جميع مصادر الطاقة المتجددة المتصلة بالشبكة في مزيج الطاقة في الهند؛
- ✓ اعتبارًا من ماي 2014، أصبحت الهند تمتلك 31،833 ميجاوات من الطاقة المتجددة المركبة، منها 21،268.23 ميجاوات من طاقة الرياح؛
- ✓ بسبب التحرير والتغيير في نمط حياة المستهلك، زاد الطلب على الطاقة؛
- ✓ يظهر مخطط نمو القدرة المركبة لطاقة الرياح أن المستثمرين يشاركون بشكل إيجابي في برنامج طاقة الرياح الهندي؛
- ✓ تؤثر طاقة الرياح بشكل إيجابي على اقتصاد الدولة من خلال توفير ثلاثة أضعاف العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ✓ يمكن تحسين مكانة الهند العالمية في مجال طاقة الرياح بسبب ما تتوفر عليه الطبيعة من موارد وفيرة من طاقة الرياح؛
- ✓ يجب على الحكومة الهندية إدخال تغييرات ثورية في برنامج طاقة الرياح الخاص بها للتنافس مع الصين في المنتدى الدولي وأن تصبح رائدة عالميًا في طاقة الرياح، حيث تشمل هذه التغييرات بدء تركيب طاقة الرياح البحرية، وإعادة تشغيل التوربينات القديمة مع توربينات الرياح الجديدة ذات السعة العالية، وزيادة ميزانية البحث والتطوير في تكنولوجيا طاقة الرياح وتعزيز النظام التنظيمي والتعريفات لجلب طاقة الرياح إلى نظام الطاقة الوطني.

2. **دراسة خويلدات صالح، طريش معمربعنوان "قوة تنويع محفظة الاستثماربدون نفط، التجربة النرويجية، قراءة الخطط التنموية، النظرة الاستشرافية 2020، مارس 2017.**

❖ **الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أهم خطط التنمية الماليزية كما تحاول إعطاء النظرة المستقبلية خارج صناعة المحروقات لرؤية 2020.

❖ **إشكالية الدراسة:**

كيف استطاعت ماليزيا كدولة فتية من خلال استراتيجياتها تحقيق نموٍ اقتصاديٍ حولها من دولة آسيوية زراعية مستهلكة إلى نموذج عالمي ناجح.

❖ **نتائج الدراسة:**

- لعنة الموارد: النرويج منذ 1970 استطاعت من خلال الخطة الأولى بناء اقتصاد متنوع يقوم على تصدير القصدير والمطاط وزيت النخيل فضلا عن النفط.
- التنويع: عملت الحكومة النرويجية من خلال خططها على التنويع في استراتيجياتها والتوجه مثلا من الدولة الزراعية إلى دولة صناعية وأيضا التحول من استراتيجية إحلال الصادرات إلى استراتيجية دعم الواردات المحلية، فضلا عن تحولها من تصدير المطاط والقصدير وزيت النخيل إلى الصناعات التحويلية وانتاج التكنولوجيا.
- سياسات التصنيع والاستثمار الأجنبي المباشر: تعتبر السياسات التضييعية عاملا مهما لتحقيق التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن نمو صادرات المنتجات المحلية يحتاج إلى دعم من خلال الإعفاءات الضريبية وإقامة المناطق الصناعية، ومناطق التجارة الحرة، كما ترى الحكومة الماليزية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بمعدلات كبيرة في القطاع الصناعي والصادرات المحلية.
- الدستور الاتحادي والحوكمة: يتيح الدستور الاتحادي نطاق قوي لحوكمة سياسة النفط والمصادر الطبيعية والقطاعات الاقتصادية الأخرى وتركز الخطط الماليزية للتنمية على أن المصالح الاقليمية المطالبة بحصص واسعة من المداخيل والمصادر يجب أن تدار بشكل أكثر كفاءة تمكن من تعظيم الاستثمارات، ويمكن لضعف الدولة أن يبرد ايراداتها.
- تتمتع شركة النفط الماليزية باستقلال كبير وقدرة وإمكانيات وقد ساعد ذلك في إدارة الايرادات المتحصل عليها من النفط ومراقبتها واستخدام مصادرها المالية في قطاعات أخرى وتحقيق أهداف التخلي عن التبعية النفطية.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

المطلب الرابع: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

بعد عرض بعض الدراسات المحلية والعربية والدولية المرتبطة بالموضوع سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مقارنة بابراز اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1- مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات المحلية :

يمكن تقديم هذه المقارنة من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(01-08): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية

	الدراسات المحلية		الدراسة الحالية
	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	التنويع الاقتصادي والحد من الصدمات النفطية	امكانيات الطاقة الشمسية	القطاع الزراعي والتحرر من التبعية النفطية
عينة الدراسة	الجزائر	غرداية -الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2016-1970	2010-1991	2020-2000
طريقة المعالجة	تحليلية	تحليل بيانات باستخدام تحليل التردد التراكمي	تحليلة
الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية التنويع الاقتصادي في ظل توالي الصدمات النفطية	تهدف الى تقييم وتحليل امكانات الطاقة الشمسية في منطقة جنوب الجزائر	هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التبعية النفطية وتقديم القطاع الزراعي كاحد البدائل المتاحة للتخلص منها باقتراح مشروع زراعة نبتة الجاتروفا كمصدر طاقوي بديل
النتيجة المتوصل اليها	التنويع الاقتصادي في الجزائر لايزال بحاجة الى جهود اكبر ونجاحه يبقى رهين دور الدولة وان تاخذ سياسات التنويع طابع الديمومة والاستمرارية	تم التوصل الى ان الموقع قيد الدراسة يمكنه استخدام الطاقة الشمسية كحل واعد للطاقة التقليدية	بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للتحرر من التبعية النفطية الا انها بقيت تشهد احادية الاقتصاد خاصة في ظل امكانات القطاع الزراعي المتعددة والمتجددة كالقدرة على احتضان مشروع زراعة نبتة الجاتروفا مصدر الوقود الحيوي

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

2- مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات العربية

يمكن اجراء هذه المقارنة كما هو موضح في الجدول الموالي

الجدول رقم (01-09): مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات العربية

	الدراسات العربية		الدراسة الحالية
	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	التنويع الاقتصادي	التنويع الاقتصادي	القطاع الزراعي والتحرر من التبعية النفطية
عينة الدراسة	المملكة العربية السعودية	العراق	الجزائر
فترة الدراسة	استشرافية 2030	2016-2004	2020-2000
طريقة المعالجة	تحليلية	تحليل البيانات باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان	تحليلة
الهدف من الدراسة	تهدف الى ابراز التحديات التي تقف دون تحقيق رؤية 2030لاستغلال الموارد في عملية التنويع الاقتصادي ومدى قدرة الحكومة في التعامل معها	تهدف الى قياس وتحليل التنويع خلال فترة الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التبعية النفطية وتقديم القطاع الزراعي كاحد البدائل المتاحة للتخلص منها باقتراح مشروع زراعة نبتة الجاتروفا كمصدر طاقوي بديل
النتيجة المتوصل اليها	حسب نهج الحكومة في الاقتصاد السعودي في عام 2025 سيصبح الاقتصاد السعودي اكثر تنوعا وازدهارا يقوده القطاع الخاص وذلك بناء على توفر اخلاقيات العمل المعالجو والابتكار والمراقبة	تعاني التجارة الخارجية في العراق من اختلال هيكلي كبير بسيطرة النفط الخام عليها وانخفاض عامل هيرشمافي تلك الفترة لايعكس سوى وهم اقتصادي بالرغم من انه حقق ارتفاع فيما يخص النشاطات الانتاجية	بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للتحرر من التبعية النفطية الا انها بقيت تشهد احادية الاقتصاد خاصة في ظل امكانات القطاع الزراعي المتعددة والمتجددة كالقدرة على احتضان مشروع زراعة نبتة الجاتروفا مصدر الوقود الحيوي

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

3- مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الدولية

جاءت هذه المقارنة على النحو الموضح في الجدول الموالي

الجدول رقم (01-10): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الدولية

	الدراسات الدولية		الدراسة الحالية
	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	تطوير طاقة الرياح	تنويع المحفظة الاستثمارية خارج النفط	القطاع الزراعي والتحرر من التبعية النفطية
عينة الدراسة	الهند	ماليزيا	الجزائر
فترة الدراسة	2013-1985	استشرافية	2020-2000
طريقة المعالجة	تحليلية	تحليلة	تحليلة
الهدف من الدراسة	مناقشة رحلة طاقة الرياح في الهند منذ 1985 وابراز مساهمة الحكومة المركزية وحكومات الولايات المختلفة في تطوير هده الصناعة	تقديم اهم الخطط التنمية الماليزية واعطاء نظرة المستقبلية خارج المحروقات	هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التبعية النفطية وتقديم القطاع الزراعي كاحد البدائل المتاحة للتخلص منها باقتراح مشروع زراعة نبتة الجاتروفا كمصدر طاقوي بديل
النتيجة المتوصل اليها	استطاعت الهند التخلي عن توليد الطاقة من خلال حرق الفحم والنفط والغاز الطبيعي باستعمال طاقة الرياح اين احتلت فيها المرتبة الخامسة عالميا	استطلعت ماليزيا بناء اقتصاد متنوع بعيدا عن النفط قائم على تصدير القصدير المطاط وزيت النخيل	بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للتحرر من التبعية النفطية الا انها بقيت تشهد احادية الاقتصاد خاصة في ظل امكانات القطاع الزراعي المتعددة والمتجددة كالقدرة على احتضان مشروع زراعة نبتة الجاتروفا مصدر الوقود الحيوي

يتضح من خلال المقارنة أنه جاءت الدراسات السابقة المقدمة في قالب واحد أو موجهة لهدف واحد رئيسي وهو دراسة كيفية تحقيق التنويع الاقتصادي والتحرر من التبعية النفطية، باستخدام أحد البدائل المتاحة المساعدة على ذلك، باختلاف هذه البدائل طرق معالجتها في دراستها والحدود المكانية

والزمانية، لتكتمل بذلك الصورة فيما يخص خطوات عمل الدراسة الحالية، والتي ساهمت في تقديم إضافة جديدة تمثلت في طرح القطاع الزراعي كبديل استراتيجي للقطاع النفطي، لكن من خلال اقتراح مشروع نبتة الجاتروفا وهو مشروع حديث الطرح ولم يطبق بعد على أرض الواقع إلا أن التجارب الدولية تشيد بجدواه الاقتصادي.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم تقديمه في هذا الفصل من مباحث شملت المفاهيم النظرية الأساسية للموضوع فإنه يتضح أن الموارد النفطية التي تتمتع بها الجزائر تحولت إلى لعنة، بالرغم من ارتفاع مساهمتها في الواقع الاقتصادي وذلك بسبب سوء استغلالها والتركيز الشديد على مداخيلها، مما أضعف مؤشر التنويع الاقتصادي الذي اقترب من الواحد مؤكدا على أحادية الاقتصاد وتفشي سلبيات التبعية النفطية وضرورة التخلص منها وذلك بتزكية أحد البدائل الاقتصادية على رأسها القطاع الزراعي.

الفصل الثاني

المقاربة التطبيقية للدراسة

الفصل الثاني: المقاربة التطبيقية للدراسة

تمهيد:

بتعدد البدائل المتاحة لتحقيق التنويع الاقتصادي والرفع من مستواه في الجزائر بقي القطاع الرائد في ذلك هو القطاع الزراعي؛ لما يمتلكه من إمكانات تؤهله لذلك بالإضافة إلى أن ترقيته ضمان لاستقرار عدة عوامل أخرى، تكون بذلك داعمة لمستوى النمو والتحرر الاقتصادي خاصة مع بروز منافذ جديدة تمثلت في مصادر الوقود الحيوي وهي نباتات تدعى الذهب الأخضر، على رأسها نبتة الجاتروفا وقصد التعمق فيما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: و اقع القطاع الزراعي في الجز ائر؛

المبحث الثاني: الزراعة كبديل تنموي للنفط؛

المبحث الثالث: مشروع زراعة نبتة الجاتروفا "الذهب الأخضر بديل الذهب الأسود".

الفصل الثاني: المقاربة التطبيقية للدراسة

المبحث الأول: و اقع القطاع الزراعي في الجز ائر

تحديد البدائل المتاحة للتنويع الاقتصادي أشار إلى أن القطاع الزراعي الجزائري يمتلك العديد من الإمكانات التي تؤهله لأن يكون بديل للنفط وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال دراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر في هذا المبحث.

المطلب الأول: فرص وتحديات القطاع الزراعي في الجز ائر

سيتم الوقوف من خلال هذا المطلب على جملة الفرص والتحديات التي يستمتع بها القطاع الزراعي في الجزائر.

1. مقومات قطاع الزراعة في الجز ائر:

يمتلك قطاع الزراعة مقومات وإمكانات تشكل فرص متاحة أمام الجزائر تمكنها من جعل القطاع الزراعي وجهة استثمار وأحد أهم الخيارات من أجل التنويع الاقتصادي هي:

1.1 الموارد الطبيعية:

والمتمثلة في الأراضي الزراعية والموارد المائية

1.1.1 وفرة الأراضي الزراعية:

تشكل الأراضي الزراعية قاعدة أساسية للإنتاج الزراعي حيث تتربع الجزائر على مساحة زراعية واسعة مما يجعلها ثروة استراتيجية يجب استغلالها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة.[1]

حيث تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار أي 20% من المساحة الكلية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة في الجنوب ومع ذلك بقي القطاع يعاني من قلة استثمار الأراضي وضعف الإنتاجية.[2]

2.1.1 الموارد المائية:

تعد من بين الركائز الأساسية الداعمة للقطاع الزراعي غير أن حجم هذه الموارد في الجزائر غير منتظم وغير موزع بالتساوي على كامل التراب الوطني نظرا للارتباط بمقدار تساقط الأمطار من جهة، وشساعة المساحة من جهة ثانية، ويقسم هذا إلى ثلاث مصادر أساسية تتمثل في الموارد المطرية،

---

[1] بوعافية سمير، رضا زهواني، **القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجز ائري خارج قطاع المحروقات -دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006/2005**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة الشهي حملة لخضر، الوادي 2017، ص: 213.

[2] صافية بقاص، محمد الناصر حميدات، **الصناعة، الزراعة كبديل استر اتيجي لإقلاع النمو في الجز ائر –دراسة قياسية للفترة (1985-2017)**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 13، العدد08، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص: 303.

الموارد الجوفية، والموارد السطحية حيث تعتبر هذه الأخيرة الأكثر دعما للزراعة في الجزائر[1]، حيث تقدر هذه الموارد المائية السطحية ب 20 مليار م3، منها 13 م3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال و1مليار م3 من الموارد المائية الجوفية (منها 2م3 بالشمال و5مليار م3 في الجنوب) كما أن 75% من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد.[2]

2.1 موارد بشرية

بلغ متوسط القوى العاملة الزراعية 2.279 مليون نسمة خلال الفترة (2006-2013)، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى، وقدرت الزيادة ب 973 ألف عامل. أما خلال سنتي 2015/2014 فقد بلغت القوى العاملة في القطاع الزراعي 2.505 مليون عامل و4.959 مليون كبديل من اجمالي القوى العاملة خلال نفس السنتين[3] وتبقى نسبة العمالة الفلاحية منخفضة مقارنة مع نسبة العمالة الاجمالية وهذا راجع بالدرجة الأولى لتوجه الفكر المقاولاتي الشبابي إلى قطاع الخدمات والتجارة والبناء والأشغال العمومية،[4] لتشهد بذلك العمالة الزراعية ارتفاعا طفيفا سنة 2017 حيث بلغت نسبة 23.01% عوض نسبة 23.46% التي عرفتها في 2016.[5]

3.1 موارد رأسمالية:

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثورة الحيوانية والنباتية "الأشجار المزروعة المكننو والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني حيث يلاحظ ان متوسط رأس المال الزراعي يبلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت قيم رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار خلال عامين 1980 و2009 على التوالي، وقدرت الزيادة ب4.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوية تقدر ب76 مليار دولار.[6]

---

[1] Bezzazi samiya , **the vole of agriculturel development in supporting economic development in algeria between reality and the need for reform** journal of economic and entrepreneurship JEGE, vol 4, N02, university of guelma, 2021, p: 73.

[2] مصطفى مراد، **واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (فرص تحديات)** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، جامعة زيان عاشور – الجلفة -، جافني 2019، ص: 152.

[3] بوعافية سمير، رضا زهواني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 125.

[4] نجود حمدي، عز الدين حملة، **الفلاحة اقتصاد بديل ورهان استراتيجي للتحرر من التبعية النفطية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف -مسيلة-، البويرة، 2020، ص: 86.

[5] بشطة بلال، بورمانة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

[6] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 38، القسم الأول البيانات العامة

2. تحديات القطاع الزراعي الجزائري:

هناك جملة من العوائق والمشاكل التي تقف أمام فعالية هذا القطاع، وتشكل في مجملها تحديات عليها مواجهتها وإيجاد الحلول لها والمتمثلة في:

1.2 مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

وهي كالآتي[1]:

- ✓ التقليص العمدي من طرف الإنسان، ويشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية حيث أدت هذه العمليات إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية؛
- ✓ فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة وذلك بسبب انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيزات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية؛
- ✓ التصحر الذي يعد من أخطر الظواهر الطبيعية على القطاع الزراعي؛
- ✓ انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح نتيجة ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض مما يخلف تراكم الأملاح التي تؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

2.2 مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية التي تعرف انخفاضا في الجزائر بسبب اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة تقليدية وهو ما يبرز أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع من هذه الجهة وتتمثل هذه المشاكل في[2]:

- ✓ يستخدم الإنتاج الزراعي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية فضلا عن أنه يستخدمها استخداما سيئا؛
- ✓ مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي، حيث يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، والذي يشهد ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي وأحيانا انعدامها، بالإضافة إلى غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي، فضلا عن تدني مستوى البحث الزراعي.

---

[1] قطاف عبد القادر واخرون، **الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة و اثره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-**، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر-، سبتمبر 2020، ص: 206.

[2] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص ص: 270-284.

3.2 مشاكل ومعوقات بشرية

يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ✓ نقص العمالة الزراعية المدربة على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان، إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب؛
- ✓ ضعف البرامج التدريبية بحيث لا توفر في غالب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛
- ✓ انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والذي يعرقل التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات؛
- ✓ عزوف الشباب على العمل في الفلاحة.[2]

4.2 مشاكل متعلقة بالتمويل البنكي

هناك عدة مشاكل متعلقة بالتمويل البنكي نذكر منها[3]:

- ✓ القضية العقارية وما ينجر عنها من عقبات، ذلك أن الكثير من الفلاحين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم وبالتالي فإن البنك لا يستطيع تقديم تمويلات أمام هذا المشكل نظرا لمخاطره الكبيرة؛
- ✓ عدم استقرار ملاك الأراضي، الوضع الذي يشكل عائقا أمام البنك لاسترجاع أمواله؛
- ✓ مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة حيث أن الفلاح المستفيد لا يحترم الآجال المحددة لتسير القروض بسب المخاطر التي تعرض لها النشاط الفلاحي.

5.2 مشاكل ومعوقات أخرى

بالإضافة إلى ذلك هناك مشاكل أخرى يعاني منها القطاع والمتمثلة في[4]:

- ✓ عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة؛
- ✓ تلف المنتجات الزراعية بسبب ظروف التخزين السيئة مما يحول دون وصولها للأسواق في حالات كثيرة؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي؛

---

[1] قطاف عبد القادر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 207-208.

[2] مصطفى مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 158.

[3] قطاف عبد القادر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 208.

[4] مصطفى مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 158.

✓ ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعينة بالاستصلاح؛

✓ مشاكل الحصول على العقار الفلاحي أمام المستثمرين، متمثلة في طول المدى والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد وفي حال الحصول عليه يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية؛

✓ محدودية التوسع في الإنتاج الحيواني نظرا لقلة المراعي وفقرها وإهمالها؛

✓ غياب التكامل الزراعي الصناعي حيث يعتبر التصنيع الزراعي مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات خاصة وأن العديد من المحاصيل تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك.[1]

3. الحلول الممكنة للنهوض بالقطاع الزراعي

التحدي الأساسي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري حاليا هو القدرة على تجاوز المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، والوقوف على مقوماته واستغلالها بناء على وضع استراتيجيات تنموية تشكل حلولا لجملة المشاكل التي يعاني منها، وبالتالي الوصول إلى تحقيق التنمية الزراعية وذلك من خلال[2]:

✓ تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات استراتيجية؛

✓ توفير التمويل الفلاحي الضروري وفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض الموجهة للفلاحة، بالشكل الكافي وفق الوقت المناسب؛

✓ حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين وهو ما يساهم لامحالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي وتشجيع الشباب خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية على العمل في النشاط الفلاحي، والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي؛

✓ وضع سياسة دعم كافية للبحث والإرشاد الفلاحي بمناطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، يساهم في توعية وارشاد الفلاحين؛

✓ وضع سياسة استراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي؛

✓ ضرورة خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضعية وعوامل اقتصادية عقلانية بعيدة عن الإجراءات البيروقراطية؛

---

[1] فوزية غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 292.

[2] عاتي يمينة، **الفلاحة بديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل تراجع عائدات النفط**، مجلة أبحاث اقتصادية دولية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص:253.

✓ تعزيز الإصلاحات والحلول السابقة ودعمها بإصلاحات وتدابير مستقبلية تساهم في ترقية صادرات المنتجات الزراعية؛[1]

✓ وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية وأثارها السلبية مثل الحفاظ على الثروة المائية المتأتية من الأمطار؛

✓ استخدام التقنيات الزراعية الحديثة التي تشم الهندسة* الوراثية لتحسين الإنتاج وخفض التكاليف وتطور نوعية المنتجات الزراعية؛

✓ تجاوز ثقافة الإنتاج لتغطية الاستهلاك فقط، بل أيضا توفير المنتجات الزراعية كمادة أولية للصناعات الغذائية؛

✓ استصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي لزيادة الإنتاجية الزراعية للوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وسد الفجوة الغذائية؛

✓ استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الجزائرية والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية، والمتمثلة في وفرة الموارد والمواد الأولية بالإضافة إلى مزايا بعض المنتجات المطلوبة دوليا مثل التمور.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية الجزائرية وأسباب تغيرها

تشكل السياسة الزراعية جملة من الإجراءات والتشريعات التي تجسدها السلطات العامة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة وذلك بهدف تنفيذ الخطط التنموية الزراعية المزعم تنفيذها، حيث تأتي هذه السياسات كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الزراعي كما أنها تخضع للمراجعة والتحديث عبر المراحل الزمنية والفترات التنموية المتتالية، وتتثمل السياسات التي شهدها القطاع الزراعي في الجزائر فيما يلي:

1. سياسة التسيير الزراعي

أين تم إصدار مرسوم 22 مارس 1963 الذي ارسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90 والذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في انتاج المحاصيل التصديرية "الخمور، الحمضيات" وبدرجة أقل الحبوب، ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963

[1] نجري بسمة، **ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، جامعة زيان عاشور – الجلفة-، جوان 2018، ص ص: 113-115.

* الهندسة الوراثية هي تلاعب انساني مباشر بالمادة الوراثية للكائن الحي بطريقة لا تحدث في ظروف طبيعية.

بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، ومن خلال ذلك أضحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2632.000 هكتار ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا، كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليس ملكيتها[1] برغم من اعتبار سياسة التسيير الذاتي الأكثر فاعلية في تسيير القطاع الزراعي وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، إلا أنها عرفت مجموعة من المشاكل جراء تطبيقها والمتمثلة في[2]:

- ✓ مشكلة التسويق وعدم وضوح السياسة التسويقية مما أدى إلى إتلاف نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي؛
- ✓ مشكلة الأسعار التي كانت وفق السياسة البيروقراطية والتي تفرض على المزارع مما جعله ينقص من محصوله تفاديا لارتفاع التكاليف؛
- ✓ مشكلة التمويل والتموين، حيث غالبا ما كانت تصل متأخرة لعملية التموين من مدخلات الإنتاج؛
- ✓ نقص التخطيط وعدم وجود تخطيط شامل للنهوض بالقطاع الفلاحي؛
- ✓ قلة الهياكل القاعدية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

إن الأهداف المرجوة من خلال تطبيق سياسة التسيير الذاتي لم تصل إلى المبتغى المنشود ولم تتمكن بذلك من تقليص الهوّة بين الطلب والعرض، ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الانتاج، ولا في تحديث القطاع الزراعي؛ بل أدى هذا التوزيع للأراضي إلى عدم القدرة على التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين والتقنيين ولهذا اتضح أن تطوير القطاع لن يتم إلا بإيجاد سياسة زراعية شاملة تقوم بتغيير جذري لهيكل القطاع الزراعي.[3]

---

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و اثرها على الناتج الزراعي- دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2005)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02،جامعة زيان عاشور –الجلفة-، 2018، ص: 100.

[2] سمير حماشي، **اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة القطاع الزراعي 1990-2010**، مذكرة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص ص: 56-58.

[3] جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

الفصل الثاني: المقاربة التطبيقية للدراسة

2. الثورة الزراعية

صدر قانون الثورة الزراعية سنة 1971 وفق برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964 والذي يرمي إلى خلق مجموعة من التعاونيات، وذلك بهدف إزالة العراقيل وتحقيق سياسة فلاحية وبعث تنمية ريفية من خلال إعادة هيكلة الأراضي الزراعية وتوفير شروط استغلال الأراضي.[1]

حملت المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، وهذا جراء الوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا.[2]

لذا فإن سياسة الثورة الزراعية استهدفت تحقيق مجموعة من النقاط والمتمثلة في:[3]

- ✓ القضاء على التباين المجحف في توزيع الأراضي الزراعية؛
- ✓ تطوير الزراعة بإدخال أساليب حديثة وعصرية؛
- ✓ إحداث هياكل لمساعدة القطاع الفلاحي كإنشاء بنوك فلاحية متخصصة لتمويل المشروعات وهيئات خاصة بالتسويق؛
- ✓ توسيع السوق المحلية؛
- ✓ تطوير شامل وتخطيط كل الأعمال الفلاحية.

محددة بذلك ثلاث طرق لاستغلال الأرض والتي تمثلت في:

- ✓ التسيير الذاتي يستمر كهيكل تسيير متطور ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد وعلى مستوى تقني ملائم؛
- ✓ التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديموقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون في خدمة الأرض؛
- ✓ الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.

---

[1] طالبي بدرالدين، لعساس اسية، واقع القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة معارف، العدد 23، جامعة اكلي محند اولحاج –البويرة-، ديسمبر 2017، ص: 50.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 100-101.

[3] سمير حماشي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

لقد كان القاسم المشترك بين سياسة التسيير الذاتي وميثاق الثورة الزراعية هو تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته وتطوير إنتاجه إلا أن النتائج المرجوة من الثورة الزراعية لم ترقى إلى مستوى طموحات البلاد ويعود سبب ذلك إلى عدم مراعاة واقع الظروف آنذاك خاصة الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم يتسم بالصرامة اللاّزمة مما خلق الكثير من السلبيات مثل الإهمال واللامبالاة والاختلاس والرشوة، وبالتالي فشل التعاونيات الإنتاجية وأصبح من الضروري التفكير في طريقة أخرى جديدة من أجل إصلاح القطاع، تمثلت فيما يعرف بإعادة هيكلة القطاع.[1]

3. إعادة هيكلة القطاع الزراعي

نتيجة الأوضاع التي خلفتها السياسات السابقة قامت السلطات بتطبيق مفهوم المراجعة أو التقييم حيث تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17، وكذلك إعادة هيكلة* القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير.[2]

هدفت إعادة هيكلة القطاع الزراعي إلى[3]:

- ✓ تطهير المزارع المسيرة ذاتيا، والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين واستغلال تسييرها؛
- ✓ تحديد مساحة الأراضي بدقة؛
- ✓ إحداث مزارع جديدة؛
- ✓ التدرج نحو الاستغلال.

لقد أخذت المزارع التي أعيد هيكلتها أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي، ومنها ما كان محل استفادة فردية، ومن الملاحظ أن عملية إعادة الهيكلة ركزت بالخصوص على القطاع المسير ذاتيا دون غيره، إذ أن مجموع 1278452 هكتار من الأراضي التابعة لقطاع الثورة الزراعية لم يمس سوى 353.666 هكتار من الأراضي المخصصة للصندوق الوطني للثورة الزراعية وبقيت حوالي 91 مزرعة دون خضوعها لعملية إعادة هيكلة فلم تخضع بذلك تعاونيات المجاهدين لعملية إعادة الهيكلة، وهذا ما يتناقض مع النصوص والقوانين التي تحث على إعادة الهيكلة ومع حلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي

---

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 101

*هي أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 101-102.

[3] سمير حماشي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

عرفته أسعار النفط، مما أثر سلبا على التمويل الفلاحي وكذا التنمية الاقتصادية، أضحى من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فتجسد ذلك من خلال قانون (87-19) الصادر في 1987/12/08 المتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، وذلك بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، لتتخلص الدولة لذلك من عبء القطاع العام، إذ تنازلت عن جميع حقوقها العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها، بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية وبتطبيق هذا القانون أصبحت الدولة متحكمة في عقارها الفلاحي بشكل أفضل وظهرت بوادر خوصصة القطاع الفلاحي حيث أصبح دور الدولة منحصرا في التوجيه العام للأنشطة الزراعية وتحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية وكذا التحفيز على التنمية ولامركزية هياكل الدعم والاسناد للإنتاج الزراعي.[1]

4. السياسة الزراعية خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999)

بالرغم من تسجيل قطاع الزراعة في الجزائر لبعض النتائج الإيجابية بعد جملة الإجراءات التي عرفتها هذه التحولات إلا أن النتائج السلبية التي تمخضت عن هذه التحولات طغت على الجانب الإيجابي، ومع ضرورة التماشي والتحولات الاقتصادية الجدية في الجزائر، عرفت السياسة الزراعية عدة تحولات ناتجة عن صدور قوانين ومراسيم يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية[2]:

1.4 قانون التوجيه العقاري 1990

تم طرح القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن استبدال حق الانتفاع الدائم المسموح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء لأسباب عديدة، كما يهدف هذا القانون إلى ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية، ويتم تنفيذ هذا الإجراء عن طريق الهيئة الحكومية المكلّفة بذلك في حالة عدم استغلال الأرض واستثمارها لمدة سنتين متتاليتين بحيث يشعر وينذر المستثمر باستغلالها.

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 102-103.

[2] حاوشين ابتسام، **السياسات الزراعية في الجزائروما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 06، جامعة البليدة2، ص ص: 106-108.

2.4 صدور الامر رقم 26/95 المؤرخ سنة 1995

إن نتائج قانون التوجيه العقاري لم تكن ذات أهمية بالغة، كونه متمم للإجراءات التي جاء بها قانون 19/87 نظرا للمشاكل الكبيرة التي ظهرت عقب تطبيق هذا القانون، وبالتالي لم يحل كل النزاعات بصفة نهائية ولهذا الغرض وقصد إزالة التناقضات وسد النقائص أصدرت الدولة الأمر رقم 26/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 وأهم ما نص عليه وجاء به من تغيرات على الساحة العقارية الفلاحية، تمثل في إرجاع الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت رقابة الدولة والأراضي التي كانت موضوع هبة.

3.4 صدور المرسوم التنفيذي رقم 483/97 بتاريخ 15 ديسمبر 1997

والذي بمقتضاه أصبحت من صلاحية الدولة اختيار الأراضي الصالحة للزراعة بعد موافقة وزارة الفلاحة على التمويل كما يتم استصلاحها فرديا من خلال مساحات تتراوح بين 2 الى 4 هكتار حسب ظروف كل ولاية مع بقاء الملكية للدولة ودفع كراء سنوي على شكل إتاوة من طرف المستصلح.

حيث هدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال الموارد الطبيعية، خاصة الشباب المؤهلين وذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية لإشراكهم في عملية التنمية المحلية.

5. أسباب تعثر السياسات الزراعية

بالرغم من الجهود المبذولة في إطار وضع سياسة زراعية قادرة على محاكاة الأهداف المنشودة على مستوى القطاع الزراعي والتي تجسد عبر مختلف السياسات المتعاقبة إلا أنها باءت بالفشل ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يُذكر منها:[1]

- ✓ عدم واقعية السياسات الزراعية الموضوعة؛
- ✓ كثرة المخصصات المالية في بعض الأحيان دون جدوى من مردوديتها الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط؛
- ✓ عدم الجدية في وضع السياسات الزراعية؛
- ✓ غياب مبدأ الاستمرارية والتواصل في كل حكومة أو بالأحرى كل وزارة تأتي لتمحو عمل الوزارة التي قبلها، وبالتالي زيادة الأعباء والتكاليف دون جدوى؛
- ✓ البيروقراطية المنتشرة في كل الدوائر؛

[1] حميدة رابح، ساري نصر الدين، **نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية الامن الغذائي المستدام بالجزائر**، مجلة افاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة العربي التبسي – تبسة- 01، 2018، ص: 75.

- ✓ إشكالية التمويل الفلاحي الذي يعاني منه الكثير من الفلاحين؛
- ✓ الإشكالية التشريعية والقانونية المتعلقة بالقطاع التي غالبا ما تعرقل الفلاحين وتقف كحاجز أمامهم؛
- ✓ غياب الثقافة الزراعية لدى العاملين بالقطاع الزراعي.

المطلب الثالث: برامج اصلاح القطاع الزراعي [2000-2019]

استكمالا للجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار تجسيد واقع زراعي محكم التسيير وذو انتاجية مرتفعة، ووقوفا على استغلال المقومات المتاحة ووضع حل للمشكلات التي تبرزها كل مرحله تحت السياسات الزراعية المطبقة لجملة من البرامج الإصلاحية شملت الفترة 2000-2019 والمتمثلة في:

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PANDA

أخذ هذا المخطط شكل برامج متخصصة ومكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع[1]، وإلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، وذلك قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[2]

1.1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هدف برنامج التنمية الفلاحية الوطني إلى تحقيق العناصر الاستراتيجية التالية:[3]

- ✓ استعمال أحسن الامكانيات الطبيعية وتثمينها بالإضافة إلى الوسائل الأخرى والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة؛
- ✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي؛

[1] عامر منصور احمد، **سياسة الإصلاحات الزراعية وتطورحجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة (1990-2016)**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2016/2015، ص: 78.

[2] محمد بوهلال، الطيب الوافي، **دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2000-2017**، مجلة اباحث، المجلد 19، العدد 01، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 440.

[3] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلم التجارية، جامعة الجزائر -3-، 2016/2015، ص ص: 135-136.

- ✓ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف، وذلك بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي ونشطات أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- ✓ ضبط برنامج انتاجي بالأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- ✓ العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية؛
- ✓ ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتنميتها؛
- ✓ توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتيازات وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقة؛
- ✓ توفير الشروط اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكبر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

2.1 طرق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لتنفيذ هذا المخطط وتجسيد أهدافه على أرض الواقع تم اعتماد مجموعة من البرامج بالإضافة إلى تحديد آلية تمويلية متمثلة في:

1.2.1 آليات تمويلية

وهي كالتالي [1]:

- ✓ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- ✓ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- ✓ القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛
- ✓ الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

2.2.1 برامجه

تمحورت هذه البرامج حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع والتي تمثلت في[2]:

[1] Bezzazi samiya, **idem**, p : 78.

[2] غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 136-138.

1.2.2.1 دعم تكييف أنظمة الإنتاج

حيث يقدم هذا البرنامج دعم خاص ومباشر حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة آنية مع الأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

2.2.2.1 دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع

حيث خطط لذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية للعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية للحفاظ على الموارد الوراثية وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير وكذا توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج.

3.2.2.1 دعم واستغلال الأراضي عن طريق الامتياز

يهدف إلى زيادة المساحات الفلاحية الصالحة للزارعة عن طريق منح الامتياز وذلك عبر منح قطع أراضي للاستصلاح بالمناطق الصحراوية السهبية والجبلية.

4.2.2.1 دعم البرنامج الوطني للتشجير

الذي هدف إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي وذلك من خلال غرس الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية التربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحيين.

5.2.2.1 دعم استصلاح الاراضي بالجنوب

وذلك بهدف دمج المناطق الصحراوية ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ مع فتح المجال أمام الاستثمارات الوطنية والأجنبية فيما يخص الاستصلاحات الكبرى.

2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PANDAR

جاء هذا البرنامج كتوسيع للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وذلك في سنة 2002 ليشمل التنمية الريفية أيضا من خلال تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية أيضا، ودعم سكان الأرياف لتحسين وضعيتهم المعيشية نظرا لما تعانيه هذه المناطق من فقر، حيث تضم حوالي نصف فقراء

الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجيتهم إلى جانب تدهور حالة النشاط الفلاحي عن حاجياتهم، إضافة إلى تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة القطاع الفلاحي.[1]

يتم تمويل هذا البرنامج ضمن البرامج المرفقة للتنمية الاقتصادية الشاملة أي برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

3. والبرنامج التكميلي لدعم النمو **pscf** (2008-2009) حيث خصص له مبلغ مالي بمقدار 300 مليار دينار بمتوسط سنوي يعادل 60 مليار دينار من الميزانية الموجهة للبرنامج التكميلي لدعم النمو.[2]

3.1 أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

جاء هذا المخطط لتنفيذ جملة من الأهداف تمثلت أساسا في[3]:

- ✓ دعم وتثمين المنتجات الوطنية، وتوسيع المساحة الزراعية المستغلة؛
- ✓ المساهمة في خلق مناصب شغل دائمة؛
- ✓ دعم النمو في القطاع في فروعه الأولى أي الإنتاجية وفروعه النهائية أي التصنيع الزراعي والغذائي؛
- ✓ تطوير الأنشطة الزراعية وخلق مستثمرات زراعية جديدة؛
- ✓ محاربة التصحر وتطوير الرعي والزراعة في السهوب والمناطق شبه الجافة؛
- ✓ حماية السدود من التوحل عن طريق التشجير ومكافحة الانجراف عن الأحواض المائية في مدخل السدود؛
- ✓ تقوية القدرات المؤسساتية لتأطير القطاع وضع آليات فعالية لتتبع وتقييم البرامج.

2.2 تقييم البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية

من بين الأهداف التي كان يصبو إليها المخطط علاوة على ضمان الأمن الغذائي، تحسين الإنتاج الفلاحي وأجور الفلاحين، إنشاء مناصب شغل، استصلاح الأراضي وعصرنة المستثمرات الفلاحية وهي تمثل أهم مؤشرات تقييم التمويل الزراعي على أداء المخطط حيث:[4]

---

[1] بوزيان فتيحة، شباكي حفيظ مليكة، **تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة زيان عاشور – الجلفة -، جوان 2018، ص: 121.

[2] الماحي ثورية، اوزال عبد القادر، **انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف-، 2020، ص: 233.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص: 234.

[4] بوزيان فتيحة، شبابكي حفيظ مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 122.

- ازدادت المساحة الصالحة للزراعة إذ تم استصلاح 478379 هكتار وفي مجال تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيعها بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار وزراعة الكروم بـ 49000 هكتار.
- في مجال السقي بتقنيات التقطير، قدرت المساحة المسقية بـ 108700 هكتار وهي تمثل 15% من المساحة المسقية المعنية.
- في مجال التشغيل تم إنشاء 822187 منصب شغل غير ان حوالي 45% من العمال هم دائمين.

إن النتائج المشجعة التي حققها هذا البرنامج عرقلتها ضعف الموارد المائية وضعف مستوى التأطير التقني للمستثمرات الفلاحية، أين يمكن تكثيف الجهود المبذولة بتحويلها نحو إعطاء الأولوية لتكوين وإرشاد الفلاحين باعتباره عاملا أساسيا في رفع مستوى المردودية الفلاحية.

3.برنامج التجديد الفلاحي والريفي

جاء هذا البرنامج بموجب قانون التوجيه العقاري الصادر في 2008/08/3 وجاء به غلاف مالي يعادل 1380209 مليار دينار من الميزانية المخصصة للبرنامج الحماسي (2010-2014) والمقدرة بـ13290.628 مليار دينار أي بنسبة 10.38%[1].

1.3 ركائزبرنامج التجديد الفلاحي والريفي

ترتكز سياسة التجديد الريفي والفلاحي على ثلاث محاور تتمثل في:

1.1.3 التجديد الفلاحي

يرتكز على البعد الاقتصادي للقطاع الزراعي ومردوديته لضمان الأمن الغذائي المستدام من خلال عصرنة النشاط الزراعي باستخدام الوسائل الحديثة والمتطورة في الإنتاج، بالإضافة إلى إسهام جميع الفاعلين في هذا القطاع ولإنجاح هذا البرنامج تم وضع مجموعة من القواعد المتمثلة في استحداث مجموعة من البرامج، كتطبيق البرامج التي تهدف إلي التكثيف والتجديد من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، تطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب الاصطناعي والتي تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه، تطبيق نظام الضبط الذي يهدف إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وحماية مداخيل المزارعين وهذا يقتضي تعزيز الأدوات الضرورية

[1] الماحي نورية، اوزال عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 234.

للضبط، كأماكن التخزين وانشاء بيئة آجلة لممارسة النشاط الزراعي من خلال إطلاق قروض دون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الزراعية.[1]

2.1.3 التجديد الريفي

يهدف إلى تحقيق تنمية متجانسة متوازية عن طريق برامج تستند على:[2]

- ✓ نظام المعلومات برامج دعم التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛
- ✓ النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، حيث يتيح هذا النظام رؤية واضحة لتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛
- ✓ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدعمة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتأمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى؛
- ✓ عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛
- ✓ عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظة الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، مع تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع وتحديد الأثر على حماية وتثمين الموارد الطبيعية، حيث أن تقييم الأداء يستند إلى عدد المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص للعمل التي تم خلقها.

3.1.3 تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني

وتتمثل فيما يلي:[3]

- ✓ تعزز القدرات البشرية للقطاع ودعم اداءها من خلال التكفل بها وتكوينها إضافة الى تطوير تقنيات القطاع ليجعله يتماشى مع المستجدات؛

---

[1] جيلالي بلحاج، **الزراعة المستدامة اختيار جديد في قانون التوجيه الفلاحي الجزائري**، مجلة قانون العمل والتشغيل صنف c، عدد خاص باشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الاخضر في تحضير الوظائف _الواقع والافاق في الجزائري، 3 مارس 2020، أكتوبر 2020، ص: 73.

[2] العمراوي سليم، **انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية الكاملة (2001-2019)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة العربي بن المهيدي – ام البواقي-، ديسمبر 2019، ص ص: 253-254.

[3] محمد بوهلال، الطيب الوافي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 440.

- ✓ تحديث المناهج للإدارة الفلاحية؛
- ✓ الذهاب إلى أكثر من تعزيز القدرات البشرية والمادية للقطاع وذلك من خلال دعم حتى المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي؛
- ✓ دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية ومصالح إصدار شهادات الصحة النباتية والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

4. مخطط الفلاحة (2015-2019)

يقوم عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية تتراوح بين الزراعة والثروة الحيوانية والتي تتضمن تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الزراعي مع تشجيع كفاءات القطاع ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وتشجيع السياحة البيئية، في حين أن الركيزة الثالثة تتمحور حول قطاع الصيد وتربية المائيات من خلال دعم برامج الاستثمار وزيادة تطور صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن الصيد.

لذا فإن مخطط عمل الفلاحة حسب الركائز الثلاث على امتداد الفترة (2019/2015) استهدفت النقاط التالية:[1]

- ✓ متوسط نمو في القطاع الفلاحي يقدر ب5%؛
- ✓ تحقيق انتاج تقدر قيمته ب34000 مليار دينار جزائري؛
- ✓ بيئة التشجير 13%؛
- ✓ تحفيض قيمة الواردات بـ 2 مليار دولار؛
- ✓ الصادرات بـ 1.1 مليار دولار؛
- ✓ الوصول إلى 1500000 منصب شغل.

حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 أما فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية فيتوقع رفع الإنتاج بحوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ ب80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري، حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، **مرجع بق ذكره**، ص ص: 108-109.

المبحث الثاني: الزراعة كبديل تنموي للنفط في الجزائر

تحديد ما إذا كان القطاع الزراعي في الجزائر مؤهلا لأن يكون بديلا استراتيجيا للنفط، لا يتوقف فقط على دراسة واقعه بل يجب تحديد ذلك بناء على المساهمة الفعلية لهذا القطاع في التأثير على النمو الاقتصادي وكذا مجابتهم للتحولات الاقتصادية.

المطلب الأول: المساهمة التنموية للقطاع الزراعي

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على درجة أو مستوى المساهمة التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر من خلال تأثير هذا القطاع على الناتج الداخلي الخام والتجارة الخارجية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتأثير على سياسة التشغيل.

1. مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الخام PIB

يعد مؤشر الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التنموية للقطاع إذ كلما ارتفعت مساهمة الزراعة في خلق هذا الناتج دل ذلك على فعالية هذا القطاع ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، وبغية الوقوف على مدى مساهمة القطاع الزراعي في خلق الناتج المحلي الخام سيتم تحليل الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02-01): نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2019)

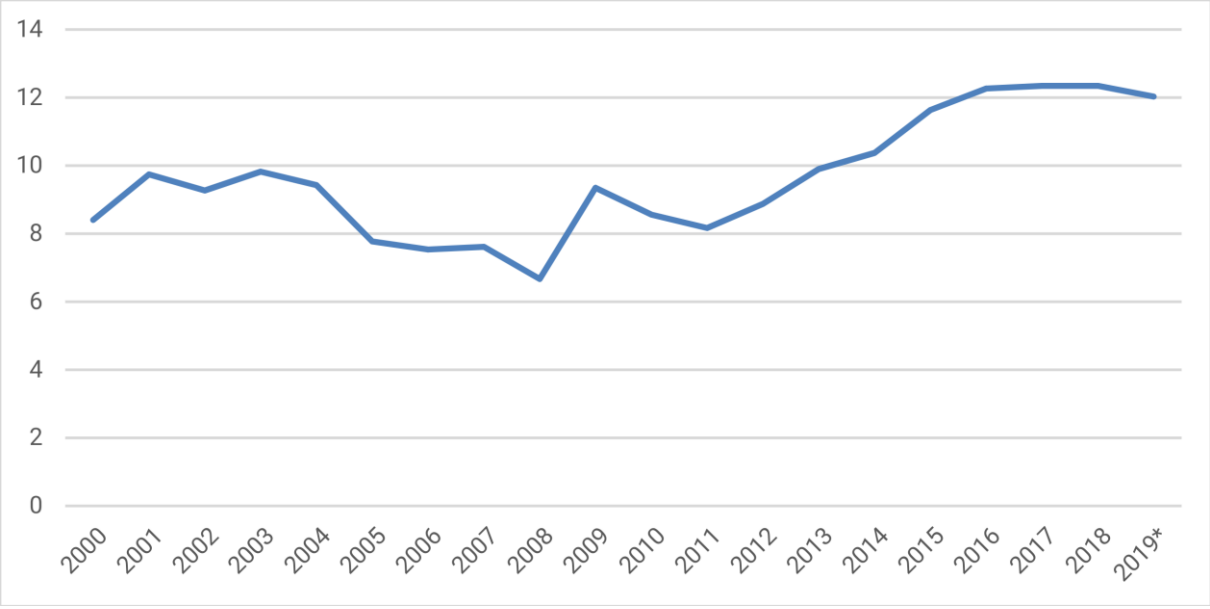

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

من خلال الشكل البياني يتضح جليا أنه بالرغم من جهود الدولة المبذولة بمختلف أشكالها من سياسات مساهمة هذا القطاع منذ سنة 2000 إلى اليوم فكيف لم تتعدى أو تصل حتى لـ13% وهي نسبة ضعيفة، فكيف لقطاع يحقق هذه النسبة أن يحقق اكتفاء ذاتي وأمن غذائي على الرغم من أن هذه المساهمة عرفت نموا إيجابيا ابتداء من سنة 2001 تجاوزت دائما 1.9% إلى غاية 2008 أين حقق القطاع أسوء أداء له مماثل لركود 2000، لتتراجع بذلك قيمته المضافة* بنسبة 5.3% وهذا راجع للانخفاض القوي في انتاج الحبوب الذي انتقل من 43 إلى 17 مليون قنطار أي انخفاض بنسبة 60% بسبب الظروف المناخية غير المواتية ومع حلول سنة 2009 شهد القطاع نمو استثنائيا متأتي من وفرة في انتاج الحبوب لتعود بعد ذلك نسبة مساهمة القطاع إلى معدلات أكثر تواضعا إلى غاية 2013، أين بدأت هذه النسبة في التعافي تدريجيا لتبلغ 12% من إجمالي الناتج الداخلي الخام الذي بقي مسيطرا عليه قطاع المحروقات لذا بقي كذلك السؤال المطروح؛ هل نسب المساهمة المتحسنة للقطاع الزراعي هي حقيقية اقتصادية أم مجرد حملة سياسية تعود إلى انخفاض أسعار النفط لتفتح المجال أمام القطاع الزراعي لتبرر مساهمته؟

2. مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

إن مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية يبرر من خلال تأثير السلع الزراعية على عنصرين أساسيان هما:

- ترقية الصادرات؛
- التقليل من الواردات.

1.2 مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات

وجود صادرات زراعية وغذائية يعني أن المنتجات الموجهة للتصدير سبق وأن حققت اكتفاء ذاتي وهو مؤشر جد إيجابي في الحكم على مساهمة القطاع التنموي، ومن جهة أخرى كلما ارتفع هذا المؤشر يعني ذلك تطور الفائض الزراعي ومساهمته في جلب العملة الصعبة وهو ما سيتم التعرف عليه من خلال تحليل الشكل التالي:

* القيمة المضافة: هي تعبير اقتصادي يقصد به قيمة التحول الذي طرأ على مادة ما نتيجة عملية انتاجية

الشكل رقم (02-02): تطور الصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (2000-2020)

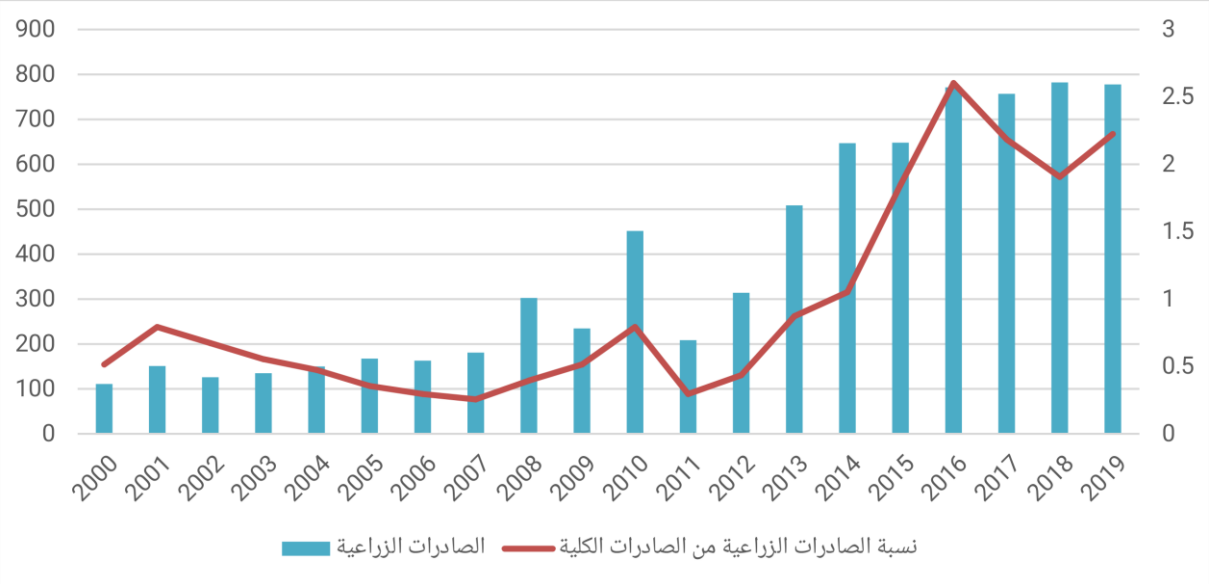

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 04 الجدول رقم (02-01)

شهد القطاع الزراعي ارتفاعا إيجابيا لمستوى صادراته حيث انتقلت من 111.2 مليون دولار سنة 2000 إلى 302.54 مليون دولار خلال سنة 2008، وهي الفترة التي غطاها برنامج الدعم الفلاحي بتخصيص ميزانية استهدفت ضخ أموال ضخمة من أجل النهوض بهذا القطاع، مما ساهم في الرفع من إنتاجية وتسويق الفائض إلى الخارج ورغم تواصل هذا الارتفاع الإيجابي، إلا أن تحليل الوضع سيكون مختلفا إذا ما قورنت هذه الزيادة بمستوى الصادرات الكلية، إذ نجد أن مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات تعتبر مساهمة جد ضعيفة إذ في أحسن حالاتها لم تتجاوز2.6%، وهي نسبة تؤكد مرة أخرى قلة تنوع الاقتصاد الجزائري وهيمنة القطاع النفطي وهذا ما يفسر جانب آخر يؤخذ على أن أكبر مساهمة للقطاع الزراعي في الصادرات الكلية كانت في 2015 بنسبة تقدر بـ2.59%، والتي يقابلها انخفاض كبير في الصادرات الكلية؛ أي أن المساهمة المحققة ليست فعلية بل حسابية نتيجة تراجع الأساس المعتمد في حساب هذه النسب وهو الصادرات الكلية.

2.2 مساهمة القطاع الزراعي في التقليل من الواردات

مؤشر آخر من مؤشرات المساهمة التنموية للقطاع يتم دراسته بأبعاده وزواياه المختلفة للحكم على فعالية هذا القطاع في التقليل من وارداته وانخفاض نسبتها في الواردات الكلية، لان ارتفاعها أثقل كاهل الدولة في توفير الغذاء بالعملة الصعبة، وكان قد عجز قطاعه عن توفيرها حتى في ظل وجود

صادرات زراعية تكون عاجزة هي الأخرى عن تغطية تكاليف هذه الصادرات وهو ما سيتم دراسته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): تطور الواردات الكلية والزراعية خلال الفترة (2000-2019)

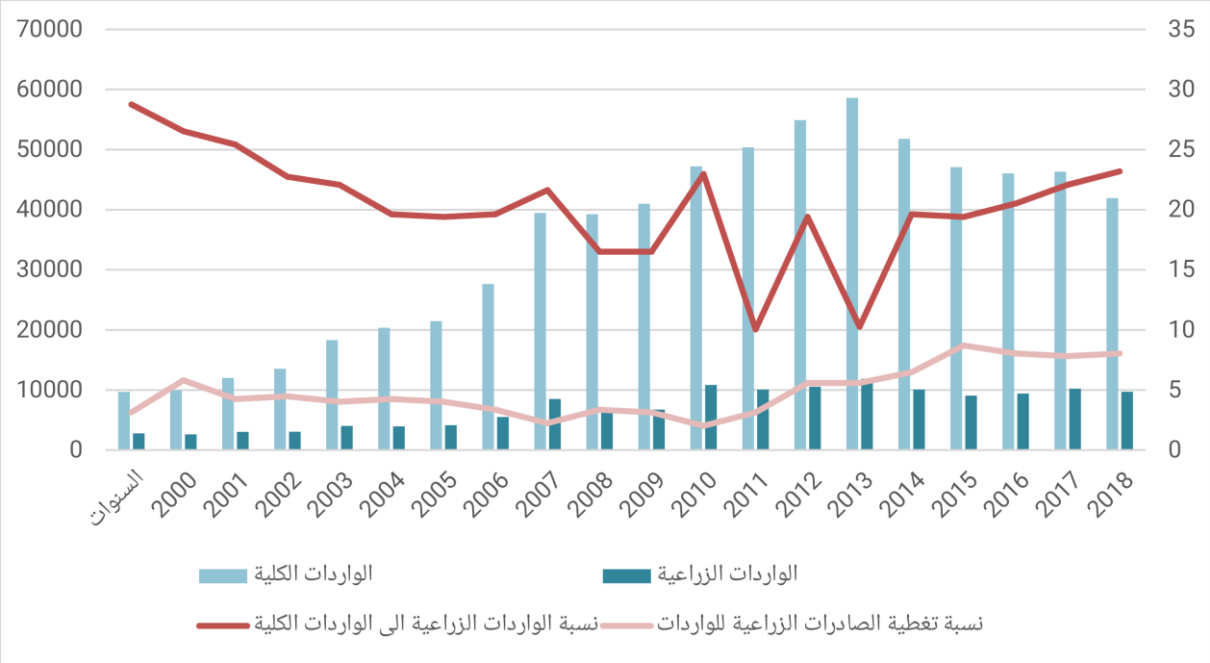

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05)

عرفت الواردات الزراعية تذبذبا طيلة فترة الدراسة بقفزة استثنائية في سنة 2008 حيث قدرت بـ8510 مليون دولار أي زيادة بنسبة تقدر بـ35.18% عن 2007، وهذا بسبب الظروف المناخية التي عرفها القطاع في تلك السنة، وتراجع أدائه لتنخفض بعد ذلك في كل من سنتي 2010/2009 وتعود مرة أخرى للارتفاع مشكلة حوالي ربع الواردات الكلية وهي نسبة مرتفعة نوعا ما فيما يخص قطاع واحد، ولكن من جهة أخرى شهدت هذه النسبة على إيجابية أداء القطاع حيث عرفت انخفاض في فترات كثيرة مقابل ارتفاع الواردات الكلية.

إلا أن هذه الواردات الزراعية لم يتم تغطيتها من طرف الصادرات الزراعية إلا بمعدلات صغيرة جدا أقصاها كـان 8.5% في سنة 2015 ما يعني أن القطاع الزراعي استنفذ جزء من الإيرادات غير الزراعية والأكيد أنها إيرادات نفطية نتيجة عجزه عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي خاصة وأن الإيرادات النفطية غير مستقرة، ما يعني حاجة القطاع إلى إصلاحات أكثر جدية لمواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الثاني: المقاربة التطبيقية للدراسة

3. مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي

تحقيق الاكتفاء الذاتي معنى ذلك القدرة على تلبية الطلب الوطني على الغذاء أو الاستهلاك، معنى ذلك قدرة الإنتاج الزراعي الوطني على تغطية الحاجات الغذائية المحلية والتخلص من التبعية الغذائية وتحقيق أمن من نوع مختلف يضمن نشاط القطاع الزراعي وهو الأمن الغذائي، لذا سيتم من خلال هذا العنصر دراسة النسبة المحققة للاكتفاء الذاتي الغذائي التي في الجزائر لأهم السلع الغذائية النباتية والحيوانية وفق القيم المقدمة في الجدول الموالي

حيث:

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{كمية او قيمة الطلب على الغذائي} \times 100}{\text{الإنتاج المحلي لهذه السلع الغذائية}}$$

الجدول رقم (01.02) تطور نسبة الاكتفاء الذاتي لاهم السلع الغذائية النباتية – الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

السلع / السنوات	الحبوب	البطاطا	البقوليات	الخضر	الفواكه	الزيوت والشحوم	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الاسماك	البيض	الالبان
2004-2000	29.55	93.82	22.94	99.5	92.83	9.75	89.98	99.29	90.59	97.26	41.11
2005	29.88	96.79	19.33	99.64	90.76	9.97	70.33	100	88.43	99.67	40.86
2006	35.61	95.64	21.39	99.26	92.07	7.08	75.89	100	92.87	99.99	41.88
2007	33.71	88.22	20.79	99.77	88.96	5.10	76.31	1000	91.13	99.45	41.08
2008	16.02	96.93	17.69	99.72	90.70	6.21	80.28	99.99	90.40	99.91	32.87
2009	39.88	95.48	26.86	99.65	89.78	12.06	81.35	100	83.53	99.74	46.5
2010	36.53	96.35	29.24	91.71	90.65	6.15	80.87	99.84	84.51	99.80	51.6
2011	31.96	97.15	27.68	99.73	91.47	13.30	81.11	99.86	77.47	99.80	52.9
2012	39.3	97.4	29.00	99.8	91.8	8.4	79.5	99.9	75.0	99.8	52.1
2013	39.6	98.5	34.00	99.7	82.3	14	83.1	100	81.7	99.9	63
2014	21.65	97.44	32.78	99.8	89.97	5.6	76.33	100	69.84	99.95	50.92
2015	21.39	96.47	27.69	99.87	91.30	11.05	79.28	99.99	71.87	99.93	53.59
2016	20.5	98.3	31.4	99.4	95.2	11.7	89.0	100.2	77.0	100	80
2017	21.2	97	30.5	100	99.3	10.7	91.4	100.3	84.8	100	89.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 26-38.

يتضح من خلال الجدول تفاوت نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع بين من حققت مستوى هذا الاكتفاء أو قاربت على ذلك، وبين بقية خاضعة للتبعية، حيث شهد الإنتاج النباتي قدرة كل من محصول البطاطا والخضر والفواكه على تحقيق مستوى مرتفع من نسبة الاكتفاء الذاتي والتي تراوحت بين 82-100%، على عكس الحبوب والبقوليات التي كانت نسب الاكتفاء فيها منخفضة تراوحت بين

16%-39%، حيث عرفت الحبوب أضعف نسبة للاكتفاء الذاتي سنة 2008 قدرت بـ6.2 %، وذلك بسبب تراجع محصول الحبوب نتيجة سوء الأحوال المناخية في تلك السنة، أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فان نسبة الاكتفاء الذاتي فيه كانت مرتفعة بالنسبة للحوم البيضاء والحمراء والأسماك والبيض وقد قاربت 100%، في حين أن هذه النسبة كانت محتشمة لم تتعدى 50% طيلة فترة الدراسة فيما يتعلق بالألبان، لتبقي الزيوت والشحوم حبيسة التبعية بسبب الانخفاض الكبير لنبسه الاكتفاء الذاتي المتعلقة بها والتي لم تتجاوز 14% لذا فإن على الدولة تركيز جهودها فيما يخص المحاصيل التي تعاني من التبعية، وهو الأمر الذي من شأنه تحسين الأداء العام للقطاع.

4. مساهمة القطاع الزراعي في سياسة التشغيل

تشكل مسألة التشغيل وتوفير مناصب العمل رهان حقيقي لمختلف الاقتصاديات خاصة الجزائر في ظل انتشار ظاهرة البطالة وتبعاتها، لذا فإن الحرص على التأثير الإيجابي في سياسة التشغيل يشكل جوهر الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها التنموية، تحدد وفق مدى الرفع من اليد العاملة وتخفيض البطالة وهو ما سيتم تحليله حسب تطور القوى العاملة في الزراعة ونسبتها من اليد العاملة الإجمالية.

الشكل رقم (02-04): تطور اليد العاملة الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

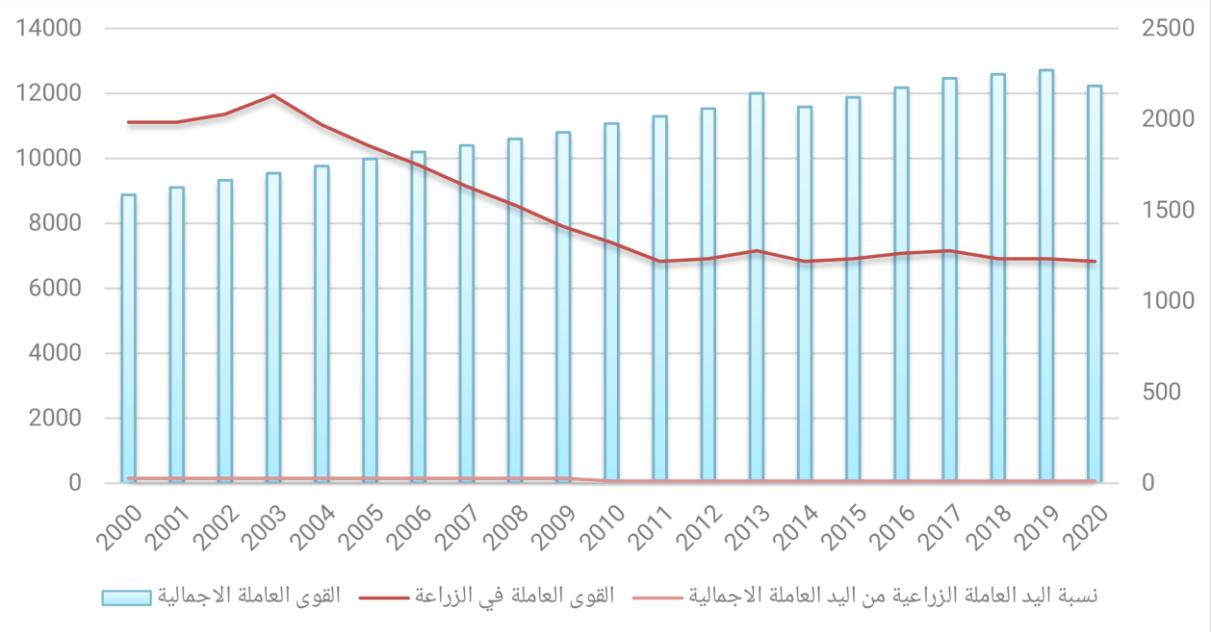

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

من بين الأهداف الرئيسية التي سطرتها الحكومة الجزائرية ضمن السياسات الزراعية المنتهجة هو تفعيل أداء القطاع في الرفع من القوى العاملة، كون أن هذه الزيادة معناها زيادة إنتاجية القطاع، إلا أن

القيمة الملاحظة من خلال الشكل تبين تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الرفع من القوى العاملة حيث شهدت اليد العاملة الزراعية تدهور طيلة فترة الدراسة منتقلة من .1983 مليون نسمة في سنة 2000 الى 1203 مليون نسمة سنة 2020 وهو انخفاض بنبسه ، 39% انخفاض لا يعكس الجهود المبذولة؛ ومن جهة أخرى انخفاض نسبة اليد العاملة الزراعية من القوى العاملة الكلية عرفت اتجاه عكسي أين شهدت تزايد مستمر مما يعني توجه العنصر البشري إلى العمل في قطاعات أخرى كانت أكثر فعالية في التأثير على سياسة التشغيل، وهذا ما يجيب على أكثر سلبيات القطاع ويفتح الضوء على نقطة الخلل التي لم تسمح بأن تأتي الجهود الحكومية المبذولة أكلها فيها.

المطلب الثاني: مكانة القطاع الزراعي في سياق التحولات الاقتصادية

إن التحولات الاقتصادية لا يمكن إغفال تأثيرها على القطاع الزراعي بالإضافة إلى تجاوب مؤشراته والوضع الراهن وضرورة وضع استراتيجيات تكون بمثابة آفاق وتطلعات تحافظ على أدائه في سياقها.

1. **تفعيل دور القطاع لمواجهة ازمة انخفاض أسعار النفط (مارس 2020)**

كل ما تم التطرق له من برامج وسياسات تؤكد على عزم الدولة في النهوض بهذا القطاع، خاصة أمام المبالغ الضخمة التي خصصت لذلك والمتجسد في مختلف الصناديق الفلاحية التي تم إنشاءها؛ منها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي المختص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط، وإنشاء الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، كما أنشأ صندوق الصحة الجوارية والوقاية النباتية، وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية واستصلاح الأراضي بالهضاب العليا، لتقضي على تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خاصة في المناطق الريفية والصحراوية ميزانية فاقت 30 مليار دولار، إلا أن الواقع يبين أن ما كانت تصبو له الدولة لم يتحقق خاصة وأن الاعتراف الصريح بنجاح مخططاتها التنموية على مستوى القطاع هو تعزيز الأمن الغذائي، والذي يعتبر أهم عنصر للسيادة الوطنية، حيث أن الأمن الغذائي يعني الأمن القومي.

وهذا ما يؤكد حقيقة أن القطاع الزراعي لم يرقى ليكون ضمن أولى أولويات الحكومة التنموية خاصة، أما الاعتماد المفرط للدولة على العائدات النفطية على الرغم من تقلبات هذه الأخيرة عدد الانتكاسات التي يبينها الاقتصاد الوطني خاصة أزمة النفط لسنة 2014 وليس هذا فقط فمع انتشار فيروس كورونا وتبعات هذه الجائحة على العالم ككل وعلى كافة القطاعات، عاد للبروز مدى تأثير أسعار

النفط أمام ضرورة تفعيل دور باقي القطاعات حيث عرفت مرة أخرى أسعار النفط انخفاضا ليصل في 9 مارس 2020 إلى أقل من 30 دولار للبرميل مع توقع استمرار انخفاضه بسبب تراجع الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم خاصة الصين التي تعد اليوم المستورد الأكبر للنفط الخام حيث تستهلك حوالي 10 ملايين برميل يوميا.

الأمر الذي ينذر بتفاقم هذه الأزمة وتوسع تبعاتها على العالم ككل بما في ذلك الجزائر نظرا لاعتمادها الكبير على النفط خاصة وأنها كانت تتوقع انتعاشا في الأسعار كما أن قانون المالية لسنة 2020 تم إعداده وفق سعر مرجعي قدر بـ 50 دولار للبرميل، إلا أن دخول العالم في هذه الجائحة وانخفاض الطلب على الطاقة الذي رافقه إعلان السعودية رفع الإنتاج وتخفيض الأسعار، وفشل منظمة "الأوبك" وحلفاؤها في الوصول إلى إتفاق مع روسيا لتخفيض جديد في الإنتاج الأمر الذي يجدد التساؤل المطروح دائما أمام الصدمات النفطية كيف ستواجه الجزائر أو تقوى على تسيير هذه الأزمة في ظل اقتصاد هش يعتمد على الجباية النفطية.[1]

لتلوح في الأفق بوادر ضرورة التنويع الاقتصادي على رأسها إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي خاصة وأن الجزائر تمتلك مقومات تأهلها لأن تكون بلد زراعي بدل أن تكون بلد ريعي وذلك بالوقوف على التجسيد الفعلي لمتطلبات القطاع الفلاحي بالإضافة إلى إنتهاج استراتيجيات وآفاق بديلة.

2. الاستراتيجيات البديلة آفاق 2025

في ظل حركية العالم ومتغيرات الاقتصاد الدولي المستمرة وبعد الوقوف على حقيقة الاقتصاد الجزائري وواقع القطاع الزراعي من مقومات وسياسات وبرامج وأسباب فشل وتخلف النتائج المأمولة، وصولا إلى التحديات التي فرضتها الأحداث الدولية بانتشار فيروس كورونا كان لابد من طرح استراتيجية بديلة تعتبر كخارطة طريق لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر آفاق 2025 والتي ترتكز على المحاور التالية[2]:

1.2 التمويل والمرافقة الجوارية للمشاريع الزراعية

وهي أحد أساليب التمويل المبتكرة والتي أثبتت نجاعتها في كثير من الدول مفادها الاعتماد على سياسة تكاملية لتمويل المشاريع الزراعية سواء من طرف البنوك أو الحكومة بطرق مباشرة بعيدة عن

[1] نجود حمودي، عز الدين حملة، **الفلاحة اقتصاد بديل ورهان استراتيجي للتحرر من تبعية النفط في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02،جامعة محمد بوضياف – مسيلة -، سبتمبر 2020، ص : 92-94.

[2] حميدة رابح، ساري نصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 75-82.

التعقيد والبيروقراطية حيث يقوم المستثمر في القطاع الفلاحي سواء كان من كبار المستثمرين أو صغار الفلاحين لتحديد الاحتياجات التمويلية بناء على الواقع الزراعي للمشروع، بالمقابل يقدم البنك على تمويل هذا المشروع بقرض يتناسب مع قدرة المستثمر على التسديد حسب ما تثبته طبيعة المشروع حيث يتم تخصيص قروض ذات فوائد عالية للمشاريع مرتفعة المردودية، أما إذا كان المشروع منخفض المردودية يخصص له قرض مسير ليضمن تسديد هذه القروض وعدم توقف هذه المشاريع وهو ماتحتاجه فعلا الجزائر في طرق تمويلها للمشاريع الزراعية خاصة وان 90%منها هي مشاريع مصغرة ومتوسطة وحتى عائلية ولا يكفي التمويل الجواري فقط فلابد من اتباع ذلك بالمراقبة لأن المراقبة تعد خطوة مهمة في سياسة التمويل الجوارية والتي تساعد المستثمر في تطوير قدرات الإنجاز والإنتاج على المدى القصير، وتطوير المشروع وتوسيعه على المدى المتوسط وبالتالي تصبح احتمالية فشل هاته المشاريع ضعيفة ولك أن تتخيل القطاع الزراعي الجزائري في حال فشل هذه المشاريع وهي تمثل 90% منه.

2.2 تطوير الإطار التشريعي القانوني فيما يخص القطاع الزراعي

خاصة وأن التشريعات والقوانين الفلاحية في الجزائر كانت في كثير من الأحيان هي العائق أما التنمية وتطوير القطاع مثل القوانين التي جاءت بها سياسة الثورة الزراعية سنة 1971 فسياسة الأرض لمن يخدمها أكلها، فالملكية العامة تتعارض مع مبلغ الإيداع والإنتاج فلا يمكن للفلاح أن يخدم أرضا ليست ملكا له هذا الضعف التشريعي هو الحاصل اليوم بعد أكثر من خمسين سنة من الاستقلال حيث لا يزال ما نسبته 70% من الفلاحين الذي يمتلكون أراضي فلاحية غير ممتلكين ورقيا لعقود تثبت ملكيتهم الفعلية لهذه الأراضي وهو ما ينعكس سلبا على القدرات التمويلية للفلاحين حيث أن عجزهم عن التمويل ذاتيا يقود إلى ضرورة اللجوء إلى البنوك لكن هذه الأخيرة تتراجع عن تقديم التمويل اللازم أمام انعدام الأوراق التي تثبت ملكية الفلاح للأرض وهو ما نصّت عليه الاستراتيجية السابقة.

إذا فمشكلة تسوية العقار الفلاحي بقوانين تنظيمية وتشريعات تعديلية غير كافية في الجزائر الأمر الذي يحتم عليها إعادة صياغة جزء كبير منها لكي تتماشى وطبيعة التمويل الجواري والتمويل البنكي كما يجب أن ترفق هاته القوانين بإجراءات إدارية بسيطة وسلسة.

3.2 تطوير المنتجات المتكاملة مع القطاع الزراعي خاصة قطاع البتروكيماويات

أساس العلاقة بين الزراعة والبتروكيماويات هو ما تحدده المبالغ الباهظة التي تدفع سنويا من أجل استيراد الأسمدة الزراعية والتي فاقت قيمتها 770 مليون دولار في دولة تمتلك احتياطات ضخمة من

البترول والغاز ، والذي يعد أساس الصناعات البتروكيماوية والتي في الأصل هي أساس تلك الأسمدة الزراعية لذا فإن تطوير هذه الصناعة ليس أمرا ثانويا بالنسبة للقطاع بأنه سيخفض فاتورة الاستيراد بالمقابل بتوجيه هذه الأموال لتعزيز القطاع، وتوفر له الأسمدة اللازمة التي تصل من خلال استغلال الجزائر لموردها البترولي في إقامة هذه الصناعة والحصول على عوائد مالية ضخمة تفيد الاقتصاد ككل.

4.2 تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي

الاستراتيجيات السابقة ومدى أهميتها لا يمكن الإقبال عليها أو تحقيقها في غياب العامل البشري المؤهل، لذا فإن الالتزام بتنميته هو أمر محوري استراتيجي ويتم بذلك باتباع المحاور الأساسية الثلاث التالية:

1.4.2 الاهتمام بالتكوين الزراعي التقني القاعدي

والمتمثلة في اللبنة الأساسية في المجال الزراعي من مهندسين وتقنيين زراعيين الذين لهم إلمام بالجوانب الفنية في التكنولوجيات المختلفة، بالإضافة إلى إعادة النظر في الجامعات والمعاهد الفلاحية المنتشرة عبر الوطن من حيث طرق تسييرها وخرجاتها وأنشطتها العلمية التي يجب أن تتماشى مع متطلبات العصر في المجال الزراعي.

2.4.2 نشر الثقافة الزراعية

وهو التحدي الأكبر حيث أن الجزائر مشكلتها ليست الإمكانيات المالية ولا الموارد الطبيعية والزراعية بل هي مشكلة ثقافة؛ أي ثقافة خدمة الأرض التي يترجمها نسبة النزوح الريفي المقدر بحوالي 60% من مجموع سكان الأرياف خلال 20 سنة، الأمر الذي يتطلب إعادة نشر هذه الثقافة وتعزيزها عبر مختلف الوسائل.

3.4.2 صقل القدرات الفردية وتطويرها

يتم ذلك عن طريق دورات تدريبية يقدمها خبراء في هذا المجال لتمكين الفلاح أو المستثمر الزراعي من التحكم في التكنولوجيات الحديثة لضمان ارتفاع انتاجيته، وبالتالي انتاجية الدولة ككل وهنا يبرز دور الوصاية المباشرة للقطاع والمتمثلة في وزارة الفلاحة.

الفصل الثاني: المقاربة التطبيقية للدراسة

المبحث الثالث: مشروع زاعى نبتة الجاتروفا ' الذهب الاخضر بديل الذهب الاسود'

بنا على الدراسات التي أكدت قابلية المناخ الإفريقي لزراعة نبتة الجاتروفا بشكل يساهم في انتاج الوقود الحيوي بمستوى عالمي ومنافس وبالتالي خلق بدائل طاقوية جديدة تم اقتراح مشروع زراعة هذه النبتة في الجزائر وهو ما يتم التطرق إليه من خلال المبحث بالتعرض إلى المواصفات الفنية للنبتة وأسباب اهتمام العالم بزراعتها.

المطلب الأول: المواصفات الفنية لنبتة الجاتروفا

سيتم في هذا المطلب تناول التعريف بالنبتة واستخداماتها المختلفة وكذا فرص وتحديات زراعتها

1. ماهي نبتة الجاتروفا

1.1 تاريخ وأصل النبتة

تعتبر المكسيك وأمريكا الوسطى الموطن الأصلي لنبتة الجاتروفا أين تنمو بشكل طبيعي في غابات المناطق الساحلية.[1]

لتنتشر بعد ذلك في مناطق مختلفة من العالم بعد جلبها إلى جزر الرأس الأخضر في القرن السادس عشر من قبل البرتغاليين قبل نقلها إلى القارات الإفريقية والآسيوية.[2] حيث يوجد نحو 476 نوع للجاتروفا من بينها 12 نوع سجلت في الهند وأفضل هذه الأنواع هو جاتروفا كاركاس وكانت أول دولة في العالم تستثمر في الجاتروفا وتستخرج منها الزيت وتسير فيها أول سيارة في العالم باستخدام هذا الزيت بسبة 100% هي ماليزيا وكان ذلك عام 2006.[3]

2.1وصف النبتة

يمكن تحديد مواصفات النبتة من خلال ما يلي:[4]

---

[1] Pascal bazongo, introduction du jatropha dans les exploitations agricoles de la zone ouest du Burkina-Faso état des lieux et effet de la plante sur les propriétés chimiques des sols et les cultures associées, mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme d'étude approfondies (D.E.A) en gestion intégrée des ressources naturelles, systèmes de production végétale, sciences du sol, institut de développement rural, université polytechnique de Bobo-Dioulasso Burkina-Faso, décembre 2011, p : 3.

[2] Abdoulaye v. Sanogo et autres, synthèse bibliographique sur le jatropha au mali, CIRAD, mai 2013, p : 1.

[3] خلود حسام حسين حسن، **الدراسة الاقتصادية لإنتاج البي وديزل من ثمار الجاتروفا في مصر**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثامن عشر، جامعة الازهر، مصر، جويلية 2017، ص: 128.

[4] حسام القصار، **دراسة حول الأهمية الاقتصادية لإدخال وزراعة شجرة الجاتروفا في سورية**، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، 2014، ص ص: 15-18.

✓ نبتة الجاتروفا تأخذ شكل شجرة أو شجيرة صغيرة تتواجد على ارتفاع يصل إلى 500-1200م فوق سطح البحر، حيث يتراوح ارتفاع النبتة ما بين 3-5م وقد يصل إلى 8-10م تحت الظروف الجيدة، ذات جنب ناعم رمادي اللون وأفرع غليظة؛

✓ أوراقها كبيرة عريضة خماسية التخصيص غير مسننة ولا يوجد عليها أهداب وذات لون أخضر إلى خضراء باهتة طولها حوالي 7.5 سم متبادلة إلى متقابلة، حيث أن عنق الورقة يبلغ طوله حوالي 11سم؛

✓ أزهارها عبارة عن نورات وحيدة الجنس صفراء أو مخضرة، الأزهار المؤنثة أكبر من المذكرة، والأسدية ملتحمة وعددها ثمانية، هذا ويحدث الإزهار خلال الفصل الرطب من السنة ويمكن أن يحدث مرتين في العام أما في المناطق دائمة الرطوبة فيحدث الإزهارفيها خلال كامل السنة؛

✓ أما بالنسبة لثمارها فتحتوي كل نورة على حوالي 10 ثمار، والثمرة الواحدة عبارة عن كبسولة تشبه ثمرة الجوز يبلغ طولها نحو 2.5 سم تقريبا ، تحتوي على ثلاث بذور تتشكل بعد حوالي 60 يوم من بداية الإزهار؛

✓ بذور الجاتروفا سوداء اللون عند النضج تشبه بذور الخروع لحد كبير مرة الطعم وسامة، تنضج عند تغير لون الكبسولة من الأخضر إلى الأصفر بعد 2-4 شهور من الإزهار لا تتأثر البذور بالتخزين الطويل وتبقى صالحة لاستخراج الزيت منها بسهولة ولابد من العناية الجيدة بقطف هذه البذور للحصول على أعلى نسبة للزيت والتي تصل إلى نحو 42%.

2. استخدامات النبتة واحتياجاتها البيئية

1.2 الاحتياجات البيئية لنبتة الجاتروفا

إن زراعة نبتة الجاتروفا تتطلب توفر العناصر المكونة لبيئتها بشكل يتوافق مع احتياجاتها والمتمثلة في[1]:

- **مناخ:** حيث تنمو الجاتروفا في المناخ شبه الاستوائي والمداري حيث تستطيع تحمل درجات الحرارة المرتفعة لكن لا تتحمل الصقيع.
- التربة: إذ تزرع في مجموعة واسعة من أنواع التربة المحتملة ويفضل التربة ذات الخصوبة المعتدلة.
- **التسميد:** يتم التسميد من السنة الثانية وذلك بإضافة النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم.

[1] خلود حسام حسين حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 130-132.

- **الزراعة:** تتم الزراعة بواسطة البذور المحسنة والتي يتم غمرها في روث الأبقار لمدة 12 ساعة وتبقى البذور تحت أكياس الخيشة المبللة لمدة 12 ساعة وتزرع البذور النابتة في أكياس مليئة بالتربة الخصبة والرمل والمواد العضوية، وتكون عادة مواعيد الزراعة الملائمة في جوان، جويلية، أكتوبر، نوفمبر.
- **النمو:** تنمو شجرة الجاتروفا بعد عام من زراعتها حيث يستغرق الإنبات بين 6-10 أيام.
- **المياه:** تتحمل الجاتروفا الظروف الجافة حيث تستطيع أن تنمو في مناطق معدل أمطارها لا يتجاوز 250 ملم وحتى دون توافر رطوبة جوية حيث يعتبر معدل الهطول المطري 500-600 ملم وهو الحد المفضل لزراعتها، حيث يمكن لها أن تتحمل فترة طويلة دون مياه تصل حتى سنتين لتعاود النمو مع توفر المياه مرة أخرى.[1]

2.2 استخدامات النبتة

سميت النبتة كذلك بنبتة المعجزة حيث تعددت استخداماتها في كل المناطق الريفية والحضرية والمتمثلة في:[2]

1.2.2 مكافحة تآكل التربة

تمتلك الجاتروفا نظاما جذريا يسمح لها بحماية الأرض، حيث يدور الجذر ويثبت النبات في الأرض بينما تظل كثيرة الجذور الجانبية والعفرية بالقرب من السطح وتمنع الجذور القديمة من الإنجراف بفعل الأمطار الغزيرة، بالإضافة إلى ذلك قدرة النبات على تحسين تسرب مياه الأمطار بفضل تهوية التربة الناتجة عن الجذور والنشاط البيولوجي، ومن جهة أخرى فهي تقوم بحماية التربة من التآكل بفعل الرياح عن طريق تقليل سرعة هذه الأخيرة وتثبيت التربة بجذورها على السطح.

2.2.2 التحوطات الحية

من خلال استخدام نباتات الجاتروفا كسور نباتي لحماية الخضراوات والحقول من الحيوانات للسبب نفسه غالبا ما يتم زرع نبات الجاتروفا لتحديد الملكية؛ كون أنه يشكل حاجزا لا يمكن اختراقه.

---

[1] حسام القطار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 24.

[2] Bayoulou soumana, effet de la culture du jatropha sur les caractéristique chimiques sols dans la zone ouest du Burkina-Faso : cas des sols de tin et de torokoro, diplôme master en science du sol, gestion intégrée de la fertilité des sols , Burkina-Faso, décembre 2013, p p : 6-7.

3.2.2 الأهمية الاقتصادية والاجتماعية "وقود حيوي"

تعود أبرز استخدامات الجاتروفا إلى استخدامها كوقود حيوي اعتمادا على الزيوت المستخلصة من جيوبها والتي تحتوي على 25% إلى 35% من الزيت ولها خصائص قريبة جدا من الديزل. وذلك لامتلاكه خواص الاختراق الممتاز ومستوى الأداء العالي فهو أقل تلويثا للبيئة، له خواص تزليق فائقة وقابلة للتحلل البيولوجي ويستعمل هذا الزيت أيضا في التلميع والرسم. واستخدامات صناعية مختلفة.[1]

4.2.2 صناعة الصابون

ويستخدم من أجل ذلك زيت الجاتروفا المنقى حيث يستغرق تنقية الجاتروفا وقتا طويلا لذا يجب تحضير الكمية اللازمة من الزيت النقي ودمجها مع هيدروكسيد الصوديوم[2] ولا تتوقف استخدامات الجاتروفا فقط في صناعة الصابون بل لها استخدامات صناعية أخرى عديدة من بينها مواد التجميل، وزيت الشعر والشمع...الخ

5.2.2 الاستخدام كسماد عضوي

نظرا لمكونات بقايا عصير الجاتروفا المتمثلة في 4.44% من النيتروجين و2.09% من الفوسفور و 1.28% من البوتاسيوم فإنه يستعمل كسماد عضوي وبشكل يجعله يتفوق على الأسمدة العضوية الناتجة عن الأبقار والدواجن والبط.[3]

6.2.2 الاستخدامات العلاجية

استخدمت نبتة الجاتروفا بكل أجزائها في الطب الشعبي لعديد من البلدان، حيث يحتوي العصير اللبني للجاتروفا على مادة قلوية تسمى الجاتروفين يعتقد بأنها مضادة للسرطانات وتفيد في معالجة الجروح وأمراض الجلد لاسيما الثآليل، أيضا معالجة البواسير ومشاكل الأسنان واللثة وعلاج الروماتيزم.[4]

حيث يتم استعمال العصارة الحليبية أو اللبنية في علاج تقرح الفم وتشنج العضلات والتهابات اللسان ويستخدم مستخلص الأوراق في علاج الديدان والشلل الرعاشي والأورام السرطانية.[5]

---

[1] خلود حسام حسين حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 147-148.

[2] Par rien hanrd, le manuel jatfopha, PLAE unite de coordination madagascar, 21/11/2021, p : 8.

[3] خلود حسام حسين حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 148-149.

[4] حسام القصار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 30.

[5] المنظمة العربية للتنمية، **دراسة تحسين الكفاءة الاقتصادية لمياه الري في الوطن العربي**، مجلة الزراعية والتنمية في الوطن العربي، العددان 01-02، 2009، ص:53 .

3. فرص وتحديات زراعة نبتة الجاتروفا

زراعة نبتة الجاتروفا تتراوح بين جملة من المزايا التي تؤهل دول العالم لزراعتها وبين جملة العراقيل التي تحول دون ذلك.

1.3 مزايا نبتة الجاتروفا

تتمتع الجاتروفا بمجموعة من الخصائص تشكل في حد ذاتها فرص داعمة لاعتماد زراعتها والاقبال عليها وهي[1]:

- ✓ تتحمل أقصى أنواع الجفاف كون أن لها القدرة على النمو في المناطق الجافة التي يصل معدل هطول الأمطار فيها إلى 250 ملم مما يعني سهولة نشرها على أوسع نطاق باستهداف كل من الأراضي الصحراوية الجافة والأراضي القاحلة والحجرية والرملية وعلى جوانب الطرق؛
- ✓ يمكن زراعتها بمياه الصرف الصحي المعالج كما أن هناك دراسات أشارت إلى إمكانية زراعتها بمياه الصرف الزراعي رغم ارتفاع نسبة الملوحة فيها؛
- ✓ لا تحتاج التسميد كما أنها معمرة، حيث أن ثمارها تدوم حوالي 50 عاما فهي تحافظ على حياتها عن طريق إسقاط أوراقها للتقليل من فقدان الماء؛
- ✓ تعطي زيتا بإنتاجية عالية مقارنة مع محاصيل الوقود الحيوي الأخرى؛
- ✓ تتكاثر بسهولة متحكمة بذلك في تآكل التربة المحافظة على خصوبتها.[2]

2.3 تحديات زراعة نبتة الجاتروفا

هي مجموعة السلبيات المحيطة بزراعة نبتة الجاتروفا بالرغم من أنها ليست بالحجم الذي قد يلغي ايجابياتها لكن يتم أخذها بعين الاعتبار في الإقبال على زراعة هذه النبتة وذلك من أجل الحد من تأثيرها والمتمثلة في:[3]

- ✓ الجاتروفا نبات برّي وليست من أنواع المحاصيل الزراعية المستأنسة؛
- ✓ في الظروف والأحوال البيئية لا تستطيع نبتة الجاتروفا إعطاء غلة جيدة؛
- ✓ التأثير على الجدوى الاقتصادية لمشاريع زراعتها كون أنها تحتاج إلى عمالة كثيفة؛

---

[1] هالة احمد امين، ذهب **الصحراء الجاتروفا**، التقرير 26، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، السودان، جانفي 2011، ص: 7.

[2] Interetes de mettre en place une faitière courtisées sur la culture du jatropha (jatropha curas L.) GEM bloux aérobion techs, juillet 2021K p : 11.g

[3] هالة احمد امين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 8.

- ✓ قلة البحوث العلمية وحداثة اكتشافها واكتشاف مزاياها جعل من توقعات الإنتاجية لها غير مؤكدة؛
- ✓ حالها حال باقي المحاصيل فيما يخص تعرضها لمشاكل الآفات والأمراض؛
- ✓ التوسع في زراعتها من شأنه تشويه النظم الأيديولوجية 'النظام البيئي)؛
- ✓ إحتواء الجاتروفا على مواد سامة حيث لم تتوفر تقنيات لإزالة هذه السموم بحيث لا يمكن استغلالها كعلف للحيوانات.

المطلب الثاني: الجاتروفا مصدر الوقود الحيوي وأسباب اهتمام العالم بزراعتها

من خلال هذا المطلب سيتم دراسة مختلف تأثيرات هذه الزراعة أي ما يبرز أهميتها وكيفية تحويلها إلى وقود حيوي ثم التعرض إلى مجموعة من التجارب بشأنها ليتم بعد ذلك تقديم دراسة عددية تقديرية لهذا المشروع في الجزائر.

1. الأهمية الاقتصادية، البيئية والاجتماعية لنبتة الجاتروفا

1.1 الأهمية الاقتصادية لنبتة الجاتروفا

تمثلت أهمية انتاج الوقود الحيوي بناء على اعتماد زراعة نبتة الجاتروفا في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها في:[1]

- ✓ توفير مصادر طاقوية جديدة للدولة من شأنها زيادة الأمن الطاقي لديها؛
- ✓ دعم الخطط التنموية المستدامة وتنمية المناطق الزراعية ودعم فعالية القطاع الزراعي؛
- ✓ فتح المجال لظهور صناعات جديدة متعلقة بالزراعة والإنتاج؛
- ✓ دعم اقتصاد الدولة كون أن زيت الجاتروفا مطلوب عالميا؛
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة وبالتالي التأثير على سياسة التشغيل؛
- ✓ استصلاح الأراضي الزراعية وتنمية المناطق الصحراوية وتحسين بيئتها؛
- ✓ دعم وتنشيط الصناعات المعتمدة في صناعتها على مواد تنتجها الجاتروفا "الصناعات الطبية ومواد التجميل"؛
- ✓ الاستقلال عن إمدادات الطاقة في البلاد عن الهيدروكربونات وخفض فاتورة الطاقة الوطنية.[2]

[1] حسام زيدان أبو عميرة، آفاق زراعة الجاتروفا و إنتاج الوقود الحيوي في الأردن، المجلة الالكترونية للنشاط متعددة التخصصات، العدد 05، اوت 2018، ص: 08.

[2] chinie verte, le jatropha :une plante écologique et un biocarburant désirable !, industries alimentaires et agricoles, mai-juin 2015, p : 1.

الفصل الثاني: المقاربة التطبيقية للدراسة

2.1 الأهمية البيئية لنبتة الجاتروفا

تمثلت الأهمية البيئية لهذه الزراعة في جملة من الآثار التي تخلفها على البيئة والمتمثلة في[1]:

- ✓ صداقته البيئية من بين أهم المميزات التي يكتسبها وقود زيت الجاتروفا حيث يحترق دون انبعاثات كثيفة ويطلق عند احتراقه 5/1 كمية ثاني أكسيد الكربون التي يطلقها الوقود التقليدي؛
- ✓ مقاومة التصحر حيث تلعب نبتة الجاتروفا أهمية كبيرة في تثبيت التربة والكثبان الرملية وتمنع انجرافها بفعل الرياح؛
- ✓ تعتبر سياج واق لمزارع الغذاء كونها لا تصلح طعاما للإنسان أو الحيوان لسميتها؛
- ✓ تساعد على إمتصاص الفوسفات من التربة؛
- ✓ تعمل على استصلاح الأراضي الزراعية؛
- ✓ توفير الغطاء الأخضر للمناطق الصحراوية وتحسين بيئتها.

3.1 الأهمية الاجتماعية لنبتة الجاتروفا

من بين التأثيرات التي تخلفها مشاريع زراعة الجاتروفا هو التأثير على الجانب الاجتماعي وذلك من خلال ما يلي[2]:

- ✓ تساهم مشاريع الجاتروفا في تشغيل العمالة الريفية من خلال عمليات الزراعة وجمع البذور ومعالجتها؛
- ✓ استخداماتها العلاجية تساهم في علاج الكثير من الأمراض التي يعاني منها أفراد المجتمع؛
- ✓ بالإضافة إلى العديد من الآثار الاجتماعية الأخرى التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالآثار الاقتصادية لهذه الزراعة، والتي من شأنها التغيير من طبيعة الأحوال المعيشية لقاطني هذه المناطق الزراعية، من خلال مشاريع التنمية والصناعات والخدمات المرافقة للزراعة والإنتاج كل ذلك ينعكس إيجابيا على المجتمع في مناطق تعد سابقا مهملة وفقيرة.[3]

2. طرق تحويل الجاتروفا الى وقود حيوي "بيو ديزل"

عملية الحصول على الوقود الحيوي من نبتة الجاتروفا تخضع لمرحلتين رئيسيتين هما:

- ❖ استخراج الزيت؛

---

[1] حسام زيدان أبو عميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 9.

[2] حسام القصار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 13.

[3] حسام زيدان أبو عميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

❖ تحويل الزيت.

1.2 استخراج الزيت

هي المرحلة الأول التي تمر بها النبتة للحصول على البيو ديزل وتشهد المراحل الجزئية التالية[1]:

1.1.2 تحضير تحميص 6 كغ من البذور

تخضع هذه البذور إلى التسخين بتعريضها للشمس على لوح بلاستيكي أسود لعدة ساعات أو في مقلاة لمدة 10 دقائق مع الحرص على عدم إحتراق البذور كي لا تدمر الخلايا التي تحتوي على الزيت.

2.1.2 عصر البذور

بعد عملية التحميص توضع البذور داخل المكبس وهي آلة للعصر تحتوي على قادوس يقوم بجلب البذور وخضر تدفقها مع الضغط عليها لتحرير الزيت.

2.2 تحويل الزيت

يتم تحويل زيت الجاتروفا بعد العصر وهي عبارة عن عملية تحويل النفط المنتج من الثمرة إلى وقود الديزل الحيوي ويتم ذلك من خلال[2]:

1.2.2 إزالة الجليسرين واستخراج أستر الكحول

يتم الانتهاء من هذه العملية عندما يختلط الميثانول مع هيدروكسيد الصوديوم، هذه النتيجة في انتاج ميثوكسيد الصوديوم الذي تم خلطه مع النفط المنتج من بذور الجاتروفا، يترك الخلط لفترة فيتسرب الجلسرين في القاع ويطفو وقود الديزل الحيوي فوق السطح.

2.2.2 غسيل وتصفية استرات الميثيل

يتم غسل أسترات الميثيل وتصفيته كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] Par rienhard, idem, p p : 6-7.

[2] خلود حسام حسين حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 134-135.

الشكل رقم (02-05): استخلاص البيو ديزل من نبتة الجاتروفا

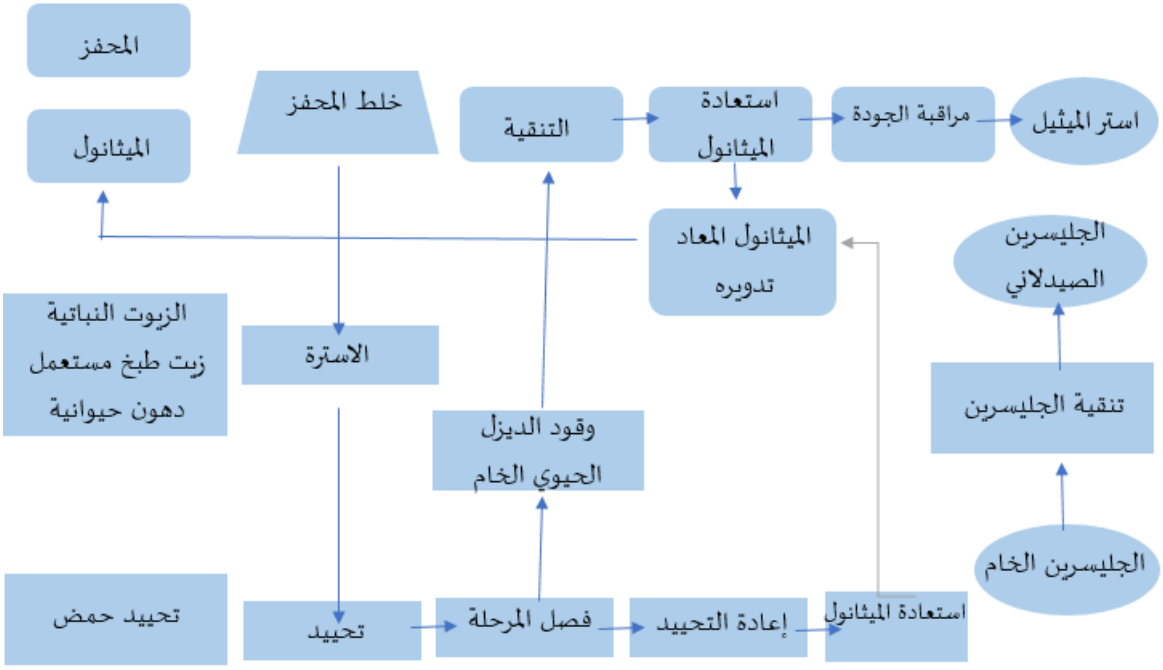

المصدر: خلود حسام حسين حسن، **الدراسة اقتصادية لإنتاج البيو ديزل من ثمار الجاتروفا في مصر**، المجلة العلمية لقطاع الكليات التجارة، أسيوط، العدد 19، جويلية 208، ص: 135.

3. تجارب دولية في زراعة الجاتروفا

إن قدرة الجاتروفا في خلق بديل طاقي حيوي جديد متعدد المزايا في ظل ظرف تتناسب وكثير من دول العالم جعلها محطة ووجهة مستهدفة لكثير من الدول، خاضت تجربة زراعتها وحاولت الاستفادة قدر الإمكان من إيجابياتها من بينها:

1.3 عـالــمـيـا

على المستوى العالمي بصفة عامة لاتزال نبتة الجاتروفا في مرحلة مبكرة بالرغم من ذلك يمكن لأي مشروع أن يبرهن على انتاج كبير من زيت الجاتروفا.

حيث نجد أنه ما يقارب 900000 هكتار من مزارع الجاتروفا في العالم في 242 مشروع للجاتروفا عام 2008 أكثر من 85% من الأراضي المزروعة تقع في آسيا وحوالي 120000 هكتار في إفريقيا تليها أمريكا اللاتينية مع ما يقارب 20000 هكتار و من المتوقع أن تتضاعف الاستثمارات العالمية لتصل الى 1مليار دولار سنويا بافتراض أن متوسط الاستثمار من 300-500 دولار للهكتار الواحد.[1]

[1] هالة احمد الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 9-10.

هذا وقد اختلت التجربة من دولة إلى أخرى حسب رغبة وإمكانيات الدول في الإقبال على مشروع زراعة الجاتروفا حيث نجد أنها تميزت بـ[1]:

2.3 مصر

من بين المشاريع الناجحة في مجال زراعة الجاتروفا التي يمكن الاستئناس بها حيث قامت كل من الاقصر وسوهاج وفي جبل عتاقة بالسويس وريّها جميعها بمياه الصرف الصحي المعالجة لتلقى هذه الزراعة نجاحا فاق التوقعات، وفي عام 2009 وقعت وزارة الزراعة بمحافظة البحر الأحمر ومدير بنك التنمية الياباني اتفاقا على زراعة 900 ... تقريبا من نبات الجاتروفا.

ويعتقد الخبراء أن مصر لديها فرص كبيرة للاستفادة من الجاتروفا في إنتاج الوقود الحيوي والمنافسة في تصديره للدول الأوروبية حيث يمكن زراعة أكثر من 2.4 مليون فدان من نبات الجاتروفا بحلول 2020.

3.3 السودان

وقعت الحكومة السودانية في عام 2017عقدا تنمويا مع شركة "بايوناس" الماليزية ضمن مبادرة السياج الأخضر الإفريقي العظيم يتضمن زراعة مليون فدان من شجر الجاتروفا لغرض انتاج 8 ملايين طن من بذورها وإنتاج حوالي مليوني طن من زيت الجاتروفا ويتوقع أن يحقق البيوديزل أكثر من ستة مليارات دولار في العالم ودعم الاقتصاد في السودان.

4.3 الصين

تستهدف الصين زراعة نحو 13 مليون هكتار من اراضيها حتى عام 2020 بالجاتروفا لإنتاج ما يقارب ستة ملايين طن من وقود الديزل الحيوي وتقديم الدعم العيني والشتلات لمزارعي الجاتروفا في عدة أقاليم صينية.

5.3 الهند

تعتبر الهند المكتشف الأول لنبات الجاتروفا في العالم وفوائده ومنها انتقل إلى بقية العالم وتخصص الهند حوالي 39 مليون هكتار من أراضيها الزراعية لزراعة شجيرات الجاتروفا، وتستهدف الهند تقليص استعمال وقود الديزل العادي بنسبة 20% خلال السنوات الخمس القادمة وتعويضه بالديزل الحيوي منتج من نباتات غذائية على رأسها الجاتروفا.

[1] حسام زيدان أبو عميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 6-8.

4. دراسة تقديرية لمشروع نبتة الجاتروفا في الجزائر

1.4 الدراسة التسويقية

إن الطلب العالمي لزيت الجاتروفا في تزايد يوم بعد يوم لذلك فإن السوق العالمي يمكن أن يقبل أي كمية بذور وزيت الجاتروفا، وهذا ما يشجع على استغلال حداثة هذه الزراعة وقدرة السوق على تقبلها بكميات كبيرة.

2.4 الدراسة الفنية

حسب الخصائص المناخية التي تتطلبها النبتة تم اقتراح صحراء الجزائر كمكان مناسب لتطبيق المشروع، وذلك نظرا لقدرة الجاتروفا على تحمل المناطق القاسية مناخيا "حرارة، رمال" من جهة أخرى فإن اختيار المناطق الصحراوية سيساهم في استصلاحها وزيادة المساحة الزراعية الكلية، بالمقابل لا يؤثر على المساحة الزراعية الغذائية وعلى افتراض اختيار مدينة أدرار كمكان محدد لتطبيق المشروع وتسهيل دراسته مع العلم أن مساحة الولاية تبلغ 424948 كلم^2 وعلى اعتبار أن 1000 شجرة تزرع في 4200 كلم^2 أي (0.0042 كم^2) تقترح زراعة 250000 شجرة أي استغلال مساحة 1050000 كم^2 أي ما يقارب ربع مساحة الولاية.

3.4 دراسة جدوى المشروع الاقتصادية

قبل اقتراح وحساب القيم التي تشير إلى جدوى المشروع يجب التنويه إلى أن القيم المذكورة جاءت اعتمادا على تجارب دولية سابقا مع مراعاة الأسعار الحالية للمبيعات وحساب التكاليف والعوائد المذكورة وبالرجو ع إلى موقع علي بابا * على اعتبار أن:

- الشجرة الواحدة تنتج حوالي 3.5 كغ من البذور؛
- تجفيف البذور يفقدها حوالي 10% من وزنها؛
- يستخلص 41% من البذور؛
- سعر اللتر الواحد من زيت جاتروفا 0.218$/ليتر؛
- سعر الكيلوغرام من بذور الجاتروفا 30$/كلغ.

تكون إنتاجية المشروع حسب القيم المذكورة كالتالي:

- حجم البذور المنتجة(3.5×250000) أي 875000كغ؛

* هو أكبر وأهم موقع صيني للتجارة الإلكترونية، والموقع متخصص في تداول المبيعات على شبكة الإنترنت للشركات من جميع أنحاء العالم

- ❖ حجم البذور بعد التجفيف(875000×0.9) أي 787500 كغ
- ❖ الزيت المستخلص (787500×0.41) أي322875 لتر؛
- ❖ عوائد بيع الزيت 70386.75 دولار (322875× 0.218دولار/لتر)؛
- ❖ عوائد بيع البذور(875000×15) 13125000 دولار .

وبالرغم من أن أشجار الجاتروفا لا تثمر خلال السنتين الأولى إلا أن هذا لا يعني أن هذان العامين عديمي الفائدة، كون أن زراعة الجاتروفا تفصل الزراعة البيئية وهي الزراعة بين أشجار الجاتروفا وكأنها غير موجودة وبالتالي يمكن إطفاء مصاريف التأسيس؛ بل وتسجيل أرباح من العام الأول بفضل استغلال مساحة مترين من كل جانب بين الأشجار في زراعة عادية من الخضروات...الخ.

أما فيما يخص تكاليف المشروع فتنوعت بين تكاليف استثمار وتكاليف التشغيل، حيث تمثلت تكاليف الاستثمار في: عصارة زيت الجاتروفا، مضخة ري، شتلات الجاتروفا، أما تكاليف التشغيل المتعلقة بمشروع الجاتروفا فتمثلت في عملية التقليم، العمال، الري.

أما فيما يخص القيم التقديرية لهذه التكاليف فتُقترح كما يلي:

- ❖ تكلفة عملية جمع البذور تقدر بعامل/يوم يكفي لجمع 50 كغ بذور بتكلفة 6.24 دولار؛
- ❖ ري الحقل 3 مرات شهريا في الشتاء وأربع مرات شهريا في الصيف بمعنى 15 مرة في الشتاء و28 مرة صيفا بإجمالي 43 رية في السنة؛
- ❖ تحتاج العملية إلى 6عمال/اليوم/السنة؛
- ❖ جاءت هذه القيم تقديرية وبشكل أولي لاحتياجات وعوائد المشروع مدعمة لأهمية المشروع المدروسة سابقا سواء الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية، وعلى رأسها تخفيض فاتورة الدولة الطاقية وتوفير مناصب شغل جديدة واستغلال الأراضي الصحراوية، فهي معطيات محفزة لإقبال الجزائر على هذا النوع من الزراعة كأحد أوجه البدائل المتاحة.

خلاصة الفصل:

حقيقة اكتساب القطاع الزراعي لإمكانيات هائلة بالإضافة إلى قدرته في بعض الأحيان على تقديم مساهمات معتبرة في مسيرة المخططات التنموية تجسيدا للجهود الموجهة له من أجل تفعيل أدائه، تؤكد على أن ذلك لم يستطع تقديم الصورة التي يطمح لها أو يترك فيها تأثيرا عالي المستوى يذكر في واقع هذا القطاع ومساهمته، لذا فإن فعلية التحرر مازالت تتطلب الكثير مثل استغلال خلاصة التجارب الدولية بهذا الشأن، وهو ما تم التعرض له من خلال هذا الفصل بالإضافة إلى تقديم نموذج لمشروع زراعة نبتة الجاتروفا في الجزائر والذي أكدت الدراسة على جدواه الاقتصادية وإيجابياته المرتفعة كمصدر للوقود الحيوي واستخدامات أخرى عديدة لمكونات هذه النبتة، ناهيك عن قدرتها على امتصاص نسبة البطالة والرفع من المساحة الزراعية والحفاظ على المساحات المخصصة للمحاصيل الزراعية الأخرى.

خاتمة

خاتمة

إن إعادة ترتيب أولويات الاقتصاد الجزائري هي أول خطوات التحرر ومغادرة منطقة الراحة، وإعلاء صوت الرغبة في التغيير المرافق لخناق الأزمات النفطية هو الصورة الحقيقة التي يجب أن تبقى حية مشكلتا وقود السياسات والبرامج والآفاق الاقتصادية، ومحرك البحث في مجال التنويع يجب أن يتحدد باستمرار مواكبا لكل التغيرات، لأن المجال الضيق الذي وضعت الجزائر نفسها فيه منعها من رؤية واختبار مؤهلاتها وبدائلها الأخرى حتى أن مجرد التفكير الساذج في جعل مستوى الموارد النفطية دائما خارج الإرادة الوطنية بالإضافة إلى توجيهها لتغطية قصور القطاعات الأخرى يقودنا إلى البحث الجدّي في الموضوع.

فالقطاع الزراعي بمؤهلاته، حتى بعد اكتشاف قدرته على خلق وقود حيوي بزراعة الجاتروفا بقي عاجزا على أن يكون قطاعا استراتيجيا كون أن الرغبة الحكومية لم تكن حقيقية في تفعيله، حتى وإن كانت كذلك فهي مرحلية تختفي بمجرد حدوث فوارق إيجابية بين الأسعار الحقيقية والمرجعية للنفط.

كل هذا لم يعني التخلي عن النفط بقدر ما يعني ذلك دعم مجهود هذا القطاع ومساندته بتثمين جهود القطاعات الأخرى تحقيقا لصورة التكامل والتنويع الاقتصادي الحقيقي المرن القادر على التفاعل مع كافة التحولات الاقتصادية ومجابهتها.

1- اختبار الفرضيات

بعد الحرص على الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لابد من الوقوف على صحة أو نفي ذلك فيما يخص الفرضيات المقدمة سابقا.

- **الفرضية الأولى**: للاقتصاد الجزائري ومستوى استقراره حساسية مفرطة اتجاه ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، إن دراسة المساهمة النفطية في العديد من المؤشرات الاقتصادية أكد على تحسن قيمتها لمجرد ارتفاع أسعار النفط على العكس في حال انخفاضها أي حساسية الاقتصاد لتقلبات القطاع النفطي وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية: يمتلك القطاع الزراعي إمكانيات مهمة ومساهمة معتبرة في الناتج الداخلي الخام تؤهله أن يكون بديل استراتيجي للنفط**، صحيح أن الإمكانات الزراعية متعددة إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام وحتى باقي المؤشرات الاقتصادية بقيت ضعيفة وتحتاج إلى جهود أكبر من الناحية النوعية بالخصوص ليكون هذا القطاع مؤهلا كبديل للنفط وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

خاتمة

- **الفرضية الثالثة: تحقيق التنويع الاقتصادي لا يعني التخلي عن القطاع النفطي بل تثمين باقي القطاعات**، في دراسة المساهمة المقدمة للقطاعات خارج قطاع المحروقات فنجد أن التفاوت جد كبير قدر بـ 97% أمام 3% ما يعني إثقال كاهل الموارد النفطية في تسيير الاقتصاد الجزائري، ومن جهة أخرى أهمية الموارد النفطية لا يمكن إغفالها أو الاستغناء عنها؛ بل التقليل منها مقابل رفع مساهمة القطاعات الأخرى لتحقيق التكامل وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- **الفرضية الرابعة: نبتة الجاتروفا أحد الاكتشافات الزراعية الحديثة والمنافذ الطاقوية البديلة في الجزائر**، وجود الجزائر في إفريقيا وتمتعها بالخصائص المناخية للقارة أكد على إمكانية احتضانها لزراعة نبتة الجاتروفا بكل إيجابيات هذه الزراعة، التي أكدت عليها دراسات دولية وعلى قدرة هذه النبتة في تقديم وقود حيوي وزيت عالي الجودة منافس لباقي المصادر الطاقوية وعدة استخدامات أخرى، وبالتالي تصبح أحد أوجه المصادر الطاقوية البديلة في الجزائر وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2- النتائج

- نعمة الموارد النفطية التي اكتسبتها الجزائر تحولت إلى لعنة بمجرد هيمنتها على واقع الاقتصاد الجزائري وارتباطه بها؛
- مؤشر التنويع الاقتصادي بقي ضعيفا لا يعكس جهود الدولة المبذولة بشأن الرفع منه وتحسينه؛
- الجهود المبذولة من طرف الدولة هي جهود كمية وليست نوعية تفقد قوتها بمجرد انتعاش القطاع النفطي لذا لم تكلل بنتائج معتبرة؛
- تعترف الحكومة بأهمية التنويع للنشاطات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي لتخفف من درجة تعرض الاقتصاد لهزات وتقلبات أسعار النفط؛
- بالرغم من الإمكانات الطبيعية والبشرية والموارد الرأسمالية التي تملكها الجزائر إلا أن إسهامات القطاع الزراعي تبقى محدودة وضعيفة؛
- تدل معدلات الإكتفاء الذاتي الضعيفة لبعض المنتجات الزراعية على اللجوء إلى الواردات لتامين الغذاء وبالتالي تبعية من نوع آخر؛
- تزايد الطلب على الوقود الحيوي من شأنه أن يساهم في استصلاح الكثير من الصحاري والأراضي القاحلة وفي دفع عجلة انتاج الوقود الحيوي والتوسع في زارعة الأشجار المنتجة له؛

خاتمة

- إقامة مشروع زراعة أشجار الجاتروفا يعتبر مجديا اقتصاديا، كون أن تكاليف إقامته قليلة إلى حد ما مقارنة مع المحاصيل الأخرى حيث يمكن زراعتها بمختلف أنواع التربة ولا تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه والأسمدة؛
- تساهم مشاريع الجاتروفا في تشغيل اليد العاملة وتعطي ربح سنوي صافي من بيع البذور لمدة طويلة تصل إلى 50 سنة كما تتميز بإنتاج الزيت الحيوي المطلوب للتصدير عالميا إضافة إلى الاستخدامات الصناعية الطبيعية والعلاجية لمنتجاتها.

3- مقترحات

يمكن وضع جملة من التوصيات المتعلقة بالبحث والمتمثلة في الحرص على:

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن النفط هو ثورة نامية يجب مراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها والاستفادة منه في الإطار المعقول تثبيتا لنعمة هذا المورد وإيجابياته على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة؛
- التأكيد على ضرورة التنويع الاقتصادي واكتشاف مناطق القوة الاقتصادية بإيجاد سبل جديدة لتمويل الاقتصاد بمعزل عن اقتصاد المحروقات بناء على تطوير باقي القطاعات خاصة القطاع الزراعي؛
- توجيه المدخرات والفوائد الريفية نحو استثمارات حقيقة؛
- إعطاء أولوية واهتمام للقطاع الزراعي بوضع استراتيجية فعالة وطويلة الأمد مع تشجيع الاستثمار الفلاحي والاهتمام بالجنوب لأنه يقدم نماذج فلاحية تنموية حيوية ناجحة في القطاع؛
- إرساء آليات ملائمة لتمويل النشاط الزراعي وتسهيل شروط الاستثمار فيه لجذب اليد العاملة؛
- استغلال الأراضي الصحراوية المهمشة والخفض من تكاليف استصلاحها وزراعتها في تطبيق مشروع نبته الجاتروفا بالاستعانة باليد العاملة الموجودة على مستوى السجون الجزائرية؛
- نشر ثقافة زراعة الجاتروفا وأهميتها ومزاياها خاصة وأنها مشاريع لا تقتصر فقط على الدولة أو القطاع العام بل يمكن للقطاع الخاص والمزارعين الصغار القيام بزراعتها؛
- استثمار البحوث العلمية والدراسات التخصصية بشأن زراعة الجاتروفا في بناء خطة متكاملة لزراعتها في الجزائر مرفقة بدراسة جدوى اقتصادية كاملة العناصر والوضوح بالإضافة إلى إعداد كوادر فنية متدربة ومؤهلة لهذا الغرض.

خاتمة

4- آفاق البحث

يبقى موضوع الدراسة يحوي جوانب مختلفة لم تؤخذ كلها بعين الاعتبار نظرا لخصوصية الموضوع واقتصاره على إشكالية معينة وهو ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية مثل:

- ❖ زيت النخيل كمصدر للوقود الحيوي وأحد البدائل الطاقوية؛
- ❖ تحسين آليات تخزين المنتجات الزراعية كأداة لتفعيل قطاع الزراعية.

في الأخير مهما تعددت الدراسات والزوايا التي يشاهد منها الموضوع تبقى الرغبة الحكومية الحقيقة هي الفيصل في التحرر من التبعية النفطية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1. أحمد شفيق الخطيب، **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، 1990
2. سفيتك ناتساليك، انيا ثيفرين، **الرقابة على النفط**، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.
3. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2015.
4. نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية: المرض الهولندي ولجنة الموارد، وعدم اليقين**، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2016.
5. يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر-القاهرة، 1996.

❖ المذكرات:

1. بلعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017.
2. بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد **الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، 2019/2018.
3. بوعبدلي ياسين، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات-الطاقات المتجددة بديلة-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2018/2017.
4. سمير حماشي، **اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة القطاع الزراعي 1990-2010**، مذكرة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

قائمة المراجع

5. شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، 2019/2018.

6. شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

7. عامر منصور احمد، **سياسة الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة (1990-2016)**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2016/2015، ص: 78.

8. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلم التجارية، جامعة الجزائر -3-، 2016/2015.

9. فاتح بن نونة، **أثر التوسع في انتاج واستخدام الوقود الحيوي في قطاع النقل عالميا على التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول النامية حالة انتاج الوقود الحيوي في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي 2004-2013**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015.

10. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2008/2007.

11. مايكل روس، **تبعية النفط**، ترجمة محمد هيثم شوالي، مكتبة مؤمن قريش، قطر، 2014.

12. مباركي كريمة، **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في اطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، 2014/2013.

13. محمد اليمين قاسمي، **الاستراتيجية الطاقوية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2011/2010.

14. معمر محمد رضا، **التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية، دراسة تحليلية لنموذج التنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2019/2018.

قائمة المراجع

15. نوي نبيلة، **أثر التويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية- دراسة تجربة الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2017/2016.

16. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013/2012.

❖ **المقالات:**

1. بشطة بلال، بورمانة عبد القادر **و اقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد 01، جامعة عمار ثليجي – الاغواط -، 2020.

2. بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01،المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك- تمنراست -،2018.

3. بوزيان فتيحة، شباكي حفيظ مليكة، **تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة زيان عاشور – الجلفة -،، جوان 2018.

4. بوعافية سمير، رضا زهواني، **القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات -دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006/2005**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة الشهي حملة لخضر، الوادي 2017.

5. جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و اثرها على الناتج الزراعي- دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2005)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02،جامعة زيان عاشور –الجلفة-، 2018.

6. جيلالي بلحاج، **الزراعة المستدامة اختيار جديد في قانون التوجيه الفلاحي الجزائري**، مجلة قانون العمل والتشغيل صنف c، عدد خاص باشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الاخضر في تحضير الوظائف _الواقع والافاق في الجزائري، 3 مارس 2020، أكتوبر 2020.

7. حاوشين ابتسام، **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 06، جامعة البليدة2.

8. حسام زيدان أبو عميرة، **آفاق زراعة الجاتروفا و إنتاج الوقود الحيوي في الأردن**، المجلة الالكترونية للنشاط متعددة التخصصات، العدد 05، اوت 2018.

قائمة المراجع

9. حلمي حكيمة، **ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الازمة الحالية- قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر-**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-، جوان 2017.

10. حميدة رابح، ساري نصر الدين، **نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية الامن الغذائي المستدام بالجزائر**، مجلة افاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة العربي التبسي – تبسة- 01، 2018.

11. خلود حسام حسين حسن، **الدراسة الاقتصادية لإنتاج البي وديزل من ثمار الجاتروفا في مصر**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثامن عشر، جامعة الازهر، مصر، جويلية 2017.

12. شليحي الطاهر، بن موفق زروق، **المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة الحقيقة، المجلد 07، العدد 04، جامعة أحمد دراية –أدرار -، ديسمبر 2018.

13. صاري إسماعيل، **التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر(تقديم نموذج مقترح)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد – بشار -، أوت 2019.

14. صافية بقاص، محمد الناصر حميدات، **الصناعة، الزراعة كبديل استراتيجي لإقلاع النمو في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1985-2017)**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 13، العدد08، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

15. ضيف احمد، عزوز أحمد، **و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائروالية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19،جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف -، 2018/10/29.

16. طالبي بدرالدين، لعساس اسية، واقع القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة معارف، العدد 23، جامعة اكلي محند اولحاج –البويرة-، ديسمبر 2017.

17. طويل نسيمة، **ازمة الطاقة في الجزائر: التداعيات والبدائل المتاحة**، مجلة المفكر، العدد 15، جامعة محمد خيضر – بسكرة -،جوان 2017.

18. عاتي يمينة، **الفلاحة بديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل تراجع عائدات النفط**، مجلة أبحاث اقتصادية دولية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

19. العمراوي سليم، **انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية الكاملة (2001-2019)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة العربي بن المهيدي – ام البواقي-، ديسمبر 2019.

قائمة المراجع

20. قطاف عبد القادر واخرون، **الرؤية الو اقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة و اثره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-** ، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02،جامعة معسكر-، سبتمبر 2020.

21. الماحي ثورية، اوزال عبد القادر، **انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2018-200)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف-، 2020.

22. محمد بوهلال، الطيب الوافي، **دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2000-2017**، مجلة اباحث، المجلد 19، العدد 01، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

23. محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، **الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني استراتيجية للتنويع والارتهان لتقلبات أسعار البترول**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد بوقرة –بومرداس-، ديسمبر 2020.

24. مصطفى مراد، **و اقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (فرص تحديات)** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، جامعة زيان عاشور – الجلفة -، جافني 2019.

25. منال منصور، **لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها**، مجلة دراسات، العدد 03، جامعة طاهري محمد -بشار-، ديسمبر 2015.

26. المنظمة العربية للتنمية، **دراسة تحسين الكفاءة الاقتصادية لمياه الرعي في الوطن العربي**، مجلة الزراعية والتنمية في الوطن العربي، العددان 01-02، 2009. .

27. نجري بسمة، **ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، جامعة زيان عاشور – الجلفة-، جوان 2018.

28. نجود حمدي، عز الدين حملة، **الفلاحة اقتصاد بديل ورهان استراتيجي للتحرر من التبعية النفطية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف -مسيلة-، البويرة، 2020.

29. نجود حمودي، عز الدين حملة، **الفلاحة اقتصاد بديل ورهان استراتيجي للتحرر من تبعية النفط في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02،جامعة محمد بوضياف – مسيلة -، سبتمبر 2020.

30. هواري أحلام، سعدي علي، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد –بشار-، أوت 2019.

قائمة المراجع

❖ **الملتقيات:**

1. داودي فاطمة الزهراء، **سليماني رزيقة، مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصادا لنفط)**، ملتقى حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند اولحاج –البويرة-، 29-30 نوفمبر 2016.
2. ممدوح عرض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض، خلال 16-17 فبراير 2014.

❖ **منشورات:**

1. حسام القصار، **دراسة حول الأهمية الاقتصادية لإدخال وزراعة شجرة الجاتروفا في سورية**، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، 2014.
2. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 38، القسم الأول البيانات العامة
3. هالة احمد امين، **ذهب الصحراء الجاتروفا**، التقرير 26، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، السودان، جانفي 2011.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdoulaye v. Sanogo et autres, synthèse bibliographique sur le jatropha au mali, CIRAD, mai 2013.
2. Bayoulou soumana, effet de la culture du jatropha sur les caractéristique chimiques sols dans la zone ouest du Burkina-Faso : cas des sols de tin et de torokoro, diplôme master en science du sol, gestion intégrée de la fertilité des sols , Burkina-Faso, décembre 2013.
3. Bezzazi samiya , **the vole of agriculturel development in supporting economic development in algeria between reality and the need for reform** journal of economic and entrepreneurship JEGE, vol 4, N02, university of guelma, 2021.
4. chinie verte, le jatropha :**une plante écologique et un biocarburant désirable** !, industries alimentaires et agricoles, mai-juin 2015.
5. Interetes de mettre en place une faitière courtisées sur la culture du jatropha (jatropha curas L.) GEM bloux aérobion techs, juillet 2021.
6. Par rien hanrd, **le manuel jatfopha, PLAE unite de coordination madagascar**, 21/11/2021.

7. Pascal bazongo, **introduction du jatropha dans les exploitations agricoles de la zone ouest du Burkina-Faso état des lieux et effet de la plante sur les propriétés chimiques des sols et les cultures associées**, mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme d'étude approfondies (D.E.A) en gestion intégrée des ressources naturelles, systèmes de production végétale, sciences du sol, institut de développement rural, université polytechnique de Bobo-Dioulasso Burkina-Faso, décembre 2011.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الخام للفترة 2000-2019

الوحدة: %

البيان	محروقات	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الادارات العمومية	خدمات الادارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2000	39.19	8.4	7.0	8.1	20.4	10.3	6.4
2001	33.9	9.7	7.3	6.4	22.5	11.1	7.1
2002	32.5	9.2	7.4	9.0	22.6	11.0	8.3
2003	35.5	9.8	6.7	8.5	21.5	10.5	7.7
2004	37.9	9.4	6.2	8.3	21.1	9.9	7.3
2005	44.7	7.7	5.3	7.5	19.6	8.5	6.6
2006	45.9	7.5	5.2	7.9	20.1	8	5.8
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	20.6	8.5	5.7
2008	45.0	6.6	4.7	8.6	19.4	9.8	5.9
2009	31.0	9.3	5.7	10.9	23.8	12.2	7.1
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	21.6	13.2	6.2
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	19.7	16.4	5.9
2012	34.2	8.8	4.5	9.2	20.4	16.3	6.6
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	23.1	15.3	7.5
2014	27.1	10.3	4.9	10.4	24.4	15.8	7.2
2015	18.8	11.6	5.5	11.5	27.2	17.4	8.1
2016	17.3	12.2	5.6	11.8	27.6	17.5	8.0
2017	19.7	12.3	5.7	11.8	26.2	16.5	7.8
2018	21.5	12.3	5.6	12.0	26.3	15.0	7.3

2019*	19.3	12.0	5.9	12.2	27.5	15.4	7.7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية: سبتمبر 2007، مارس 2012، مارس 2014، مارس 2016، مارس 2020.

الملحق رقم (02) : نسب المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر

خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: %.

البيان	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	97.27	0.14	0.19	2.06	0.05	0.20	0.07
2001	97.06	0.15	0.20	2.16	0.11	0.21	0.07
2002	96.83	0.18	0.29	2.15	0.10	0.26	0.14
2003	98.05	0.19	0.20	1.29	0.0	0.12	0.14
2004	97.95	0.20	0.30	1.34	-	0.16	0.05
2005	98.04	0.14	0.29	1.40	-	0.08	0.04
2006	97.84	0.13	0.36	1.51	-	0.08	0.06
2007	97.83	0.15	0.28	1.62	-	0.07	0.06
2008	97.53	0.15	0.43	1.76	-	0.09	0.04
2009	97.66	0.25	0.37	1.52	-	0.09	0.11
2010	97.20	0.53	0.29	1.89	-	0.05	0.06
2011	97.08	0.48	0.22	2.15	-	0.05	0.02
2012	97.18	0.43	0.23	2.09	-	0.04	0.02
2013	96.72	0.61	0.16	2.44	-	0.04	0.03
2014	95.41	0.53	0.18	3.84	0.0003	0.02	0.02
2015	94.15	0.68	0.30	4.80	-	0.05	0.03
2016	94.00	1.10	0.28	4.37	-	0.18	0.06
2017	94.51	0.99	0.21	4.01	-	0.22	0.06

قائمة الملاحق

2018	93.23	0.89	0.22	5.37	-	0.22	0.08
***2019**	94.09	1.17	0.27	4.13	-	0.24	0.10

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بنك الجزائر .تقارير ونشرات إحصائية: تقارير 2004، النشرة الإحصائية سبتمبر 2007، ديسمبر 2008، مارس 2012،مارس 2014، مارس 2016،مارس 2019، مارس 2020 .

الملحق رقم (03): المساهمة النسبية لبنية هيكل الايرادات العامة للفترة (2000- 2019)

الوحدة: %.

البيان	ايـــــــرادات المحروقات	الايـــــرادات الجبائية	الايـرادات غير الجبائية	الهبات
2000	76.9	22.1	1.0	0.0
2001	66.5	26.5	6.0	1.0
2002	62.9	30.1	7.0	0.0
2003	68.6	26.4	4.9	0.0
2004	70.4	26.0	3.2	0.3
2005	76.3	20.8	2.7	0.2
2006	76.9	19.8	3.3	0.0
2007	75.8	20.8	3.2	0.2
2008	80.0	17.5	2.5	0.0
2009	65.6	31.2	3.2	0.0
2010	66.1	29.5	4.3	0.0
2011	68.7	26.4	4.9	0.0
2012	66.0	30.1	3.9	0.0
2013	61.9	34.0	4.1	0.0
2014	59.0	36.4	4.5	0.0
2015	46.5	46.1	7.3	0.0
2016	34.9	48.6	16.6	0.0
2017	36.0	43.5	20.5	0.0
2018	42.8	39.2	18.0	0.0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر: تقرير 2003، تقرير 2008، تقرير 2013، تقرير 2018.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): تطور الصادرات الزراعية ونسبتها من الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليون دولار-%

السنوات	الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية
2000	111	0.51
2001	151	0.79
2002	126	0.67
2003	135	0.55
2004	150	0.46
2005	167.47	0.35
2006	162.92	0.29
2007	180.85	0.25
2008	302.5	0.38
2009	234.59	0.51
2010	451.6	0.78
2011	208.51	0.28
2012	314	0.43
2013	508.51	0.86
2014	647	1.05
2015	648.1	1.84
2016	771.2	2.59
2017	756.8	2.18
2018	782.16	1.90
2019	777.70	2.22

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات -دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص: 243.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 38، 35، 33.
- مريم رحماني، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغربّ، مذكرة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -1-، 2021/2020، ص: 115.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): تطور الواردات الكلية، الواردات الزراعية، نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية، نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليون دولار-%

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	نسبة الواردات الزراعية الى الواردات الكلية	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات
2000	9688.0	2782	28.71	3.08
2001	9946	2617	26.31	5.76
2002	12010	3038	25.29	4.14
2003	13545	3060	22.59	4.41
2004	18303	4028	22.00	3.82
2005	20357	3956	19.43	4.15
2006	21456	4146	19.32	3.96
2007	27631	5516	19.46	3.27
2008	39475	8510	21.55	2.23
2009	39258	6465	16.46	3.22
2010	41000	6747	16.45	3.09
2011	47220	10837	22.95	1.92
2012	50369	10081	10.01	3.11
2013	54910	10557	19.22	5.38
2014	58618	11880	10.26	5.44
2015	51803	10085	19.46	6.42
2016	47091	9065	19.24	8.5
2017	46053	9416	20.44	8.03
2018	46330	10228.9	22.07	7.64

2019	41934	9704.3	23.14	8.01

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 المتاح على الموقع:

o.bessaoud et autres, rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, Hal (archives-ouvertes), Algérie, 28 May 2019, p : 78.

- مريم رحماني، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جماعة فرحات عباس-1-، سطيف، 2021/2020، ص: 116.

الملحق رقم (06): تطور القوى العاملة الاجمالية، القوى العاملة الزراعية، نسبة اليد العاملة الزراعية إلى الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

الوحدة: 1000 نسمة

السنوات	القوى العاملة الإجمالية	القوى العاملة في الزراعة	نسبة اليد العاملة الزراعية من اليد العاملة الإجمالية
2000	8879.5	1983.6	22.34
2001	9106.7	1976.1	21.70
2002	9327.4	2024.9	21.71
2003	9544.2	2119.8	21.71
2004	9764.5	1962.5	20.10
2005	9985.1	1851.2	18.54
2006	10196.15	1738.4	17.05
2007	10401.6	1625.7	15.63
2008	10600.18	1517.9	14.32
2009	10801.2	1406.3	13.02
2010	11074.2	1313.4	11.86
2011	11295.17	1216.4	10.77
2012	11532.6	1231.6	10.68
2013	12003.2	1271.1	10.59
2014	11584.9	1214.09	10.48
2015	11878.7	1233.00	10.38
2016	12178.7	1250.7	10.27
2017	12464.0	1265.1	10.15
2018	12589.3	1233.7	9.88
2019	12716.5	1220.7	9.6
2020	12231.8	1206.7	9.86

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي حول الجزائر المتاحة على الموقع:

التدقيق اللغوي للغة العربية:

أنا المضية أسفله الأستاذة: سمية منيجل أستادة لغة عربية متحصلة على شهادة الليسانس أدب عربي، وماستر تعليمية، أشهد أنني قمت بالتدقيق اللغوي للّغة العربية لمذكرة الطالبة أسماء بوزيان الموسومة بـ: الزراعة كبديل اقتصادي للتحرر من التبعية النفطية في الجزائر (مع اقتراح مشروع زراعة نبتة الجاتروفا نموذجا).

الامضاء

الملخص

لعنة الموارد النفطية في الجزائر أكدت دائما على ضرورة إيجاد بدائل استراتيجية تحمي الاقتصاد من تقلبات وصدمات القطاع النفطي من جهة، وحسن استغلالها من جهة أخرى، لذا هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه التبعية وفي مقدمتا القطاع الزراعي كأحد البدائل الاستراتيجية المتاحة للتنويع، وذلك باقتراح مشروع زراعة نبتة الجاتروفا كمصدر للوقود الحيوي وأحد البدائل الطاقوية للطاقة النفطية الناضبة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للتحرر من التبعية النفطية إلا أن الإنتاج لا يعكس ذلك، خصوصا في ظل إمكانيات القطاع الزراعي المتعددة والمتجددة القادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي إذا ما اقترنت برغبة حكومية حقيقة.

الكلمات المفتاحية: لعنة الموارد النفطية، التنويع الاقتصادي، نبتة الجاتروفا، الزراعة، الجزائر

Summary

The curse of oil resources in Algeria has always stressed the need to find strategic alternatives that protect the economy from the fluctuations and shocks of the oil sector on the one hand and make good use of them on the other hand. Therefore, this study aimed to shed light on this dependency, with the agricultural sector as one of the strategic alternatives available for diversification, by proposing a project to cultivate the jatropha plant as a source Biofuel and one of the energy alternatives to depleted petroleum energy.

This study concluded that despite the efforts made by the state to free itself from oil dependence, production does not reflect this, especially in light of the multiple and renewable agricultural sector capabilities capable of achieving economic diversification if accompanied by a real government desire.

Keywords: curse of oil imports, economic diversification, jatropha plant, agriculture, Algeria.